سَنواتُ عاصِفة

قِراءةٌ جدِيدةٌ في احْتلالِ العِراقِ

لِقاء مكّي



منتدى العلاقات العربية والدولية

سنوات عاصفة

قراءة جديدة في احتلال العراق

تأليف

لقاء مكي



الفهرسة أثناء النشر- إعداد منتدى العلاقات العربية والدولية

مكي، لقاء

سنوات عاصفة : قراءة جديدة في احتلال العراق / لقاء مكي.

192 ص. : إيض. ؛ 24 سم.

ISBN 978-9927-126-50-5

1. الحرب على العراق، 2003. 2. العراق – تاريخ – الاحتلال الأميركي، 2003. 3. العراق – أحوال سياسية– الاحتلال الأميركي، 2003. 4. الولايات المتحدة الأميركية – السياسة العسكرية– العراق – تاريخ – صدام حسين، 1979-2003. 5. الطائفية – العراق. 6. الميلشيات المسلحة – العراق. أ. العنوان.

956.70443

الطبعة الأولى

منتدى العلاقات العربية والدولية

الدوحة - قطر 2018م

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: 2018/267م

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى العلاقات العربية والدولية»



هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231

الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org

العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدوحة، قطر

المحتويات

المقدمة

لم يغلق ملف العراق بعد. ورغم مرور أكثر من عقد ونصف العقد على الغزو الأميركي، فإن جرحه الغائر لا يزال طريًا، بل توالدت منه أحداث وجروح، انتشرت في عموم المنطقة كلهيب لا تمسكه حدود.

وقد يتساءل البعض: ماذا نستفيد من كتابة وقائع قد يحسب البعض أنها صارت من التاريخ، أو يظن آخرون أن الكثير قيل حولها حتى ما عاد مكان لكتاب جديد.

لقد صار غزو العراق جزءًا من تاريخنا الحي الذي نعيش إرهاصاته وتداعياته، وصدرت مئات الكتب والمقالات والدراسات حول تلك الحرب ونتائجها، حتى بدا أن العقد الأول من القرن الحالي هو عقد العراق والانشغال به بلا منازع.

وفي خضم كل ذلك سمعنا وقرأنا الكثير حول التحضير للغزو وما حصل خلاله أو بعده، معه أو ضده. ومن ثم تابعنا من تلمس تداعياته وآثاره، أو ربما كشف عن أسراره، أو تابع الأضاليل التي حيكت لشنه، والأكاذيب التي شارك في نسجها وترددادها قادة "العالم الحر" في الولايات المتحدة وبريطانيا.

لقد قيل وكتب الكثير بعد الغزو والاحتلال، تركزت محاوره على عدم شرعية الغزو واختراع أكاذيب لشنه، وعلى ما تسبب فيه من نتائج كارثية على العراق والمنطقة، وظهرت كتب ودراسات تتنبأ بتفتت العراق، وتتحدث عن إعادة تشكيل جغرافيا المنطقة، أو

تضع نظريات للدور الإسرائيلي في التحريض على الغزو، أو أدوار دول إقليمية شتى في دعم الاحتلال.

وكان الكثير من هذه الكتابات جادًّا ومهمًّا، وصالحًا كوعاء للسرد التاريخي أو توثيق تلك الحقبة الدموية، ولا سيما أن إرهاصاتها ما زالت قائمة، وقد تبقى إلى مدة غير قصيرة.

ولربما شوّش على الدرس العراقي القاسي ما حصل في المنطقة من وقائع الربيع العربي، مع نهاية عام 2010، وما تلا ذلك من أحداث جسيمة، شملت الدول العربية بدءًا من تونس ومصر وسورية وليبيا واليمن، وتحولت في غالبيتها إلى صراعات داخلية وحروب أهلية وتدخلات عسكرية إقليمية ودولية، حتى بدا أن الأمر يشابه لعبة "الدومينو" التي يسقط فيها كل حجر ما يليه، وصار لدى البعض ما يشبه اليقين بأن احتلال العراق كان بداية التداعي في منظومة الأمن القومي العربي، وترك دول المشرق العربي في وضع هش، جعلها أهدافًا سهلةً لتدخلات قوى إقليمية ودولية، أو ساحة لصراعات هذه القوى، حتى وصلنا اليوم إلى امتلاك إيران وإسرائيل وتركيا، إلى جانب قوى كبرى، زمام الموقف والإمساك بخيوط الأحداث في المنطقة.

وقد كانت المشكلة الجوهرية في الأحداث التي تلت تفجر الثورة في تونس أنها شهدت تداعيات في بلدان عربية مركزية وأساسية، ولا سيما مصر وسورية، أدخلت الأولى في صراع داخلي مرير وتراجع اقتصادي مؤثر، في حين أغرقت الثانية في حرب أهلية دموية، شاركت فيها جيوش وميليشيات من دول مختلفة شرقًا وغربًا، حتى أصبحت سورية بلدًا فاشلًا بالمطلق، فيما تراجع دور مصر وتأثيرها الحيوي والتاريخي؛ فكانت خسارة الثالوث العربي المركزي: العراق وسورية ومصر، لمصلحة بروز أدوار لقوى الأطراف التي وجدت نفسها - مرغمة أو راغبة - في موقع القيادة التاريخية للأمة، من دون أن تكون مهيأة أو قادرة على أداء هذه الأدوار، وهكذا دخلت المنطقة في أتون تصدعات جديدة، قد تقود بدورها إلى المزيد من التداعيات، من دون أفق واضح أو منظور.

ولكن، هل كانت كل هذه الأحداث من آثار غزو العراق أو بسببه؟ لا يمكن ادعاء ذلك بالطبع، كما لا يمكن تجاهل أثر ما حصل في العراق على سائر المنطقة؛ فبروز قوة إيران

وظهور المنظمات المتطرفة بصيغها الجديدة الأشدّ عنفًا هي من التداعيات المباشرة لغزو العراق، وهذان العاملان يمثلان اليوم أبرز المتغيرات في المنطقة، بعد غزو العراق، وأشدّها تأثيرًا في الأحداث اللاحقة لذلك الغزو.

لقد تراجع البحث في القضية العراقية منذ الانشغال بأحداث المنطقة بعد عام 2010، وكان هذا أمرًا طبيعيًّا ومتوقعًا. لكن هذه الأحداث التي ما زالت تتوالد وتتشابك تفاصيلها وتزداد تعقيدًا، ربما تدفع أيضًا إلى مراجعة القضية العراقية من جديد، سواء كانت قضية الغزو الذي فجر المنطقة، أو الاحتلال الذي تسبب في جعل واحد من أهم بلدان المنطقة في موضع تصدير للأزمات، ومركزًا لاستقطابٍ وتوليدٍ لقوى خارجية ومغامرين مسلحين محليين وأجانب، تحت أسماء وذرائع مختلفة قاسمها المشترك هو العنف والفوضى وغياب الدولة.

ليس العراق المحتل صفحة تاريخية طويت، بل هو ماض حي ما زال يؤثر في حياتنا. وكل أجيالنا الحالية التي عاشت التجربة أو شهدتها أو شهدت آثارها اكتوت بنارها وسعارها، وصار من المهم العودة إلى تحليل ما حدث وليس الاكتفاء بروايته. فكل ما جرى في العراق كان ضمن سياق أوسع زمانًا ومكانًا، وقد أسهم في خلق سياقات لأحداث أخرى تالية، وهو ما يسعى له هذا الكتاب؛ ليقدم رؤية جديدة للغزو والاحتلال، تدرس هذه الواقعة ضمن سياق تاريخي يسبق الغزو ويليه، ويحلل الأحداث التي تلته وصولًا إلى وقتنا الحاضر.

والحقيقة أن الكتابة عن غزو العراق بعد خمسة عشر عامًا من الحدث تمتلك ميزة مهمة لم تتوفر لأوائل من تصدوا لهذا الموضوع. فمن ناحية، ظهر خلال السنوات الماضية كثير من الوثائق والأسرار والمعلومات التي تجيب عن تساؤلات محورية كانت تُعدُّ لغزًا في بدايات الاحتلال. ومن ناحية ثانية، تراجع إلى حد بعيد الضغطُ العاطفي الذي يؤثر في الأحكام والمواقف في كتابة تاريخ تلك المرحلة. وهذا الاحتدام والاضطراب في المشاعر وضعا الكتّاب وأصحاب الرأي في دائرة الاستقطاب الحاد الذي تلا الغزو؛ فظهر مؤيدون له تحت ذرائع مختلفة، مثلما عارضه آخرون بقوة.

في الجانب الأول، أيد الغزو من عارض نظام الرئيس الراحل صدام حسين من عراقيين وبعض الحكومات العربية، وهؤلاء تدفعهم أسباب شتى لكراهية الرجل، تبدأ بالمعارضة

السياسية والخلاف الأيديولوجي والشعور بالظلم أو تنفيذ مصالح خارجية، ولا تنتهي عند خلافات إقليمية انفجرت بعد غزو الكويت، وما تلاه من وقائع هدمت الجسور بين العراق ومحيطه الإقليمي. غير أن كل هؤلاء فاتهم، في غمرة النشوة بسقوط نظام صدام حسين، الانتباه لمعنى غزو بلد مركزي مثل العراق، أو أن تتولى دولة مثل الولايات المتحدة إدارة شؤونه، وهي التي تحركها المصالح وتسيطر عليها الإرادات الصهيونية، وهكذا تسبب قصر النظر أو الانسياق للأميركيين أو ربما التفكير الرغائبي في استبعاد توقع أي نتائج سلبية للاحتلال.

وفي الصف الآخر كان معارضو الغزو، من العراقيين والعرب، كل ينظر إلى الأمر من زاويته. فهناك مؤيدو النظام السابق، ويمثّل هؤلاء طائفة واسعة من رجال الدولة والعسكريين والبعثيين في العراق، وفئات شعبية أخرى ومريدي الرئيس الراحل، ينتشرون على امتداد مساحة الوطن العربي وربما خارجه، وجدوا في الرجل صورة بطل مفتقد في حياتنا العربية؛ إذ تحدى أميركا وضرب إسرائيل ودافع عن فلسطين، ولم يكن شعبه هو الذي أطاحه، ولكنه احتلال أميركي مباشر. وهذا وحده عند هؤلاء كافٍ لتعزيز صورة البطل.

ومن بين هؤلاء المعارضين أناس عاديون غير مؤدلجين، رأوا في الغزو والاحتلال أمرًا بغيضًا لا يمكن قبوله مهما كان اسمه أو دوافعه. ومن بينهم أيضًا معارضو النظام، لكنهم رفضوا أن يقوم الغزو الأجنبي بما يجب أن يقوم به الشعب لو أراد.

أثّر هذا الاستقطاب بقوة في رؤية الكتّاب والمفكرين والصحافيين للأحداث، وجعل من توخي الموضوعية في السرد، لا سيما في السياق الذي جرى فيه الغزو، أمرًا صعبًا وثقيلًا. وكان ذلك متوقعًا، بل حتى مقبولًا وسط الهياج العاطفي الذي تسبب فيه الغزو حزنًا أو فرحًا.

من هنا ليست العودة إلى الكتابة عن احتلال العراق ترفًا، ولكنها حاجة تفرضها ضرورة الاستمرار في تسجيل الشهادات التاريخية حول ذلك الحدث الكبير والخطير والعميق، وحاجة تستدعيها وقائع تالية، في العراق والمنطقة، ما كان لها أن تكون على ما آلت إليه (بل ربما ما كان لها أن توجد أصلًا) لولا ذلك الغزو بتجلياته وتفاصيله ونتائجه.

لقد انشغل الجميع بالأحداث العاصفة التي مرت بها المنطقة منذ الربيع العربي مع نهاية عام 2010. وفي غمرة هذه الأحداث، حدثت في العراق تطورات عميقة وجوهرية رسمت ملامحه، وربما ملامح المنطقة سنوات مقبلة قد تطول. وقد كان من بين أبرز هذه الأحداث الانسحاب الأميركي من العراق، واستحواذ إيران على مراكز النفوذ والقدرة، وظهور تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) الذي فتح الأبواب أمام سنوات من جمر وخراب عمت المنطقة، ودمرت معظم سورية ونصف العراق، وخلقت أكبر أزمة لاجئين ونازحين منذ الحرب العالمية الثانية.

لم توضع هذه التطورات في سياقها بعد حتى لو حظيت بالتغطية والتحليل. والسياق هنا يتضمن ربط التفاصيل المتناثرة، والوصول بها ومعها إلى حقيقة ما جرى ويجري؛ فلا فائدة من مراجعة كل ركام أحداثنا الدموية من دون سياق ومعنى يستخلص الدروس ويرسم للناس الخرائط.

والعودة إلى الكتابة هي أيضًا محاولة للمساهمة في إثارة تساؤلات أو مداخل لدراسة ظاهرة الإرهاب التي اخترقت المنطقة، وجعلت حواضرها الكبرى ميادين قتال وساحات للتصفيات التاريخية طائفيًّا وعرقيًّا وسياسيًّا. والمقاربة الجديدة تتعلق هذه المرة بالخلط المتعمد والمبرمج بين الإرهاب وبين المقاومة وحقوق الشعوب في رفض الاحتلال.

هذا الخلط أو التشويه أسس ما بعده، وأنتج تجربة استفادت منها أطراف عديدة في المنطقة وخارجها، فاختلطت الثورة بالعمل المسلح وبالإرهاب في سورية على وجه الخصوص، ونقلت الولايات المتحدة تجربة "الصحوات" إلى أفغانستان، ثم ما لبث أن تحول كل عمل مقاوم، وفق مبادئ القانون الدولي، إلى إرهاب، من دون النظر إلى اعتبارات هذا القانون أو الظروف التي تناولها.

لقد صار الغزو الأميركي – بوصفه فعلًا عسكريًّا – جزءًا من التاريخ. لكن تداعياته ما زالت تضرب بقوة في داخل العراق وعموم المنطقة، بل في العالم عمومًا، وعلى الأخص في الولايات المتحدة؛ إذ ما زال درس العراق القاسي سببًا في مواقف وسياسات طبعت ولايتي الرئيس باراك أوباما، وما زالت تؤثر في صانعي القرار في واشنطن.

ولن يعالج هذا الكتاب غزو العراق واحتلاله من خلال سرد تفاصيل الحرب ومجريات الغزو وما تلاه، فذلك على أهميته صار من كلاسيكيات التاريخ المعاصر. وعلى الرغم من بقاء كثير من المعلومات في دائرة السرية، فإن ما تكشّف خلال هذه السنوات رسم رواية أكثر اكتمالًا للواقعة، تختلف جوهريًّا عن الرواية الرسمية الأولى التي أطلقتها إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، أو حكومة رئيس الوزراء البريطاني في حينها توني بلير. لذا، صار التحليل للسياق التاريخي للغزو وتداعياته هو المهم في ظل التعقيدات الكثيرة التي جرت لاحقًا، لا سيما على صعيد بناء الدولة في العراق.

ومع ذلك، فالكتاب يعتمد شهادات ومشاهدات وسردًا لوقائع ربما لم تكن قد حظيت بالتغطية والتوثيق، تعامل معها الكاتب أو مع شهودها، وعايش بعضًا من ظروفها، وسعى إلى ربطها وتحليلها، عسى أن نصل إلى فهم ما جرى ويجري، ونستطيع أن نقدر ما سيحصل في المستقبل.

وبعد كل هذه السنين من غزو العراق واحتلاله، تعيش البلاد حالة اضطراب داخلي عميق، وارتهان للأجندات الأجنبية، وفشل جوهري للدولة في القيام بوظيفتها. لكن أنظمة ما بعد 2003 نجحت في إدامة زخم العملية الانتخابية بوصفها مظهرًا ديمقراطيًّا، وهي تعدّ ذلك أفضل ما حققته العملية السياسية للعراق بعد سقوط النظام السابق، بل إن أصواتًا في بغداد ترى أن الغزو الأميركي هيأ للعراق أن يكون له "ربيعُه" الذي سبق به الآخرين في المنطقة.

لكن هذا "المنجز" الانتخابي لم يتسق، حتى في أحسن الظروف، مع النتائج المفترضة للديمقراطية على حياة الناس وعلاقتهم بالدولة، فأول هذه النتائج المتوقعة وهي حقوق الإنسان، تشهد منذ الغزو انتهاكات واسعة بدأها الاحتلال قبل أن ترثها الحكومات اللاحقة وتغذيها وتزيد عليها، وظل سجل العراق في هذا المجال من بين الأسوأ في العالم، برغم أن ذلك يتناقض كلية مع المناخ الديمقراطي المفترض.

وعدا ذلك، فإن العمليات الانتخابية المتتالية، والتي فشلت كلية في البرهنة على تحقيق ديمقراطية فاعلة وحقيقية، لم تنعكس بأي شكل على تحسن أوضاع الناس أو البلاد، إلى

الدرجة التي بات فيها عراقيون كثر يعبرون عن فقدان ثقة كامل بالعملية السياسية ونخبها وأحزابها وشخصياتها وبالانتخابات ومصداقيتها، وكان هذا في حد ذاته فشلًا للطبقة السياسية، بقدر ما مثّل نجاحًا في فرض مقدمات لإرادة تغيير قد تستمر وتكبر.

لقد تسبب الفشل الجوهري في إدارة الدولة العراقية، أو ربما نجاح الاحتلال في تدميرها منذ البداية، بإحداث ضرر جسيم وعميق في البنى الاجتماعية والأمنية والوطنية، انعكس فورًا على الاقتصاد والسياسة ونظام الخدمات العامة والمؤسسات الحكومية، بل انعكس حتى على سلوك الناس وأخلاقهم وعلى الذوق العام، لا سيما بعد شيوع الفساد وتكريسه سمةً عامةً ومرجعية للنخب السياسية وللجهاز الحكومي والإداري للدولة.

وبعد خمسة عشر عامًا من الغزو أيضًا، صار العراق ساحة إقليمية ودولية للإرهاب والتطرف، خلافًا لكل تاريخه ومزاج شعبه، وهيمنت المليشيات الطائفية المتطرفة وأمراء الحرب على مصادر القوة والعنف، وارتهنت البلاد وقواها الأساسية للقرار الخارجي والمصالح الأجنبية، كما تسبب الاحتلال وتداعياته اللاحقة في انهيار أسس الأمن الإقليمي ومقوماته، وظهور سياق جديد للعلاقات والتحالفات، وحضور الدول الكبرى للمنطقة بشكل عسكري مباشر تحت شعار "محاربة الإرهاب"، من دون ظهور أفق واضح لانسحابها وعودة مفهوم السيادة إلى بعض دوله بالمعنى التقليدي للكلمة.

وبرغم ما يبدو من هزيمة لتنظيم "الدولة الإسلامية" في المنطقة، وابتعاد شبح التقسيم عن العراق وسورية، فإن الحرب العالمية ضد هذا التنظيم لن تكون، كما يبدو، آخر الحروب. فهي لم تكن غير حلقة في سلسلة لم تتوقف منذ أول قنبلة سقطت على بغداد في 20 آذار/ مارس 2003. إذ تشخص أمامنا تداعيات متصلة لغزو العراق، لا يبدو أن أحدًا استفاد منها أكثر من إيران وإسرائيل، في حين تضرر الجميع، ومن بين هؤلاء من حرض على الغزو أو كان به من الفرحين.

واليوم تزداد الصراعات بين دول المنطقة وتلتهب الحروب، وتدخل إسرائيل بوصفها متغيرًا إقليميًا مقبولًا من البعض، وتشارك إيران وتركيا، حتى إثيوبيا من خلال سدها الضخم، في حالة الاستقطاب العنيف في المنطقة. حتى ليبدو اشتعال الموقف عسكريًّا أكثر

من مجرد خيال متشائم. كل ذلك مع وجود إدارة أميركية جامحة تفتش عن حرب خاصة برئيسها الذي يريد "نصرًا" يضعه في التاريخ، كما حصل مع سواه.

أخيرًا، ليس معروفًا إن كان احتلال العراق قد تسبب في كل ذلك، لكن المؤكد أن هذه التداعيات حصلت فقط بعد الاحتلال وبتأثير واضح لا يخفى زمانًا وموضوعًا، ويبدو أن هذه التداعيات لن تتوقف سريعًا أو عند حد معلوم. ولسوء الحظ، فإن الرصاصة التي تنطلق لا يمكن إعادتها إلى فوهة البندقية من جديد، كما لا يمكن تقدير الحد الذي قد تصل إليه أو المكان الذي قد تستقر فيه. وغزو العراق كان قفزة واسعة لا رجعة فيها، وليس وراءها غير مجهول في مكان سحيق.

أ.د. لقاء مكي
الدوحــة
كانون الثاني/
ينــاير 2018

الفصل الأول
العراق في الهدف

وُلد قرار غزو العراق بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001. لكن هواجس الغزو والتحريض عليه سبقت تلك الهجمات بسنوات، وكان الأمر جزءًا من سياق عام ظهر في بداية التسعينيات من القرن الماضي، حينما توفرت للولايات المتحدة كل شروط القوة المهيمنة على العالم. فقد انهار الاتحاد السوفياتي وتفكك، وتمكنت واشنطن من تحقيق انتصار عسكري وسياسي حاسم في مهمة إخراج القوات العراقية من الكويت، وتدمير جزء كبير من القوة العسكرية والمدنية والاقتصادية للعراق. وذلك بتأكيد زعامتها على العالم الغربي بعد مهمة تحرير الكويت التي نفذتها إدارة بوش الأب، ونجحت في تقديمها كمهمة أخلاقية وقانونية، والتزام أميركي بأمن العالم ومصالح الحلفاء.

كان هذا المناخ الدولي قد أمن للولايات المتحدة مصادر قوة وقدرات هيمنة غير مسبوقة؛ حيث لم يبق أمامها أعداء حقيقيون، لكن ذلك لم يكن كافيًا لجناح في داخل الإدارة كان ينظر إلى الهيمنة الأميركية أنها ينبغي أن تكون سياقًا تاريخيًّا متصلًا، وليست نتيجة مجرد تحولات أو حوادث قد تتغير.

في شباط/ فبراير 1992، وضعت مجموعة من مساعدي وزير الدفاع الأميركي ديك تشيني وبإشرافه ما سُمّي "دليل التخطيط الدفاعي". وكان أبرز كتّاب هذا الدليل لويس ليبي وبول وولفويتز ومساعده زلماي خليل زاد. وسيصبح كل هؤلاء، فيما بعد، من أبرز

أركان إدارة بوش الابن، وسيكون لهم الدور الأساسي في التحشيد في اتجاه غزو العراق أو التعامل معه بعد الغزو.

كتب هؤلاء الذين عرفوا بالمحافظين الجدد هذا الدليل في مطلع السنة الانتخابية (1992)، ليكون أساسًا لولاية جورج بوش الثانية التي كانوا يتوقعونها كما كان يتوقعها الجميع؛ نظرًا إلى شعبية الرجل ونصره الحاسم في حرب الخليج، لكن فوز بيل كلينتون وعودة الديمقراطيين عطل هذا الجهد دون أن يلغيه تمامًا.

تتحدث هذه الوثيقة عن أهمية استمرار حالة الهيمنة الأميركية في العالم، وأن تقوم واشنطن بكل ما يلزم لمنع ظهور قوة دولية جديدة منافسة تسدّ فراغ الاتحاد السوفياتي. تقول الوثيقة: "غايتنا الأولى هي منع ظهور منافس جديد. هذا هو الاعتبار الأهم، ويتطلب منا السعي لمنع أي قوة معادية من السيطرة على منطقة يمكن أن تكون مواردها الطبيعية إذا ما تمت السيطرة عليها كافية لإحداث قوة كونية، وهذه المناطق تشمل أوروبا الغربية، وشرق آسيا، وأراضي الاتحاد السوفياتي السابق، وجنوب غرب آسيا"[1].

ولم تتضمن تلك الوثيقة أي دعوة لغزو العراق أو حتى تغيير نظامه، لكنها كانت التعبير المبكر عن إدراك أميركي للمتغيرات الحادة التي تسببت فيها حرب "تحرير الكويت"، في الاستراتيجية العالمية الأميركية، لا سيما في منطقة الخليج العربي. والأهم وضع العراق في دائرة الاهتمام الأميركي الخاص، واعتبار نظامه طرفًا مهددًا، بل إن "العراق حاز على التركيز بأنه يشكل التهديد الجديد بدل الاتحاد السوفياتي المنهار [...] ولذلك بقيت الولايات المتحدة والمصالح الوطنية العراقية على مسار تصادمي أكثر من عقد من الزمان، شهد ترسخ الوجود العسكري الأميركي في المنطقة"[2].

جاء "دليل التخطيط الدفاعي" ليقدم رؤية جديدة نتجت عن حرب الخليج الثانية، أو ما سمّته أميركا "عاصفة الصحراء"، وكأنها كانت فرصة احتاجت إليها الولايات المتحدة لتعيد

---

1 Rebecca Friedman Lissner, The long shadow of the gulf war, War on the rocks, Texas National Security Network, University of Texas, February 24 2016:https://goo.gl/v4vQw5

2 Ibid.

إنتاج استراتيجيتها العالمية، وكانت المنظم الجذري للسياق الجيوسياسي الذي عملت عليه الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة[1]. وبطبيعة الحال فقد كان تشيني وفريقه من المحافظين الجدد قد اغتنموا تلك الفرصة، ليضعوا أقدامهم في قلب الاستراتيجية الأميركية، ويكون العراق هدفًا أساسيًّا لتلك الاستراتيجية منذ ذلك الحين.

كان الهاجس الذي نبهت إليه "حرب تحرير الكويت" بقوة أن أميركا ما عادت تجد من يمكن أن ينافسها على زعامة العالم، وأن سياسة "الترابط العالمي والتعددية القطبية" التي أقرتها إدارة بوش في عام 1990، بوحي التغييرات في الاتحاد السوفياتي كانت أقل واقعية وطموحًا؛ حيث كشفت أزمة الكويت، نهائيًّا، أن موسكو قد أنهت عمليًّا دورها كقطب دولي منافس ومكافئ، وأن مجريات ما حصل في مطلع عام 1991 قد أرسى معالم نظام عالمي جديد، ليس فيه منافس لواشنطن، ويجب ألا يكون في المستقبل.

ورغم أن المحافظين الجدد ابتعدوا عن المشهد السياسي خلال ولايتَي كلينتون ليعملوا بدأب تحت لافتات بحثية، فإن الرؤية تجاه العراق كطرف مهدد للمصالح الأميركية لم تتغير، حتى بعد أن تأكدت الولايات المتحدة من تدمير القدرات العسكرية العراقية، ومنعت، من خلال العقوبات الدولية المتتالية ونظام التفتيش القاسي عن الأسلحة، إمكانية إعادة بناء الترسانة العسكرية التي خرج بها العراق من الحرب مع إيران.

مهمة غير مكتملة

خلال ولايتَي كلينتون كانت هناك فكرة تلح على الأميركيين بمهمة غير مكتملة في العراق تجاه صدام حسين، وقضى كلينتون ولايتيه الأولى والثانية وهو يتعامل مع هذا الهاجس، ولم يتغير طابع التشدد مع العراق الذي تعرض للقصف عدة مرات في عهده. ولم يظهر طوال هذه الفترة ما يوحي بفتح نافذة أو أفق لتطبيع العلاقات بين العراق والولايات المتحدة أو المجتمع الدولي. وكان العراق ونظامه الذي تعرض للشيطنة قد بات بالنسبة إلى إدارة كلينتون ساحة لممارسة أسلوب العزل والقسوة المفرطة، ربما لمواجهة الاتهامات

---

1 محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق**، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، 2003، ص 128.

الداخلية للإدارة الديمقراطية بالتساهل في ملفات عديدة، والتسبب في ضرر لصورة الولايات المتحدة وهيبتها العالمية، لا سيما بعد فضيحة كلينتون الجنسية وسائر الوقائع التي تلتها وتسببت في إضعافه داخليًّا.

لكن غياب المحافظين الجدد عن المشهد العام في الإدارة الديمقراطية لم يكن كاملًا، فقد واصلوا تحشيد أنفسهم وبناء الأسس الفكرية والنظرية للرؤية الجديدة التي استندت إلى "دليل التخطيط الدفاعي"، لكن خطتهم جاءت هذه المرة أكثر طموحًا وعدائية، وكان واضحًا أن الإرادة ببقاء الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة وحيدة أصبحت لها آليات وخرائط طريق للعمل، ولم تعد مجرد أمنيات أو مخططات.

أسس هؤلاء في عام 1997 بيتًا للخبرة تحت اسم "مشروع القرن الأميركي الجديد" (The Project for the New American Century)، شارك فيه 45 شخصية[1] تمثل المحافظين الجدد، من سياسيين ومرشحي رئاسة سابقين وأعضاء في الكونغرس ووزراء ومسؤولين في إدارات سابقة وناشطين، وانصب الجهد الأساسي للمشروع على وضع رؤية أميركية للقرن الجديد، تضمن بحسب هؤلاء أن تعزز الولايات المتحدة الأميركية هيمنتها المطلقة على العالم، بعد أن انتهى القرن العشرون بانهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء عصر الحرب الباردة، وتفرد أميركا بالقرار والنفوذ الدوليين.

أصدر مشروع "القرن الأميركي الجديد" تقريرًا طويلًا في أيلول/ سبتمبر 2000، قبل الانتخابات الأميركية ببضعة أسابيع، جاء تحت عنوان "إعادة بناء الدفاعات الأميركية"، ركز على تفاصيل عسكرية واستراتيجية من بين أبرزها[2]:

- أن منطقة الخليج تمثل أهمية بالغة للولايات المتحدة ومصالحها، وأن المساعي الأميركية للحفاظ على الأمن في هذه المنطقة ينبغي أن تستمر، بغض النظر عن مواجهة تهديدات

---

1 للاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء مشروع القرن الأميركي الجديد، راجع:

https://goo.gl/pMfGiF

2 REBUILDING AMERICA'S DEFENSES, Strategy, Forced and Resources for a New Century: A Report of the Project for the New American Century, September 2000.

العراق، "وأن الحاجة لوجود قوات أميركية كبيرة في الخليج تتجاوز قضية نظام صدام حسين"، والقواعد الأميركية في الخليج يجب أن تبقى حتى لو "خرج صدام حسين من السلطة".

– تمثل الصين تحديًا مباشرًا للولايات المتحدة بعد أن زادت الصين من نفوذها في جنوب شرق آسيا، وتأكيد أن القوة الأميركية في شرق آسيا هي مفتاح التعامل مع صعود الصين إلى وضع قوة عظمى.

– التركيز على الخيارات العسكرية بدلًا عن الجهود الدبلوماسية لتكريس الهيمنة الأميركية، وبناء القوات الأميركية لتكون قادرة على خوض وحسم حروب كبيرة ومتزامنة، وتوفير الأمن في المناطق المتوترة، ولذلك اقترح المشروع تخصيص 3.8 من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى للإنفاق العسكري.

– لم يتضمن التقرير النهائي للمشروع دعوة صريحة إلى تغيير النظام في العراق أو غزوه، غير أنه أشار بوضوح إلى أن الجهود العسكرية التي تبذلها الولايات المتحدة لتأمين حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، صارت طويلة ومكلفة أكثر من اللازم.

هذه المفاهيم، ولا سيما التركيز على البعد العسكري في السياسة الخارجية الأميركية، تماهت مع إرادة المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة، القوي والمؤثر في السياسة والقرار الأميركيين، والذي كان حريصًا على إدامة زخم الالتزامات العسكرية الأميركية في الخارج، وتعزيز فكرة أن ذلك هو أساس استمرار النفوذ في العالم. كان الهاجس لدى كل هؤلاء أن تسيطر واشنطن على مواقع التأثير حيث كانت، على نحو مباشر وحاسم لمنع الصين أو أي قوة ناشئة أخرى مثل الهند على سبيل المثال (لم تكن روسيا قد نهضت بعد من أعباء الانهيار المروع للاتحاد السوفياتي) من فرصة الوصول، فضلًا عن التحكم بمصادر الطاقة اللازمة لاستمرار نموها أو توفير أسواق لإدامة زخم اقتصادها، وكان الشرق الأوسط بثرواته وموقعه هو العقدة الجيوسياسية المركزية في مثل الرؤية.

غزو بلد آخر

مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، ووسط ظرف دولي فارق شهد تغييرات جوهرية وحادة في موازين القوى، وبينما كانت الولايات المتحدة تبحث عن عدو أو مغامرة جديدة بدلًا عن الاتحاد السوفياتي المحتضر، وسط هذا المناخ الاستراتيجي المرتبك، قام العراق بغزو الكويت في الثاني من آب/ أغسطس 1990، لتظهر معالم سياق جديد من الأحداث والتداعيات المتصلة والمتداخلة التي وصلت إلى غزو العراق بعد ذلك بثلاثة عشر عامًا.

هل يمكن اعتبار غزو العراق الكويت المقدمة الأكثر واقعية لتوفير أسس وفرص الغزو الأميركي للعراق؟ كثير من المؤشرات يثبت ذلك، لكن غزو الكويت في حد ذاته يبقى واحدًا من المتغيرات الجوهرية في الطريق الطويل والمؤلم، الذي تسبب في إنضاج الظروف، لتحقيق إرادة معلنة في الولايات المتحدة، من دون إهمال متغيرات أخرى كثيرة ومهمة كان العراق ضحية لها.

كان العراق من بين الدول التي يمكن أن تدعي أنها في دائرة الاستهداف الأميركي، بعدما خرج من الحرب مع إيران بمليون جندي، وبترسانة قوية، ودور إقليمي خطير في منطقة نفوذ أميركي أساسية، لكن ذلك لم يكن ليقدم مبررًا كافيًا للعداوة مع واشنطن، فضلًا عن الغزو العسكري، ولا سيما أن العلاقات العراقية الأميركية شهدت تطورًا لافتًا خلال الحرب مع إيران. وكان للرئيس الراحل صدام حسين علاقة شخصية بالرئيس بوش الأب، منذ كان الأخير نائبًا للرئيس رونالد ريغان (1981– 1988)، وإذًا، فالتطور في العلاقات بين الطرفين كان هو الأرجح والأكثر احتمالًا.

من هذه الزاوية ذهبت عديد من التحليلات إلى اعتبار سياق الأحداث التي قادت إلى غزو الكويت مقصودة لجر العراق إلى فخ، يسمح بفرصة عزله وتقويض كيانه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومن ثم تغيير طبيعته، لا سيما أن الظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتمركز الزعامة العالمية بيد الولايات المتحدة، أتاح لواشنطن فرصة ترتيب الأحداث بالطريقة التي تناسبها، وإجهاض مبادرات الحل السلمي في حينه، وتحديد طريق واحد يقود إلى الحرب وما تلاها من إجراءات انتهت

بغزو العراق. بالطبع لم يخرج قرار غزو الكويت من فراغ، فقد جاء بعد توتر في العلاقات العراقية الكويتية واتهامات من بغداد للكويت بـ "التآمر" على الاقتصاد العراقي، وسرقة النفط من حقل الرميلة في البصرة، والتجاوز على الأراضي العراقية، وهي اتهامات كان من المفاجئ ظهورها بعد أشهر فقط من زيارة أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الصباح بغداد في أيلول/ سبتمبر 1989، وتقليده أرفع وسام عراقي؛ تقديرًا لـ"دعم الكويت العراق خلال الحرب مع إيران".

بدأ الأمر مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في آب/ أغسطس 1988، فبعد أن انقضت أسابيع الاحتفال بـ "انتصار" العراق، وموافقة إيران على قرار مجلس الأمن (598/ 1987) الخاص بوقف الحرب. بعد كل ذلك، كان العراقيون يأملون بقطاف من نوع آخر، فقد كانت نهاية الحرب عندهم تعني عودة الأمل في حياة طبيعية مرفهة، تكافئهم الدولة فيها على صبر طويل وتضحيات كبيرة قدمها الجميع، تمثلت بمئات الآلاف من القتلى والجرحى والأسرى، فضلًا عن مرارة الحرب والقتال، حتى مع حقيقة أن الدولة سعت لإبقاء الأوضاع المعيشية للناس خارج دائرة التأثر المباشر أو الواضح لا سيما في سنوات الحرب الأولى.

كانت، مع نهاية الحرب، جرعة كبيرة من الآمال والأحلام لدى الناس في العراق، آمال ببداية عهد جديد من السلام بعد حرب طويلة تخيلوا أنها لن تنتهي، وأحلام بالعودة إلى حال العراق قبل الحرب، وأيام الوفرة النفطية في النصف الثاني من السبعينيات، حينما عاش العراقيون فترة ذهبية من الرخاء والتطور والتنمية، وهي كانت في الواقع آخر فترة رخاء يشهدونها لم تتكرر بعد ذلك. في خضم هذه الأحلام كان الواقع يشير إلى أمر آخر، فالعراق الذي دخل الحرب عام 1980 باحتياطي مالي يقدر بـ 35 مليار دولار[1]، خرج منها بعد ثماني سنوات بديون خارجية تبلغ 80 مليار دولار[2]، وبعد أن كان الاقتصاد العراقي قد اعتبر في

1 The Federal Research Division of the Library of Congress, Iraq Economy: https://goo.gl/rxpRWM

2 Pete Moore, Christopher Parker, The War Economy of Iraq, Middle East Research and Information Project, (MERIP). https://goo.gl/9xoh3v

عام 1980 واحدًا من أكثر اقتصادات المنطقة تقدمًا[1]، خرج مع نهاية الحرب بأضرار عميقة، من جهة الديون والقدرة على سدادها مع انخفاض أسعار النفط، ومن جهة القدرة على بدء دورة اقتصادية جديدة خارج اقتصاد الحرب، واستئناف عملية التنمية لتوفير فرص عمل لمئات الآلاف من الجنود والضباط الاحتياط الذين كانوا ينتظرون التسريح من الجيش.

استحقاقات السلام الصعبة

فرضت حالة السلم استحقاقات فورية ومفاجئة للدولة العراقية لم تكن مستعدة لها؛ فإيران وافقت على وقف الحرب من دون تمهيد أو مقدمات، ومثل هذه المفاجأة وضعت الدولة أمام ضرورات الانتقال السريع، وربما غير المتوقع، من بيئة الحرب وما توفره من مبررات مفهومة للسيطرة الإعلامية والسياسية والاقتصادية، إلى بيئة السلام وما تعنيه من ضرورات سد الحاجات الأساسية وإعادة مناخ الوفرة الذي توقعه العراقيون، وهي متطلبات كانت صعبة وغير ممكنة في فترة قصيرة، لا سيما أن الدولة لم تضع هذه الحقائق أمام العراقيين على نحو مباشر وواضح، واختارت أن تبقي الناس في دائرة الأمل.

والمشكلة الأخرى أن عنصر القوة الأبرز للنظام الذي كرس له كل شيء في وقت الحرب كان القوات المسلحة. وهذه خرجت من الصراع العسكري الطويل والقاسي مع إيران بتفوق عسكري واضح، لكن وجود جيش كبير وقوي ومنظم لم يكن بطبيعة الحال كافيًا لإشباع حاجات الناس، وتلبية متطلبات مرحلة جديدة ومختلفة، بل ربما كان على العكس عنصرًا ضاغطًا إضافيًّا على الدولة وبرامجها ومتطلباتها في مرحلة السلم.

كان العراق قد خرج من الحرب مع إيران وهو يمتلك جيشًا ضخمًا بمقاييس منطقة الشرق الأوسط. وبحسب رئيس الأركان العراقي خلال الحرب الفريق الأول الركن نزار الخزرجي، فقد كان الجيش العراقي في عام 1988 يضم أكثر من مليون رجل، موزعين على 57 فرقة مدرعة وآلية ومشاة، إضافة إلى الحرس الجمهوري المكون من نحو 150 ألف رجل من قوات النخبة، موزعين على ست فرق وقوات خاصة، إلى جانب أكثر من

---

1 Ibid.

4500 دبابة وأكثر من 2500 مدرعة، وأكثر من 2500 مدفع ونحو 1200 طائرة مقاتلة ومروحية، ونظام قوي للدفاع الجوي والصاروخي[1]. وعدا ذلك، فقد كان على رأس الجيش مئات الضباط الكبار الذين برزوا خلال الحرب، واجتهدت الدعاية العسكرية العراقية في الحديث عن بطولاتهم، حتى أصبح عدد منهم موضوعًا لأساطير وحكايات شعبية، وحازوا سمعة تفوق سمعة السياسيين في كثير من الأحيان.

هذا الجيش الضخم الذي تمكن من حسم الحرب لمصلحة العراق صار فجأة عبئًا على الدولة؛ إذ بات أكبر مستهلك فيها، بلا برامج واضحة ومعلنة لاستثمار قدراته في نشاطات تنعش الاقتصاد، أو مخطط لتسريح قوات الاحتياط التي ظل معظمها في الخدمة رغم انتهاء الحرب، وصار قادته الكبار من ذوي الشعبية بلا عمل حقيقي، ووجد العراق أنه يمتلك قوة عسكرية أكبر بكثير من حاجاته مع تراجع مصادر التهديد الخارجي، وبات وجود هذا العملاق في الثكنات مشكلة تؤرق النظام وترهق اقتصاد الدولة دون أفق واضح للحل.

في هذا المناخ المضطرب، وحاجة العراق إلى مخرج، ولدت الأزمة مع الكويت من دون سابق إنذار أو تمهيد. وكان أول إعلان عن وجودها قد جرى خلال القمة العربية في بغداد في نهاية أيار/ مايو 1990، حينما اتهم الرئيس الراحل صدام حسين "دول عربية شقيقة" بالخروج منذ عام 1986 عن حصص الإنتاج والأسعار في أوبك؛ ما تسبب في خسائر مالية للدول العربية النفطية ومنها العراق الذي "لم يعد قادرًا على تحملها"، واعتبر ذلك "إعلان حرب على العراق"، منهيًا كلامه بالقول: "وصلنا إلى حال لا نتحمل الغضب"[2]. ومثلما فاجأت كلمة الرئيس العراقيين الذين لم يكونوا مطلعين بعمق على هذه الأزمة الاقتصادية للدولة، كانت هذه بداية لأحداث متسارعة خلال الشهرين التاليين؛ فبعد أن فشلت جهود سياسية جرت في الظل لحل الأزمة، عاد الرئيس الراحل صدام حسين ليكرر في خطابه

---

1 نزار الخزرجي، **الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 608.

2 راجع نص الكلمة: **موسوعة حرب الخليج: اليوميات - الوثائق - الحقائق**، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 14-16.

2 راجع نص خطاب صدام حسين: المصدر السابق، ص7-11.

السنوي يوم 17 تموز/ يوليو 1990 اتهاماته التي أطلقها خلال قمة بغداد، وكان مما قاله: "إن الولايات المتحدة تستخدم دولًا عربية في تنفيذ مخططاتها تجاه العراق، عن طريق إغراق الأسواق العالمية بفائض الإنتاج من النفط لكي يؤدي ذلك إلى خفض وتدهور الأسعار. وقد سعت إلى حث دول الخليج على عدم الالتزام بسقف الإنتاج ونظام الحصص؛ وذلك بغية خنق العراق اقتصاديًّا". ولم يذكر صدام حسين أسماء الدول العربية المعنية، لكنه أضاف متغيرًا جديدًا إلى الاتهامات بالإشارة إلى دور الولايات المتحدة، واعتبار هذا السلوك جزءًا من مخطط تآمري ضد العراق. وقبل ذلك بيومين كان وزير الخارجية العراقي آنذاك (طارق عزيز)، قد وزع ورقة رسمية على الوزراء العرب المجتمعين في تونس، لمناقشة هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، وتضمنت الورقة شكوى العراق من السياسة التي تتبعها حكومتا الكويت والإمارات وما تسببه من أضرار للعراق.

ذكرت الشكوى أن "الكويت كانت قد استغلت انشغال العراق في حربه مع إيران، وقامت بزحف تدريجي مبرمج نحو الأراضي العراقية، وأقامت المنشآت العسكرية والمخافر فيها، واستغلت حقل الرميلة الجنوبي باستخراج النفط منه وبيعه في الأسواق العالمية، بما يتجاوز 2400 مليون دولار، وبسبب ظروف الحرب فقد سكتت حكومة العراق آنذاك، مكتفية بالتلميح، فيما استمرت الكويت في إجراءاتها المذكورة".

ومضت الرسالة إلى القول: "إن الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة قد خرقتا نظام الحصص الذي أقره مؤتمر الأوبك، وقامتا بزيادة إنتاجهما من النفط، وإغراق الأسواق العالمية بالنفط؛ مما سبب انخفاض أسعاره إلى أدنى مستوى يصله منذ عام، فبعد أن كان قد وصل سعر البرميل الواحد إلى 29 دولارًا، عاد وهبط إلى مستوى 11 دولارًا، وقد أضرّ هذا العمل بمصالح العراق الاقتصادية على نحو خطير. وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة يمر بها العراق، بعد حربه الطويلة مع إيران، فقد خسر العراق خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامَي 1981-1990 حوالي 89 مليار دولار. وإن العراق يعتبر عمل الكويت والإمارات بمثابة عدوان عليه"[1].

---

1 راجع نص رسالة طارق عزيز: المصدر السابق، ص11-14.

ومن جانبها ردت الحكومة الكويتية بمذكرة رسمية وجهتها إلى الجامعة العربية رفضت فيها الاتهامات العراقية، واتهمت العراق بأنه هو الذي اعتدى على أراضيها، وحفر آبارًا فيها واستولى على نفط كويتي. واختتمت المذكرة الكويتية بطلب إلى الأمين العام للجامعة لتشكيل لجنة متابعة، تتولى تسوية النزاع مع العراق على الحدود. أما حكومة الإمارات العربية المتحدة فقد أنكرت ما ورد في مذكرة العراق، وأعربت عن استغرابها هذا الاتهام[1].

تجاوزت الاتهامات المتبادلة بين العراق وكل من الكويت والإمارات بسرعة حدود التصريحات أو الشكاوى الرسمية، وبدا أن كرة الثلج أو كرة اللهب باتت تتدحرج بسرعة، حينما حرك العراق ثلاث فرق من الحرس الجمهوري إلى منطقة الحدود مع الكويت، وكتب السفير الكويتي في بغداد برقية عاجلة إلى حكومته يقول فيها: "إنني لا أريد التسبب في إثارة ذعرٍ لا مبرر له، ولكنني تلقيت معلومات كثيرة عن تحرك قوات عراقية كبيرة إلى الجنوب، وإنني لم أشأ أن أسأل الحكومة العراقية عن أسباب ذلك التحشيد، فأنا واثق بأن جواب الحكومة العراقية سيقول إن المقصود بذلك إيران وليس الكويت، ولكن هذه التحركات تثير الشكوك"[2].

واشنطن تهيئ الفخ

رغم أن أميركا كانت على علم بأمر التحركات العسكرية، فإن إدارة الرئيس بوش لم تطلق أي تحذير ولم تبدِ أي موقف، بل على العكس تمامًا ظهرت الناطقة بلسان وزارة الخارجية الأميركية مارغريت تتوايلر أمام الصحافيين يوم 24 تموز/ يوليو لتعلق على أنباء الحشود العسكرية العراقية بالقول: "ليست للولايات المتحدة معاهدات دفاعية مع الكويت، وليست هناك أي التزامات دفاعية أو أمنية خاصة نحو الكويت"[3]. وفي اليوم التالي

---

1 راجع نصي رسالتي حكومتي الكويت والإمارات للجامعة العربية: المصدر السابق، ص 16-19.

2 حامد الحمداني، صدام والفخ الأميركي المدمر، الحلقة الثالثة، الحوار المتمدن:

https://goo.gl/hmVwTq

3 جيف سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 92.

اتصل رئيس أركان القوات المشتركة الأميركية كولن باول بمستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت، ليسأله إن كان ملائمًا تكليف السفيرة الأميركية في بغداد، أبريل غلاسبي، لطلب مقابلة عاجلة مع الرئيس العراقي، حتى تلفت نظره إلى الالتزام الأميركي بحماية الكويت لكي يراجع حساباته. لكن سكوكروفت أجابه بأن الرأي استقر بين مستشاري الرئيس على أن أي تحذير مبكر للعراقيين لا داعي له، وأن القرار هو الانتظار حتى نرى ما سوف يفعلون ثم نتصرف بما نجده ملائمًا[1].

وفي اليوم ذاته، 25 يوليو/ تموز 1990، استدعى الرئيس صدام حسين السفيرة غلاسبي لمقابلته، وقد ظل هذا اللقاء الطويل واحدًا من مفاتيح الأحداث اللاحقة، وكان أول ما تسرب منه في حينه من معلومات قليلة نشرها الإعلام الرسمي العراقي، يتضمن أن السفيرة الأميركية أبلغت الرئيس "سياسة" بلادها بعدم التدخل في النزاعات العربية - العربية. وفي وقت لاحق، في أيلول/ سبتمبر 1990، نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** ما قالت إنه تفاصيل الاجتماع مترجمًا من العربية، وفيه نص واضح من السفيرة يقول، بحسب الصحيفة: "إننا لا نملك أي رأي حول الصراعات العربية العربية، مثل خلافاتك الحدودية مع الكويت. كنت في السفارة الأميركية في الكويت في أواخر الستينيات. كانت التعليمات التي تلقيناها خلال هذه الفترة هي أنه ينبغي لنا ألّا نعرب عن رأي بشأن هذه المسألة، وأن المسألة ليست مرتبطة بأميركا. وقد وجه وزير الخارجية جيمس بيكر المتحدثين الرسميين لدينا لتأكيد هذه التعليمات. نأمل أن تتمكنوا من حل هذه المشكلة باستخدام أي وسائل مناسبة عبر القليبي (الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية) أو عن طريق الرئيس مبارك. كل ما نأمله أن يتم حل هذه القضايا بسرعة"[2].

اعتبرت ملاحظة غلاسبي هذه تلميحًا واضحًا منها للرئيس صدام حسين بحيادية الولايات المتحدة في النزاع العراقي الكويتي، وربما الإيحاء له بأن الولايات المتحدة تعطيه

1 هيكل، مصدر سابق، ص 125.

2 The New York Times, CONFRONTATION IN THE GULF; Excerpts from Iraqi Document on Meeting with U.S. Envoy, 23 September 1990.

الضوء الأخضر للتصرف مع الكويت. وخلال السنوات اللاحقة، اعتبرت هذه الواقعة دليلًا على "تآمر" الولايات المتحدة، وتعمدها إيقاع العراق في "فخ" الكويت من خلال الحديث عن عدم الرغبة بالتدخل في النزاع. والحقيقة أن اهتمام الرئيس صدام حسين بملاحظة غلاسبي هذه كان واضحًا؛ حيث أبرزها الإعلام الرسمي العراقي من بين كل ما قيل خلال الاجتماع الذي استمر ساعتين.

وبعد أكثر من عشرين عامًا على ذلك اللقاء، نشر موقع ويكيليكس، في كانون الثاني/ يناير 2011، مضمون البرقية الرسمية التي أرسلتها السفيرة غلاسبي إلى وزارة الخارجية في واشنطن، وفيها وقائع ذلك الاجتماع المهم في تاريخ الأزمة كما سجلتها السفيرة الأميركية. وكان مضمون تلك المذكرة قريبًا مما نشرته **نيويورك تايمز**، لكنه لم يتضمن إلا عبارة موجزة من ملاحظتها التي تسببت في كل هذا اللغط، أقرت فيها أنها أبلغت الرئيس صدام حسين أن أميركا "لا تتدخل في هذا الشأن العربي الخاص".

تشير الوثيقة التي نشرها موقع ويكيليكس إلى أن صدام اتهم الكويت والإمارات بـ"العجرفة" و"الأنانية"، وبرفض مساعدته في ظروفه المالية الصعبة رغم الحرب الطويلة التي خاضها مع إيران. وتقول إن صدام أراد من غلاسبي إيصال رسالة إلى الرئيس الأميركي، مفادها أن العراق "يريد الصداقة" بين الجانبين، ولكن على واشنطن أن تدرك أن بغداد خسرت 100 ألف قتيل في الحرب مع إيران، وباتت البلاد فقيرة إلى درجة أنها قد توقف دفع الرواتب لعائلات القتلى.

وتابع صدام قائلًا: "الدعم الأميركي للكويت والإمارات زاد من غرورهما وأنانيتهما [...] العراق ملّ من الحروب ولكن الكويت تجاهلت الدبلوماسية، وإذا تعرض العراق للإذلال فإنه سيردّ، بصرف النظر عمّا يمكن أن يقال مستقبلًا عن الطبيعة غير المنطقية لهذا الرد وما يحمله في طياته من تدمير ذاتي".

وبحسب غلاسبي، بدأ صدام الحديث عن تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وأميركا، والضربات التي تعرضت لها منذ 1984، خاصة فضيحة "إيران غيت" التي

تضمنت نقل أسلحة من أميركا وإسرائيل إلى إيران، واعتبر أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في رؤية الحرب مع إيران تنتهي.

وأكد صدام، الذي "اختار كلماته بعناية" وفق غلاسبي، أن بلاده تعاني مصاعب مالية خانقة، مع ديون تجاوزت 40 مليار دولار، وتحدث بمرارة عن أن بلاده تواجه هذا الواقع، مع أنها "أحدثت بانتصارها في الحرب ضد إيران فارقًا تاريخيًّا بالنسبة إلى العالم العربي والغرب"، واتهم الإدارة الأميركية بالسعي لخفض سعر النفط، في الوقت الذي يحتاج فيه العراق إلى المال.

وأعرب صدام عن أمله في التوصل إلى علاقات جيدة "رغم هذه الانتكاسات"، ولكنه شدد على أن بغداد لن تقبل خفض سعر النفط، معتبرًا أن من يقود هذه الحملة "يشن على العراق حربًا اقتصادية لا يمكن للعراق معها أن يقبل الاعتداء على كرامته وازدهاره".

واتهم صدام الكويت والإمارات بأداء دور "رأس الحربة" للسياسة الأميركية، ودعا غلاسبي إلى التذكر بأن بغداد هي التي حمت أصدقاء أميركا في المنطقة، عبر الحرب مع إيران، وشدد على أن العراق دفع ثمنًا باهظًا في سبيل ذلك، سائلًا ما إذا كانت أميركا ستتحمل، مثل الشعب العراقي، سقوط عشرة آلاف قتيل من جنودها في معركة واحدة.

ولفت صدام إلى أن المناورات العسكرية المشتركة بين الكويت والإمارات والولايات المتحدة، شجعت انتهاج "سياسة بخيلة" في الدولتين الخليجيتين، وشدد على أن ما وصفها بـ"حقوق العراق" ستعود إليه واحدة بعد الأخرى.

وقال صدام إنه مقتنع بأن واشنطن "ترغب في السلام"، ولكن عليها "التوقف عن لي الأذرع"، ونقلت عنه غلاسبي أنه قدّم لها شرحًا مطولًا عن القيم العراقية، وأكد لها أن العراقيين "يؤمنون بالحرية أو الموت، وأن العراق سيضطر إلى الرد إذا استخدمت أميركا هذه الأساليب".

وبعد ذلك، نقلت غلاسبي ما قالته لصدام، وذكرت أن الإدارة الأميركية طلبت منها السعي لتعميق العلاقات مع العراق، وشددت على أن واشنطن غير مسؤولة عن الانتقادات

التي توجهها الصحافة الأميركية إلى العراق لأنها لا تسيطر على الإعلام، ولكن هذا لا يعني أن الصحف تعكس موقف الإدارة.

وأضافت غلاسبي أنها قالت لصدام إن القلق الأميركي حيال نيّاته مبرر، وشرحت بالقول: "أليس من المنطقي أن ينتابنا القلق عندما تقول أنت ووزير خارجيتك إن تصرفات الكويت توازي الاعتداء العسكري؟ ومن ثم تتوجه وحدات من الحرس الجمهوري العراقي إلى الحدود مع الكويت؟ نحن نسأل بروح الصداقة وليس المواجهة عن نيّاتكم".

وبحسب الوثيقة، قاطع صدام غلاسبي بالقول: "هذا سؤال منطقي، ولكن كيف يمكننا أن نجعل الكويت والإمارات تفهمان مدى معاناتنا؟ لدينا مصاعب مالية سنضطر معها قريبًا إلى قطع الرواتب عن أرامل ويتامى الحرب". وهنا تشير السفيرة الأميركية إلى أن المترجم وأحد المدونين لمحاضر اللقاء انهارا عصبيًا وأجهشا بالبكاء.

وتابع صدام بالقول إنه قام بكل ما في وسعه لإقناع دول الخليج بمساعدته، بما في ذلك طلبه من الملك فهد تنظيم قمة رباعية تضم العراق والسعودية والإمارات والكويت، وجرى التوصل إلى اتفاق نفطي مع الكويت في جدة، ثم تراجع عنه وزير النفط الكويتي. كما روى أنه حصل على تعهدات إيجابية لم تنفذ لاحقًا من قبل الرئيس الإماراتي الراحل، الشيخ زايد بن سلطان، الذي "رجاه أن يتفهم مشاكل العراق".

ثم ذكرت غلاسبي أن صدام خرج لتلقي اتصال هاتفي مستعجل من الرئيس المصري، حسني مبارك، وبعد أن عاد أبلغها أن مبارك توصل إلى اتفاق للقاء مع الكويتيين في الرياض يتبعه لقاء آخر في بغداد قبل 30 تموز/ يوليو، وأشارت إلى أن صدام وعدها بعدم القيام بخطوات عسكرية "إذا حصل على بصيص أمل من الموقف الكويتي".

وذيلت غلاسبي رسالتها بالإشارة إلى الخلاف حول مناطق الثروات النفطية بين العراق والكويت، وأضافت أن أميركا "لا تتدخل في هذا الشأن العربي الخاص". ولفتت إلى أن صدام لم يسبق له أن استدعى أي سفير للقاء مماثل للذي عقده معها، واستنتجت أن ذلك

يدل على قلقه، واعتبرت أنه أدلى بكثير من الملاحظات التي تدل على اعترافه بشرعية الوجود الأميركي في الشرق الأوسط وبدور واشنطن كقوة عظمى[1].

بعد تلك المقابلة التي يبدو أنها قدمت رسائل غير واضحة أو ربما مضللة للرئيس صدام حسين، كانت الوقائع التالية سلسلة متصلة من الفشل الدبلوماسي، وتعثر مساعي حل الأزمة التي بذلها كل من الرئيس حسني مبارك والملك حسين والملك فهد، وصولًا إلى اجتماع جدة الذي نجح الملك فهد في عقده يوم 31 تموز/ يوليو، وحضره عن العراق عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وعن الكويت ولي العهد رئيس الوزراء الراحل سعد العبد الله الصباح.

ورغم أن وقائع ذلك الاجتماع الحاسم لم تكشف بالتفصيل، فإن سلسلة متصلة من الأحداث وتبادل الاتهامات وسوء الفهم العميق والمتصل وانعدام الثقة، واستدعاءات التاريخ المضطرب، وغياب حسابات القوة والضعف، أو إدراك المتغيرات الدولية وظروفها، وربما محاولات شحن خارجية لتصعيد الأزمة؛ كل ذلك قاد الاجتماع إلى الفشل. والأدهى أن مساعد وزير الخارجية الأميركي جون كيلي وفي ذلك اليوم الأخير نفسه من تموز/ يوليو، حينما أصبحت الأزمة على أعتاب الانفجار المؤكد، أجاب عن سؤال حول ما سيحدث إذا غزا العراق الكويت بالقول: "إننا سنشعر بالقلق الشديد". وذكّر من جديد بعدم وجود معاهدة دفاعية مع الكويت تلزم الولايات المتحدة استخدام قواتها العسكرية[2].

ربما لم تكن كل هذه الوقائع مجرد مصادفات عبثية، لكنها بالتأكيد كانت كافية لتضع الأزمة أمام طريق مسدود، ولم يبق أمام القوة العراقية المتربصة والغاضبة وربما المضللة سوى أن تقوم بغزو الكويت فجر الثاني من آب/ أغسطس 1990.

في داخل الصندوق

في الساعة الثانية من فجر ذلك اليوم، اخترق أكثر من 100 ألف جندي عراقي الحدود الشمالية للكويت، معززين بآلاف الدبابات والناقلات المدرعة والمدفعية وبدعم جوي

---

1 WikiLeaks ,Public Libraty of US Diplomacy: https://goo.gl/YJnKDo

2 سيمونز، مصدر سابق، ص 92.

مركز، ومع ضحى اليوم ذاته، كانت القوات العراقية قد أحكمت سيطرتها على أراضي الكويت، وتمكنت الأسرة الحاكمة من اللجوء إلى السعودية. وكانت كل الخطوط الحمر التي بات العالم ليلته السابقة على وقعها قد انهارت، وأصبح كل حديث عن تسوية سياسية جزءًا من الماضي. تسبب الحدث بزلزال عالمي ضخم، وصدمة عربية على كل المستويات، وخلال اليوم نفسه اتخذت الولايات المتحدة مواقف صارمة تجاه الأزمة، بدا منها أنها بلا خطوط رجعة أو مراجعة، وأصدر مجلس الأمن في اليوم نفسه قراره (660)، ليكون فاتحة لأحد عشر قرارًا آخر صدرت خلال الأشهر الأربعة اللاحقة، تحت الفصل السابع، انتهت بالقرار (678) الذي أجاز استخدام القوة ضد العراق.

كانت الفترة اللاحقة مشوارًا طويلًا ومعقدًا ومتشابكًا من المصالح المتناقضة، والأوهام والمخاوف والأكاذيب، والتحشيد العسكري والحرب النفسية التي سيطرت على العالم بأسره، في حين عاشت المنطقة واحدة من أكثر فتراتها صعوبةً وخوفًا وانقسامًا، بين مؤيد للعراق وبين ناقم عليه. ووسط كل هذا المشهد القاتم الذي كان الناس يتطلعون فيه نحو مخرج يعيد إليهم الأمل، بدا أن إدارة بوش الأب حريصة على أن تكون الكويت هي الحفرة التي يعلق بها العراق، أو كما سمّاها محمد حسنين هيكل "الصندوق" الذي دخل إليه العراق، ويجب ألا يخرج منه. ولذلك "كان الضغط الأميركي صارمًا للحيلولة دون حل عربي لأزمة غزو الكويت [...] ومارس البيت الأبيض كل نفوذه لقطع الطرق ومنع أي مخرج لها، وكان مؤتمر القمة العربي في القاهرة يوم 10 آب/ أغسطس، وأجواؤه وملابساته بمثابة عملية إغلاق للصندوق على العراق بالمفتاح وبالترباس"[1].

في قمة القاهرة، تبدى التصدع العربي الذي أحدثه غزو الكويت، حيث انقسمت مواقف الدول العربية بين مؤيد ومعارض ومتحفظ حول مشروع القرار الوحيد الذي عرضه الرئيس المصري ورئيس القمة، بعد أن تجاهل عرض مشاريع قرارات أخرى كانت تطالب باستمرار الوساطات، وتشكيل لجنة مساع حميدة لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت، والسعي لعدم تدويل الأزمة وإبقائها في حدود القرار العربي، ورفض التسارع في الحشود الأجنبية

---

1 هيكل، مصدر سابق، ص 128-129.

في المنطقة ولا سيما في السعودية. والخلاصة أن القادة العرب خرجوا من القمة، وهم أكثر انقسامًا وتمزقًا، ولسنوات طويلة لاحقة بعد تحريرها، ظلت الكويت على خلاف مع دول اعترضت على توجيه إدانة مباشرة إلى العراق في تلك القمة، وظل العرب في حالة صراع واستقطاب حاد وموجع. في حين بدأت الولايات المتحدة، بعد الغزو بأيام، بنشر قواتها في السعودية لمواجهة "تهديد العراق" للمملكة، وكان ذلك الانتشار بداية لعصر جديد من الوجود الأميركي في الخليج، صار يمثّل أبرز حقائق القوة في المنطقة حتى يومنا هذا.

لقد تسبب غزو العراق الكويت في اتخاذ الولايات المتحدة خيارًا استراتيجيًّا جعل من العراق عدوًّا مباشرًا، وكان من ضمن توجيهات مجلس الأمن القومي الأميركي، عشية بدء الهجوم الأميركي لتحرير الكويت في كانون الثاني/ يناير 1991، أن العراق بات بعد اجتياح الكويت "يمثل بوضوح القوة المعادية لمصالح الولايات المتحدة". كما جاء في قائمة أهداف الحرب التي حددها المجلس: "العمل على تشجيع الخلل في القوات العراقية، وإضعاف التأييد العراقي الشعبي للحكومة العراقية الحالية"[1].

وبدا أن الأهداف الأميركية في تلك المرحلة لم تكن تستهدف نظام الرئيس صدام حسين، أو إجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت، بل إنها استهدفت العراق نفسه بغض النظر عمن يحكمه. وقد لفتت الحملة العسكرية الأميركية التي بدأت، في منتصف كانون الثاني/ يناير 1991، واستمرت حتى نهاية شباط/ فبراير، تنتبه إلى كونها قامت بعمل تدميري يتجاوز تمامًا التمهيد لهجوم بري في الكويت؛ إذ استخدمت الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها قوة غير مسبوقة في حروب الأسلحة التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية، وشنت حملة جوية استمرت أربعين يومًا قبل الهجوم البري، تضمن أكثر من 100 ألف طلعة جوية، ألقت إلى جانب صواريخ كروز أكثر من 88 ألف طن من القنابل، أي ما

---

1 توجيهات مجلس الأمن القومي الأميركي رقم 54 الصادرة عن البيت الأبيض، 15 كانون الثاني/ يناير 1991، وردت في: **الحرب على العراق: يوميات - وثائق - تقارير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص297-298.

يعادل عدة قنابل ذرية من قنابل هيروشيما، وكثير من القنابل الأميركية كانت محرمة دوليًّا، مثل القنابل الفوسفورية، والعنقودية، وقنابل اليورانيوم المنضب، والنابالم[1].

شمل القصف الجوي والصاروخي كل المعالم المدنية والتنموية والصناعية والبنى التحتية في مدن العراق كافة، واستهدف محطات توليد الكهرباء وتنقية الماء، ومنشآت الاتصالات والجسور والطرق الرئيسية والآبار، والمنشآت النفطية والمصانع ومخازن الحبوب، ودور العبادة والجامعات والمستشفيات والمؤسسات البحثية والإعلامية والعلمية. وبدا واضحًا أن الحملة العسكرية أرادت بالفعل تنفيذ وعيد وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر بـ"إعادة العراق إلى عصر ما قبل الصناعة". وقد كان هذا النمط من القصف البعيد عن ساحة العمليات في الكويت مؤشرًا قويًّا على أن الولايات المتحدة لم تكن مهتمة فقط بتحرير الكويت، لكن كان يعنيها في الأساس تدمير العراق.

ويوجز المفكر المغربي المهدي المنجرة هذه الحقيقة في قوله: "مشكلة الخليج ليست مشكلة صدام حسين، وسواء كان صدام أو غيره كان سيحدث ما يحدث، والعراق كان مستهدفًا لما حققه من 'عصيان' ضد مبدأ الاستسلام للغرب، فبنى أسس استقلاله عن التبعية للغرب، ولذلك تحرك الغرب كله ضد العراق حتى لا يكون قدوة لدول العالم الثالث"[2].

انسحبت القوات العراقية من الكويت في 26 شباط/ فبراير 1991، لكن الطوابير الطويلة من القوات المنسحبة تعرضت للقصف والتدمير داخل الأراضي العراقية في منطقة باتت تعرف بـ"طريق الموت". وجرى خلال ذلك تدمير الجزء الأهم من الآلة العسكرية العراقية، قبل أن يعلن الرئيس بوش تحرير الكويت ووقف إطلاق النار يوم 1 آذار/ مارس، لتبدأ منذ ذلك الحين صفحة جديدة اتسمت بالتنكيل الشديد بالعراق الذي بدا أنه بات بالفعل داخل صندوق مغلق.

---

1 المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى**، مكتبة الشروق، القاهرة، الطبعة المصرية الأولى، الطبعة العربية السابعة، ص 33.

2 المرجع نفسه، ص 13-14.

الفوز بمقعد العدو

ينظر الناس إلى التاريخ بطريقة انتقائية، ويتعاملون مع الأحداث والوقائع وفق مرجعياتهم ومعتقداتهم وهواجسهم الشخصية. فالتاريخ في ظاهره كما يقول ابن خلدون "لا يزيد عن الإخبار، لكن في باطنه هو نظر". والنظر هذا هو رؤية الرواة إلى الأحداث التي تزداد قوة وتأثيرًا في حالة الأحداث المعاصرة، التي إما أن نكون من شهودها أو ربما من ضحاياها. وهنا تكون لشحنات العواطف والحماسة والانحياز والمصالح أثرها الكبير في كتابة تاريخ تلك الحقبة، التي يندر أن تستقر على حال أو رواية واحدة يتفق عليها الجميع.

كانت أزمة غزو الكويت وحرب تحريرها معضلة جوهرية في تاريخ هذه المنطقة، وبغض النظر عن تفاصيل أحداثها، ودقة الرواة في سردها، والأسباب التي أدت إليها، ومسؤولية الأطراف المختلفة في نشوبها وتصاعدها، فقد رسمت تلك الأزمة ووقائعها شكل الأحداث اللاحقة في المنطقة، وطبيعة التحالفات والسياسات والخيارات التي تبنتها حكوماتها أو شعوبها، وأيضًا طبيعة الاستراتيجيات الدولية اللاحقة تجاه هذه المنطقة الغنية التي تحتكر أكثر من ثلثي احتياطيات العالم من النفط.

انتهت الحرب على العراق في ربيع عام 1991، ليبدأ معها فصل جديد من التعامل مع العراق أسس بالفعل ما بعده، وكان يذكر دومًا بما قاله المهدي المنجرة من أن العراق هو المستهدف وليس صدام حسين، ولكن هل كان مثل هذا الاستهداف ممكنًا أو واردًا في السياسة الأميركية قبل الثاني من آب/ أغسطس 1990؟

تقدم الوقائع التي سبقت ذلك اليوم أو التي تلته إشارات متضاربة؛ فإدارة الرئيس بوش كانت بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية على استعداد للتعاطي مع العراق كصديق أو حتى كحليف محتمل. وخلال إدارة ريغان ونائبه بوش تطورت العلاقات بوضوح، ووقف البيت الأبيض في ولاية ريغان الثانية ثم في رئاسة بوش ضد مشاريع قرارات في الكونغرس، وكذلك مقترحات من وزارة الخارجية ضد العراق لقضايا تتعلق بحقوق الإنسان، وفي 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1989، وقعت إدارة بوش توجيهًا للأمن القومي يؤسس روابط أوثق مع العراق، ويمنح مليار دولار على شكل ضمانات قرض زراعي للحكومة

العراقية، واتبعت وسائل متعددة لضمان عدم اعتراض الكونغرس[1]، وكانت زيارة عضو مجلس الشيوخ السيناتور روبرت دول للعراق بصحبة شخصيات نافذة في الكونغرس من الحزبين، واجتماعهم مع الرئيس صدام في الموصل في نيسان/ أبريل 1990، بادرة أخرى في سياق من العلاقات المتنامية، لم يجر البتة تفسير سبب عدم استثمارها على نحو ملائم من قبل القيادة العراقية.

وتذكر الباحثة في قضايا الأمن الدولي بجامعة جورج تاون؛ ريبيكا فريدمان، أن إدارة بوش سعت لانخراط أكبر مع العراق، بل إن قائد القيادة الوسطى الجنرال نورمان شوارتزكوف، الذي تولى فيما بعد قيادة عمليات "عاصفة الصحراء"، وضع في وقت مبكر من تولي إدارة بوش مقاليد السلطة مطلع عام 1989 اقتراحًا لتدريب الجيش العراقي، وتجهيزه للدفاع على نحو أفضل ضد الانقلابات وحركات التمرد[2]. ويقول خبير العلاقات الخارجية الأميركية في جامعة أوهايو بيتر هان: إن بوش اعتبر أن العراق يشكل ثقلًا مهمًّا ضد التوسع الإيراني؛ حيث عرض الصداقة السياسية والحوافز الاقتصادية على العراق[3].

وربما تسبب هذا السياق الإيجابي من العلاقات في سوء فهم القيادة العراقية لرسائل "الحياد" الأميركية خلال الأزمة مع الكويت، وقد تكون بغداد تصورت أن علاقاتها المتنامية مع واشنطن سينتج منها نوع من الموافقة أو عدم الاعتراض، أو في أسوأ الأحوال اتخاذ مواقف لا تتجاوز القلق وربما التنديد تجاه سلوك العراق اللاحق في الأزمة لا أكثر.

ورغم هذا الإدراك المضلّل وغير الواقعي، فإن الرئيس صدام حسين هاجم الولايات المتحدة بقوة في خطابه يوم 17 تموز/ يوليو، واتهمها بتحريض الكويت والإمارات العربية، وهو اتهام قد يبدو غير ملائم أو غير منسجم لا مع سياق العلاقات العراقية مع واشنطن،

---

1 معتز سلامة، العلاقات السياســية العراقية الأميركية 1979-2003، الجزيرة نت، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2009:

https://goo.gl/YZvT5n

2 Rebecca Friedman Lissner, Op. Cit.

3 Peter Hahn, A century of U.S. Relations with Iraq, Origins, Current Events in Historical Perspective, The Ohio State University and Miami University: https://goo.gl/gfcu6u

ولا مع وقائع ولغة الرئيس مع السفيرة الأميركية في بغداد، عندما استقبلها بعد أسبوع واحد من ذلك الخطاب، ولم يتضمن حديثه هذا القدر من الاتهامات.

وفي واشنطن بدا الأمر غامضًا، فقد كنا أمام تاريخ "غير سيئ على الأقل" من العلاقات بين العراق وبين الإدارتين اللتين خدم فيهما بوش رئيسًا، وقبل ذلك نائبًا للرئيس. وكانت تلك العلاقات وشبكة المصالح خلفها، تثير افتراضات بسعي واشنطن لثني القيادة العراقية عن المضي في تهديد الكويت، وربما عرض وساطة أميركية لإنهاء النزاع بين "حليفين، وكان يمكن بسهولة تصور أن نجاح تلك الوساطة سيعزز حضور الولايات المتحدة ومصالحها وتأثيرها في العراق مثلما هو حالها في الكويت. لكن بدلًا من الانخراط الأميركي لحل أزمة كانت تتخذ بسرعة طابعًا عسكريًّا عدوانيًّا، فقد أصدرت واشنطن موجة تصريحات ومواقف لا يمكن تجاهل ما فيها من 'تشجيع' للعراق على المضي أكثر ضد الكويت، وهو ما جرى اعتباره لاحقًا تضليلًا مقصودًا لجر العراق إلى الوقوع في فخ قاتل. وهكذا أصبح التساؤل بعد انتهاء كل هذه الأحداث عن التوقيت الذي شهد التحول في السياسة الأميركية تجاه العراق، لتصبح بغداد عدوًا مرشحًا بعد أن كانت حليفًا محتملًا.

يذكر محمد حسنين هيكل في كتابه **الإمبراطورية الأميركية**، أن انتهاء الحرب الباردة فرض على إدارة بوش مناقشات محتدمة خلال عام 1990 بين "حمائم" الإدارة، الذين كانوا يريدون أن تتشارك الولايات المتحدة الهيمنة على العالم مع حلفائها بزعامتها، ولكن من غير أن تنفرد بهذه المسؤولية، وبين تيار "الصقور" الذي كان يرى أن الولايات المتحدة التي تحملت وحدها أعباء الحرب الباردة يجب أن تنفرد، وحدها أيضًا، بجوائز النصر فيها. وكان هؤلاء يرون أن الشرق الأوسط "المفتوح بالكامل" للسيطرة السياسية الأميركية، يمثل مفتاحًا مهمًا للهيمنة العالمية بسبب ثروته النفطية، وعلاقات واشنطن الوثيقة أصلًا مع دوله.

ويقول هيكل إن المناقشات لم تفض إلى نتائج واضحة، وهو ما يفسر، بحسب استنتاجه، حالة الارتباك وعدم الوضوح في التعامل الأميركي مع مقدمات أزمة العراق مع الكويت.

لكن هذا الارتباك انتهى، واستقر الأمر لـ "صقور" الإدارة، يوم الثاني من آب/ أغسطس، حينها جرى غزو الكويت[1].

والخلاصة، أن سيناريوهات "الاستهداف" الأميركي للعراق، في حال تسليمنا بنظرية المؤامرة، ما كان لها أن تصل إلى ما وصلت إليه، وأن يتحول العراق من "حليف محتمل" إلى "عدو مؤكد"، لولا غزو الكويت بالشكل الذي جرى عليه. لقد وجد "صقور" واشنطن ضالتهم في ذلك اليوم، وهم في خضم البحث عن عدو جديد يخلف الاتحاد السوفياتي المنهار. كان غزو الكويت، باختصار، القرار الخطأ في الوقت الخطأ، والذي جعل من العراق عدوًّا أساسيًّا في الاستراتيجية الأميركية، عبرت به القرن العشرين، وصولًا إلى احتلاله في 2003.

حرب التجويع

تعرض العراق لأذى بالغ وجوهري في "عاصفة الصحراء". صحيح أن مؤسسات الدولة العراقية نجحت في إصلاح جزء كبير من منظومات الخدمة العامة، وبعض القطاعات المهمة الأخرى خلال أشهر معدودة بعد انتهاء الحرب، لكن الضرر تعدّى هذه الأضرار التدميرية إلى آثار العقوبات الدولية المستمرة والطويلة، التي رمت بثقلها الشديد على العراق.

لقد خضع العراق لنظام عقوبات قاس وغير مسبوق من قبل المجتمع الدولي، مُنع فيه من تصدير النفط واستيراد كل شيء، بما في ذلك الأدوية والسلع الأساسية وحليب الأطفال، والمواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي والزراعي أو لإصلاح البنية التحتية التي تم تدميرها خلال الحرب. وشمل الحظر حتى الكتب الدراسية والبحوث العلمية، كما خضع العراق لحظر طيران شامل؛ فأصبحت مطاراته خارج الخدمة، بما في ذلك الطيران الداخلي، بسبب حظر الطيران الذي فرض عليه في شمال خط العرض 63 وجنوب الخط

---

1 هيكل، مصدر سابق، ص 20.

32، وتم عزله تمامًا عن النظام المالي العالمي، كما تم حرمانه من جميع أمواله واحتياطيه النقدي بعد تجميد جميع أرصدته وممتلكاته في الخارج.

تمت هذه العقوبات من خلال قرارات متصلة لمجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع، وتم إلزام دول العالم بتطبيقها، وضعت الولايات المتحدة كل ثقلها في سبيل ضمان ذلك، وتحول العراق فجأة إلى سجن كبير محروم من أي موارد أو تواصل مع العالم الخارجي. وكان الأمر عبارة عن استمرار لحرب إبادة من خلال التجويع وتدمير المجتمع. وتسبب ذلك في انهيار المنظومات الخدمية والإنسانية، وفي مقدمتها النظام الصحي الذي ظل فعالًا وناجحًا حتى عام 1990، وكان من النتائج المباشرة لذلك مقتل نحو 300 ألف عراقي مع نهاية عام 1991 بسبب الحرب والعقوبات. لكن معدل الوفيات ازداد بحدة في السنوات اللاحقة، لا سيما بين الأطفال بسبب نقص الدواء وسوء التغذية وغياب إمكانيات العلاج. وقالت منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة في تقرير لها عام 1995: "توفي أكثر من مليون عراقي، بينهم 567 ألف طفل، نتيجة مباشرة للعقوبات الاقتصادية". وقدرت إحصاءات ميدانية دولية أن ما بين 670 و880 ألف طفل دون سن الخامسة لقوا حتفهم خلال الفترة 1990-1995 فقط، نتيجة النقص في الغذاء والدواء، كما قالت منظمة "أنقذوا الأطفال" إن وفيات الرضع ارتفعت بنسبة 150 في المئة، خلال هذه الفترة، كما أن قصف قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة شمل معظم البنية التحتية الأساسية في العراق، وترك البلاد بلا محطات لمعالجة المياه أو مرافق معالجة مياه الصرف الصحي؛ مما أدى إلى تفشي وباء الكوليرا والتيفوئيد[1].

في هذه الأثناء، زادت معدلات التضخم على نحو كبير ومتسارع، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بمقدار 550 ضعفًا منذ نهاية الحرب، في حين أن الدخل لم يزد إلا من ضعف إلى ثلاثة أضعاف فقط، وانهارت العملة العراقية إلى ما دون قيمتها بـ 10000 مرة[2]؛ الأمر

1 The impact of economic sanctions, The world Finance: https://goo.gl/SzXdCh. And see also: Review of Iraq Sanctions and Washington's Iraq Policies: https://goo.gl/ohyiz2

2 InflationData.com, https://goo.gl/2GUo3E

الذي أنهى عمليًّا القدرة المالية للملايين من موظفي الدولة والعاملين في النشاط الخاص، وعطل الدورة الاقتصادية، وأصبحت البلاد فعليًّا على حافة المجاعة بسبب اعتمادها في ثلثي احتياجاتها الغذائية على الاستيراد من الخارج، وهو ما كان قد توقف تمامًا. ولولا "نظام الحصص الغذائية" الذي وضعته وزارة التجارة في بداية الحصار، وطبقته بكفاءة وعدالة عاليتين لكانت المجاعة قد وقعت على نحو مؤكد، علمًا أن نظام الحصص أو ما يُسمى في العراق "البطاقة التموينية" كان يشمل مجموعة محددة من السلع الغذائية الأساسية فقط، وكانت كميات حصص الفرد محدودة وغير كافية حتى مطلع عام 1996 الذي شهد انفراجه نسبية، مع سماح مجلس الأمن للعراق بتصدير جزء من نفطه لشراء المواد الغذائية الأساسية والأدوية، وبموجب نظام رقابة صارم، وهو ما عرف في حينه بنظام "النفط مقابل الغذاء والدواء".

ولم يقف الأمر عند حد الحصار الاقتصادي، فبعد الحرب صدر في نيسان/ أبريل 1991 قرار مجلس الأمن (687)، الذي تضمن نزع أسلحة العراق، ووضعه تحت نظام تفتيش دولي سيتحول لاحقًا إلى نمط مشدد من الوصاية الخارجية، وسبيلًا للاختراق الأمني والتنكيل المعنوي، فضلًا عن تجريد العراق من جميع ما بقي لديه من مصادر القوة العسكرية والتصنيعية، بما في ذلك الكفاءات البشرية من العلماء العراقيين والقدرات البحثية، والبنية التحتية العلمية المدنية منها أو العسكرية على حد سواء.

وترافق هذا الاستهداف غير المسبوق مع حملة واسعة لشيطنة النظام العراقي، وتحديدًا رئيسه صدام حسين، وتكريس عزلته الإقليمية والدولية، ومنع أي دولة من التعامل مع العراق، خارج وصاية مجلس الأمن، حتى لو لأسباب إنسانية.

كلينتون يمد يده

في مطلع عام 1993، تسلمت أول إدارة ديمقراطية مقاليد البيت بعد 12 عامًا شهدت ثلاث ولايات جمهورية في عهدي ريغان وبوش، طغت فيها أجندات المحافظين الجدد.

بدت إدارة كلينتون أقل عدوانية في التعامل مع الملفات الدولية، ومنها قضايا المنطقة. وقد طرحت تساؤلات في السنوات اللاحقة عن أسباب عدم استفادة العراق من وجود

إدارة كلينتون، التي كانت من وجهة نظر البعض "أشدّ ليونة وانفتاحًا"، وأكثر استعدادًا للتعامل الإيجابي مع ملفات المنطقة ومنها بالطبع العراق. ويحضر هنا موقف هذه الإدارة من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات الذي حظي خلال سنواتها بتقدير خاص في واشنطن كرئيس دولة، وهو ما توقفت عنه فورًا إدارة بوش الابن لاحقًا، ووافقت على قيام إسرائيل بمحاصرة عرفات في مقره، حتى نقل إلى باريس مريضًا (أو مسمومًا) ليتوفى هناك.

وتكشف معلومات نشرها في عام 2004 المترجم الخاص للرئيس صدام حسين، عن أن مثل هذه التساؤلات كانت واقعية تمامًا؛ إذ يتحدث عن فرصة حقيقية لاحت في بداية عهد الإدارة الأميركية الجديدة لإخراج العراق من أزمته الخانقة، بمبادرة من الرئيس كلينتون[1].

تدور المعلومات عن مبعوث أميركي خاص زار بغداد، والتقى الرئيس صدام حسين بعد وقت قصير من تولي كلينتون مهماته الرئاسية في كانون الثاني/ يناير 1993. كان المبعوث صديقًا شخصيًا لكلينتون ولا يحمل صفة رسمية. وكان هدف زيارته، باختصار، استطلاع فرص إعادة بناء العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، ولكن من دون وعود ولا إجراءات فورية.

لم يعلن عن ذلك اللقاء البتة، سواء من جانب بغداد أو واشنطن، لكن شهادة المترجم الذي حضر اللقاء وتولى الترجمة تروي أن "الأميركي شرح للرئيس، إجمالًا، أن الرئيس الأميركي الجديد على استعداد لفتح صفحة جديدة في العلاقات الأميركية العراقية، والانطلاق من جديد على أسس من الصداقة وعلى قواعد جديدة. ففي رأيه أن كل الاحتمالات كانت قائمة وممكنة، ولم يقدّم أي اقتراحات ملموسة، ولمْ يشر إلى رفع عقوبات الأمم المتحدة، ولم يذكر أي برنامج زمني محدّد، بل جاء ليضع المعالم الأولى للحوار ويمدّ إليه يد بيل كلينتون".

---

1 سامان عبد المجيد، **سنوات صدام**، إعداد وتحرير كريستيان شينو وجورج مالبرونو، ترجمة مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 121.

من جانبه اكتفى الرئيس في رده على المبعوث الشخصي الأميركي "بالعودة إلى أفكاره الثابتة: عظمة العراق وحضارته الخالدة وشعبه الأبي الشجاع. وقد روى كفاحاته الخفية في حزب البعث في الستينيات والتقائه بطارق عزيز، ولم يحاول في أي لحظة أن ينتهز الفرصة المتاحة ولا أن يجيب عن طلب كلينتون".

بطبيعة الحال، لم يمكن البتة معرفة وجهة نظر القيادة العراقية، وأسباب التعامل "البارد" مع مبادرة كلينتون، رغم أنها كانت في سياق عزلة العراق الدولية الخانقة آنذاك، والحاجات الماسة لشعبه تمثل فرصة كبيرة وحقيقية، بل طوق نجاة، ربما تكون القيادة العراقية قد فشلت في استثماره والبناء عليه، وتحقيق خرق جدي في جدار العداء الأميركي للعراق، وفي كل الأحوال كانت زيارة مبعوث كلينتون مبادرة يتيمة لم تتكرر أو تتطور.

ولم يعرف كيف قامت واشنطن بتقييم تلك الرحلة ومقابلة مبعوث كلينتون مع الرئيس، لكن من الواضح أن التقييم كان سلبيًّا، بل ربما كان سببًا في تبني إدارة كلينتون شراسة مقصودة وخاصة تجاه العراق طوال ولايتيه، عبرت عنه خلال وقت قصير بقصف مقر المخابرات في بغداد بالصواريخ في حزيران/ يونيو من ذلك العام، ردًّا على مزاعم بمسؤولية العراق عن محاولة اغتيال الرئيس (السابق) جورج بوش، خلال زيارته الكويت في شباط/ فبراير من 1993. وكان من النتائج المأساوية لذلك القصف مقتل الفنانة العراقية التشكيلية ليلى العطار وزوجها، بعد سقوط أحد الصواريخ الأميركية على منزلهم القريب في حي المنصور الراقي.

في السنوات اللاحقة أظهرت إدارة كلينتون نهجًا صارمًا تجاه العراق. وشهدت سنوات التسعينيات تصعيدًا في زخم الضغط، بل إن معظم الأحداث الكبيرة والأساسية في الحملة السياسية والاقتصادية والدعائية ضد العراق جرت خلال حقبة كلينتون. ومن بين ذلك تصعيد عمليات المفتشين الدوليين عن الأسلحة، وقصف العراق بالصواريخ عدة مرات بسبب مزاعم مختلفة. لكن الجهد الأميركي الأبرز والأهم في هذه المرحلة تجسد بتنظيم ورعاية معارضة عراقية في الخارج، قُدّمت إعلاميًّا على أنها البديل "الديمقراطي" لتسلم السلطة في العراق.

بضاعة أميركية عاجلة

كان تدخل إدارة كلينتون جوهريًّا لصناعة معارضة عراقية، والعمل على أن تتوحد وتنشط سياسيًّا وإعلاميًّا. وقد كان القانون الذي أصدره الكونغرس في عام 1998 باسم "قانون تحرير العراق"، هو الذي منح المعارضة العراقية منذ ذلك الوقت تفويضًا أميركيًّا للعمل من أجل إطاحة النظام في العراق، وجعل من هذا الهدف سياسة رسمية للولايات المتحدة بدلًا من سياسة الاحتواء التي استمرت منذ عام 1991، من دون أن تحقق أغراضها، بل وصلت إلى حافة الفشل، بعد أن بدأ نظام العقوبات يتآكل، وبات مزيد من الدول لا سيما في الشرق الأوسط وأوروبا يعتبرون أن هذا النظام العقابي مضى أبعد بكثير مما يجب، وتسبب في خسائر إنسانية ضخمة للشعب العراقي.

تسببت احتمالات خروج العراق من نظام العقوبات، بدون تغيير جوهري وشامل في منظومته السياسية والفكرية بما في ذلك نظامه الحاكم، في قلق كبير في واشنطن، ولا سيما في أوساط المحافظين الجدد الذين كانوا خلال إدارة كلينتون قد اختاروا الانزواء في مراكز البحوث ومجموعات الضغط، ولا سيما "مشروع القرن الأميركي"، حتى اضطرتهم هذه التطورات إلى الظهور مجددًا برسالة كتبوها إلى الرئيس كلينتون في 26 كانون الثاني/ يناير 1998، وضعوا فيها ما يرون أنه البديل الضروري لنظام العقوبات المشرف على الانهيار.

تقول الرسالة:

سيدي الرئيس،

إننا نكتب إليكم عن اقتناع بأن السياسة الأميركية تجاه العراق لم تحقق أهدافها، وأنها في الغالب سوف تواجه تهديدًا في الشرق الأوسط، أشد خطورة مما واجهناه وقت الحرب الباردة، ونحن نظن أن خطابكم القادم في شأن 'حالة الاتحاد' يمكن أن يكون الفرصة الملائمة لإظهار عزم أميركا على أن يكون القرن الجديد أميركيًّا [...] إننا نهيب بالإدارة أن تضع كل جهود الأمة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لتأكيد سيطرة الولايات المتحدة بخطوة أولى، تضمن إزاحة صدام

حسين عن حكم العراق، وأن تفعل ذلك من خلال الأمم المتحدة أو منفردة إذا اقتضى الأمر.

وكان من الموقعين على الرسالة كل من ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وبول وولفويتز، وريتشارد بيرل، وكل هؤلاء سيصبحون بعد ذلك بعامين أقطاب إدارة جورج بوش الابن[1].

ولم تكن هذه الرسالة وحدها هي من دفع الرئيس كلينتون للتصديق بعدها على "قانون تحرير العراق"، أو الحماسة في محاولات الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، من خلال دعم المعارضة العراقية في الخارج، فالرسالة كانت جزءًا فقط من حملة سياسية واسعة جرت في واشنطن قام بها جمهوريون وديمقراطيون على السواء، اعتبروا أن العراق هو "مفتاح" السيطرة على القرن الجديد، ولذلك كان يجب أن يظل تحت الضغط حتى ينهار نظامه السياسي، من دون أن يكون الغزو العسكري المباشر مطروحًا في ذلك الوقت.

وجه آخر للصورة

كانت مخاوف المحافظين الجدد في واشنطن من نجاح العراق في تخطي نظام العقوبات، ترقب وجهًا منفردًا لصورة ما كان يحدث في داخل العراق. فقد كان النظام السياسي يبدو محافظًا بالفعل على قوته وسيطرته على الأوضاع، لكن الدولة والمجتمع كانا يشهدان تصدعًا جديًّا. لقد جاء الحصار الخانق والطويل بنتائج واسعة وشاملة، تجاوزت التضحيات الإنسانية الضخمة، وامتدت إلى التأثير، جوهريًّا، في القطاعات كافة، وأصابت بالخلل الجسيم البنى التحتية للمجتمع والثقافة التقليدية السائدة، ووضعت القدرات التنموية للبلاد في وضع هش، رغم أنها حافظت على تماسكها العام.

وكان من بين أبرز مظاهر هذا التأثير انهيار الطبقة الوسطى، وتعاظم الطبقة الطفيلية، واختلال التوازن الاجتماعي ومجمل منظومة القيم والذوق العام، وبروز عناصر ما قبل الدولة، وأبرزها المؤسسة القبلية، على حساب الطابع المدني المعروف للعراق، ولا سيما في المدن الكبيرة، وأبرزها العاصمة بغداد. كما تسبب تراجع منظومة الخدمات وقدرات

---

1 هيكل، مصدر سابق، ص 136-137.

المؤسسات الحكومية في تراجع الثقة بالدولة، من دون أن يتمكن النظام السياسي من توفير بدائل أو القيام بإصلاحات اقتصادية أو سياسية، أو توفير مناخ مقبول من الحريات العامة، كان أعلن فعلًا عن الشروع فيها عقب انتهاء الحرب مع إيران عام 1988، مثل السماح بالتعددية الحزبية وكتابة دستور دائم يعترف بحرية الصحافة، قبل أن يتوقف كل ذلك بعد آب/ أغسطس 1990.

وكان واحدًا من أفدح خسائر العراق ما أصاب مؤسسته العسكرية التي خرجت من الحرب مع إيران وهي قوة إقليمية مؤثرة، لتشهد بعد غزو الكويت تراجعًا جديًّا وواسعًا لم تتسبب فيه فقط خسائرها الضخمة خلال "عاصفة الصحراء"، لكن غزو الكويت ذاته استلب روح هذه المؤسسة العريقة والصلبة، بعد أن وجدت نفسها تؤدي مهمات خارج دائرة عقيدتها العسكرية، وتحول الجيش العراقي من كيان وطني محترف ذي تاريخ مشهود بالدفاع عن العراق والأمة العربية، إلى قوة احتلال لدولة عربية شقيقة، مهما كانت الذرائع والظروف التي قادت إلى هذا الوضع.

خلال غزو الكويت لم تواجه القوات العراقية جيشًا مكافئًا، وسرعان ما دخلت إلى عاصمة تلك الإمارة، وبات جنودها يتعاملون مع المدنيين الكويتيين والأجانب من دون تدريب ولا تأهيل، ويواجهون خلايا مقاومة كويتية ما لبثت أن ظهرت وقدمت الضحايا. ومع حساب التجاوزات التي حصلت، وكانت متوقعة، من أي قوة احتلال تدخل مدينة غنية مثل الكويت، كان يمكن تخيل حجم الفوضى التي لم تظهر في الصور، وربما لم توثق أو تسجل، لكنها أصابت صميم الجيش ورؤيته الأخلاقية لنفسه ومهماته، حتى مع افتراض انضباطه العالي وولائه لقيادته. وقد بانت نتائج ما حصل في غزو الكويت، وخلال حرب تحريرها، من واقع انهيار عوامل الضبط والانضباط في القوات العراقية لفترة طويلة لاحقة. كما نجح الحصار والضغوط الأمنية والسياسية الخارجية في إرغام السلطة على تكريس الاعتماد على الحلول الأمنية وعلى "أهل الثقة"، ومنهم بعض أقارب الرئيس، وكان أبرزهم على الإطلاق حسين كامل صهر الرئيس وأحد أبناء عمومته. ارتقى كامل من عضو في الحرس الرئاسي إلى ضابط برتبة فريق أول ووزير للتصنيع العسكري ومشرف على عدة

وزارات أخرى، وتولى أيضًا الإشراف على الحرس الجمهوري، وصارت لديه سطوة في الدولة تتجاوز أي مسؤول آخر، بمن فيهم القيادات التقليدية والتاريخية لحزب البعث أو قادة القوات المسلحة، بمن فيهم وزير الدفاع الراحل عدنان خير الله الذي قتل في حادث طائرة مروحية في أيار/ مايو 1989.

تسبب "نموذج" حسين كامل في تذمر مكتوم داخل الدولة، وبين المسؤولين. ورغم أنه تمكن من تحقيق منجزات مهمة في التصنيع العسكري وفي بناء الحرس الجمهوري، فإن طريقة بروزه كانت خارج أي سياق مؤسسي أو حزبي، حتى هروبه من العراق في صيف عام 1995.

هرب حسين كامل بصحبة شقيقه صدام كامل (الصهر الآخر للرئيس ومرافقه) إلى الأردن بصحبة زوجتيهما (رغد ورنا صدام حسين) في آب/ أغسطس 1995، موجهًا أكبر ضربة معنوية لهيبة الدولة وصورتها، وللرئيس شخصيًّا. كما تسبب هروبه في خرق جوهري وجسيم للبنية الأمنية للعراق، حيث كان حسين كامل "صندوق أسرار" الرئيس. وقد أفشى بعد هروبه للمخابرات الأميركية بأسرار قدرات العراق في مجال تصنيع أسلحة الدمار الشامل أو مخزوناته الصاروخية، وتسبب ذلك في انهيار جهود العراق لرفع الحصار التي كانت على وشك الإنجاز، مع ما عناه ذلك من استمرار معاناة الشعب العراقي سنوات طويلة لاحقة[1].

---

1 لم تقدم السلطات العراقية تفسيرًا رسميًّا لأسباب هروب حسين كامل ولا لعودته، لكن ملك الأردن عبد الله الثاني يذكر في مذكراته أن خلافًا بين كامل وعدي صدام حسين كان وراء هذا الهروب، كما أن عودته مع شقيقه وزوجتيهما كريمتي الرئيس في شباط/ فبراير 1996، تمت بعد أن وجدا "أن الأمل والحلم اللذين راوداهما كانا وهمًا وحكمًا خاطئًا تمامًا على مجرى الأحداث"؛ حيث كان حسين كامل يتوقع أن تستقبله الولايات المتحدة بحفاوة، وتساعده ليكون زعيمًا للعراق بدلًا من صدام حسين، وهو ما لم يحصل؛ حيث أهملته واشنطن بعد أن أخذت منه كل ما تريد من معلومات. راجع حول بعض تفاصيل وجود الأخوين كامل في الأردن: عبد الله الثاني بن الحسين، **فرصتنا الأخيرة: السعي نحو السلام في زمن الخطر**، دار الساقي، بيروت، 2011، ص 224-230. وقد حصل الأخوان كامل على وعد من الرئيس بالعفو عنهما في حال عودتهما، لكنهما تعرضا بعد أيام من وصولهما بغداد لهجوم مسلح من قبل أقاربهما في مقر إقامتهما في بيت شقيقتهما في منطقة السيدية ببغداد، بسبب ما ارتكباه من "خيانة"، ودارت معركة بين الطرفين انتهت بمقتل حسين وصدام كامل، قبل أن يجري اعتبارهما رسميًّا "شهيدي غضب العشيرة".

لم تحدث أزمة هروب حسين كامل، ومن ثم عودته إلى بغداد ومقتله على أيدي أقاربه في شباط/ فبراير 1996، أثرًا في قوة الرئيس أو الوضع الأمني، لكن تأثير ما حصل كان بالغًا في بنية الدولة ونظامها المؤسسي، وفي مصالح الشعب العراقي وتطلعه لرفع الحصار، وهو الأهم. كما تسبب ذلك في عودة فرق التفتيش الدولية إلى المربع الأول من نشاطها، مع معلومات كشفَها لهم حسين كامل، ليدمروا ما بقي من قدرات تسليحية وتصنيعية للعراق، وانهارت ثقة الأمم المتحدة بالعراق وإعلاناته المتكررة عن برامجه التسليحية التي تبين بعد الغزو أنها كانت صحيحة. وبطبيعة الحال فقد استفادت الولايات المتحدة من كل الفوضى التي أحدثها هروب حسين كامل في تصعيد الهجوم على العراق، وتشديد مهمات فرق التفتيش واستغلالها على نحو أوسع لأغراض استخباراتية.

ولم يرفع الحصار رسميًّا عن العراق، كما لم يخرج من طائلة الفصل السابع، حتى كانون الأول/ ديسمبر 2017، لكنه تمكن عمليًّا من استئناف نشاطه التجاري، على نحو تدريجي، بعد الغزو مباشرة. وقبل ذلك وفي السنوات القليلة التي سبقت الغزو الأميركي، عام 2003، تمكن العراق من استعادة بعض من عناصر القوة، وأعاد ترميم عوامل ثقة مع الدول العربية والغربية، لا سيما بعد تعيين الدكتور ناجي الحديثي وزيرًا للخارجية في عام 2000. لكن الضرر الجسيم الذي أصاب العراق خلال الحصار والعقوبات، وما تعرض له من حملات منظمة ومتصلة، هيأ للولايات المتحدة أن تستفيد من المناخ المضطرب الذي ساد العالم في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، لتهيئ لغزو العراق دون تفويض دولي، بالاستناد إلى سلسلة من الأكاذيب الدعائية والضغط السياسي استمر طوال عام 2002، وهكذا بدأت قواتها مدعومة بقوات بريطانية باجتياح العراق في 20 آذار/ مارس 2003، لتسيطر على العاصمة بغداد خلال عشرين يومًا، في التاسع من نيسان/ أبريل.

الفصل الثاني

ربيع صاخب.. أميركا تغزو العراق

في الساعة الثامنة من صباح الثلاثاء 18 آذار/ مارس 2003، رن جرس الهاتف الحكومي في مكتب مدير المواقع التابع لديوان الرئاسة في بغداد. كان ذلك المكتب مسؤولًا عن الحدائق والمزارع في جميع القصور والمواقع التابعة للرئاسة في أنحاء العراق، رفع المدير سماعة الهاتف وكان على الجانب الثاني أحد مرافقي الرئيس صدام حسين.

اعتاد مدير المواقع الرئاسية داوود الحمداني على تلقي أوامر وتوجيهات من الرئيس حول قضايا تتعلق بالزراعة، فقد كان الرئيس مولعًا بهذا الاختصاص ربما بسبب جذوره الريفية، ونشأته وسط بيئة فلاحية، قال المرافق: "داوود، السيد الرئيس تنبه خلال طريقه إلى مكتبه صباح اليوم، إلى نخلة داخل القصر الجمهوري، يبدو أنكم نسيتم تلقيحها، وأمرني بإبلاغك بضرورة الإسراع بتلقيحها قبل فوات الموسم".

كان داوود الحمداني يصغي بانتباه إلى أوامر الرئيس وأكد أنه سيقوم باللازم. وضع سماعة الهاتف وأعطى توجيهاته لتنفيذ أمر الرئيس على الفور. كانت تلك أوامر متوقعة من الرئيس الذي يهتم بالتفاصيل، لكن ما حسب صاحبنا أنه غير متوقع هو اهتمام الرئيس

بموضوع قد يبدو صغيرًا، قياسًا بحرب قررت الولايات المتحدة بالفعل شنها على العراق، تستهدف فيها صدام حسين على نحو خاص وشخصي[1].

كان الرئيس الأميركي جورج بوش قد وجه قبل ذلك الحادث بنحو 12 ساعة خطابًا، منح فيه الرئيس صدام حسين وولديه عدي وقصي 48 ساعة لمغادرة العراق، وإلا فإن الولايات المتحدة ستبدأ هجومها العسكري الموعود. أما داوود الحمداني، فإنه توقع أن يفرض هذا التطور إجراءات استثنائية داخل الدولة، ولا سيما في مؤسسة الرئاسة، لكنه حتى ذلك مساء ذلك اليوم لم يلحظ أي تغييرات استثنائية في الإجراءات التقليدية المعتادة.

كان داوود مثل كل العراقيين، يعرف صلابة الرئيس صدام حسين ورباطة جأشه في أوقات الأزمات، تبدى ذلك بوضوح في مسيرة الرجل داخل الحزب أو إدارة الدولة أو في قيادة الجيش، كانت هذه الصفة لصيقة بصدام حسين، بغض النظر عن صواب قراراته أو دقته في توجيه الأمور، لكن هذه الثقة المفرطة بالنفس، والبلاد تقف على شفا حرب مصيرية، كانت تتسبب في قلق القريبين من الأحداث.

كان مبعث القلق أن تكون القيادة العراقية تتوهم طبيعة الهجوم الأميركي المزمع وحدوده من ناحية، وتتوهم أيضًا قدرات الدفاع العراقية المتاحة فعليًّا والتي يمكن أن تواجه قوة أميركية غاشمة.

قبل عشية الغزو ببضعة أسابيع، كان صدام حسين يستقبل باستمرار مجموعات من الضباط والقادة العسكريين للاطلاع على التجهيزات الدفاعية وتدارس الخطط الموضوعة. وكان كثير من هذه اللقاءات يعرض على شاشة التلفزيون لرفع معنويات الشعب العراقي. لكن المشكلة كانت على الدوام أن معظم المتحدثين، سواء في اللقاءات المعلنة أو الخاصة، كانوا يتحدثون للرئيس بما يريد أن يسمع وليس ما يجري فعليًّا على الأرض.

---

1 مقابلة أجراها المؤلف مع داوود الحمداني مدير المواقع الرئاسية، في 18 آذار/ مارس 2003، في بغداد.

ويروي أحد القادة في الحرس الجمهوري[1] ما جرى في اجتماع دعا له الرئيس يوم 30 كانون الأول/ ديسمبر 2002، مع العشرات من كبار الضباط، لمناقشة خطة دفاعية كانت موضوعة سلفًا. لكن الخطة لم تناقش، "واكتفى المتحدثون أمام الرئيس بخطابات تؤكد الولاء والإخلاص والاستعداد للقتال". ثم يمضي هذا القائد العسكري للقول إن المتحدثين كانوا في تجنبهم الحديث عن أي مشكلات أو ملاحظات قد تكون مزعجة، يلتزمون بتوجيه عبد حمود سكرتير الرئيس الذي كان قد أبلغ الحاضرين قبل دخول الرئيس قائلًا: "إخوان، السيد الرئيس متعب ومرهق بالموقف العام، لا تذكروا أي مشاكل، ركزوا على الجانب المعنوي". وهو ما فعله الجميع.

إذًا، هل كان الرئيس صدام حسين لا يعرف القدرات الدفاعية المحدودة لقواته مقابل الهجوم الأميركي المتوقع؟ بالطبع لا، فقد كان الرئيس يدرك جيدًا الفروق الجوهرية الضخمة في موازين القوى بين بلاده والولايات المتحدة، لكنه على عادته لم يكن مستعدًّا لا للتنازل ولا لإظهار الضعف أمام أحد. وكان يعتقد أن الحديث الفني الصرف عن توازن القوى العسكري والاستراتيجي قد يحبط معنويات جيشه وشعبه، فضلًا عن أن الفارق في القوة هو حقيقة لا فرصة لتغييرها. لذا من الأفضل عدم الحديث عنها، ما دام القرار هو عدم تقديم تنازلات تحت أي ظرف.

غير أن الأهم من هذه الصفة المعروفة عند الرئيس صدام حسين، أنه كان يعتقد أن الهجوم العسكري الأميركي لن يعدو أن يكون هجومًا جويًّا وصاروخيًّا، أو ربما هجومًا بريًّا محدودًا، على غرار ما حدث في عام 1991. وقد تصور، حسب ما ظهر لاحقًا، أن الأميركيين لن "يجرؤوا" على الوصول إلى بغداد وإطاحة النظام.

في ربيع عام 2006، نشرت مجلة **فورين أفيرز** الأميركية تقريرًا موسعًا، أجملت فيه ما قالت إنه حصيلة تحليل آلاف الوثائق الحكومية العراقية التي صادرتها قوات الاحتلال بعد الغزو، ومن تحقيقات مفصلة مع العشرات من القيادات العراقية السياسية والعسكرية[2].

---

1 الفريق الركن رعد مجيد الحمداني، **قبل أن يغادرنا التاريخ**، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، 2007، ص 292.

2 Kevin Woods, James Lacey, and Williamson Murray, Saddam's Delusions, the View from the Inside, Forign Affairs, May/June 2006 Issue.

وتورد المجلة ما قالت إنه شهادة لطارق عزيز، نائب رئيس الوزراء الأسبق، قال فيها إن صدام حسين كان "واثقًا للغاية بأن الولايات المتحدة لن تجرؤ على مهاجمة العراق، وإذا ما فعلت ذلك، فسوف يتم إلحاق الهزيمة بها". وكان هذا الاعتقاد يستند إلى الإيمان بأن فرنسا وروسيا ستمنعان غزو الولايات المتحدة.

وبحسب التحقيقات، فإن الرئيس السابق لأركان الجيش، إبراهيم أحمد عبد الستار، قال: "إن صدام اعتقد أنه حتى لو أخفق مؤيدوه الدوليون وشنت الولايات المتحدة غزوًا بريًّا، فإن واشنطن سترضخ بسرعة للضغط الدولي لوقف الحرب". ومضى للقول إنه "لم يكن أي زعيم عراقي يعتقد أن قوات التحالف ستصل إلى بغداد".

وتنقل التحقيقات أيضًا عن من وصفته المجلة بالمترجم الشخصي للرئيس قوله: "كان صدام يعتقد أيضًا أن قواته 'المتفوقة' ستنفذ مقاومة بطولية [...] وتسبب خسائر هائلة للأميركيين تجبرهم على وقف تقدمهم". وأضاف أن صدام كان مقتنعًا بأن "العراق لن يكون بأي طريقة مثل أفغانستان. لن ندع الحرب تصبح نزهة للجنود الأميركيين أو البريطانيين. لا سبيل إلى ذلك".

وتضيف التحقيقات أن الرئيس صدام حسين تمسك بموقفه بعد أن بدأ الهجوم الأميركي؛ حيث واصل الاعتقاد "بأن الأميركيين سيكونون راضين عن نتيجة لا ترقى إلى تغيير النظام". وبحسب ما تم نقله عن طارق عزيز، فإن الرئيس "اعتقد أن هذه الحرب لن تؤدي إلى هذه النهاية (غزو العراق)". وظل هذا الافتراض قائمًا حتى أواخر آذار/ مارس 2003؛ حيث ظل الرئيس يعتقد أن الحرب تسير بالطريقة التي كان يتوقعها. فإذا لم يكن العراق يكسبها، فإنها في واقع الأمر ليست خاسرة".

وأشارت المجلة إلى أن بعض كبار ضباط الجيش العراقي لم يؤيدوا هذه الافتراضات، وقالت إن مدير المخابرات العسكرية، زهير طالب عبد الستار النقيب، قال خلال التحقيقات إنه "باستثناء صدام والدائرة الداخلية، اعتقد معظم العراقيين المطلعين على التفاصيل السرية أن الحرب ستستمر حتى احتلال البلاد كاملًا".

ولم ينف الأميركيون ما نشرته هذه المجلة التي تُعدّ من المجلات الرصينة، ولم يكن هناك بالطبع من يتأكد من دقة نتائج التحقيقات أو ما ورد في الوثائق، أو يرد عليها من المسؤولين السابقين، وحتى لو اعتمدت الخلاصات السابقة على وثائق ومقابلات حقيقية ونقلت بصورة دقيقة، فإن الشكوك قوية، بل مؤكدة، في انتقاء الأميركيين المعلومات التي نشروها، بما يتلاءم والصورة السلبية التي أرادوا تكريسها لصدام حسين وللنظام السياسي والمؤسسة العسكرية العراقية. وقد كان موضوع الوثائق الحكومية العراقية التي سرقها الأميركيون والساعات الطويلة من تسجيلات التحقيقات وشهادات المسؤولين والضباط العراقيين، من مشاكل عراق ما بعد الغزو؛ إذ إنهم تعمدوا بذلك طمس التاريخ الموضوعي والدقيق والمنصف لمرحلة كاملة من عمر العراق المعاصر.

الوصول إلى بغداد

بدأ الغزو العسكري للعراق في ربيع 2003، لكن التمهيد له سياسيًّا وإعلاميًّا ونفسيًّا بدأ قبل ذلك بكثير. وفي هذا التمهيد ما يفسر كثيرًا مما حصل بعد الغزو من خطوات ومواقف لإعادة إنتاج العراق بطريقة مقبولة غربيًّا وإسرائيليًّا، حتى أصبحت عبارة "العراق الجديد" التي اصطلح على إطلاقها إعلاميًّا، بوصفها دلالة على الانتقال إلى عهد جديد، غير بعيدة كثيرًا عن حقيقة البلاد المطلوب خلقها.

أحدث الغزو وسرعة احتلال البلاد صدمة أصابت الملايين من العراقيين والعرب. وإلى سنوات لاحقة ظلت تدور تساؤلات عن" السر" وراء التقدم السريع للقوات الأميركية، وانهيار الدفاعات العراقية والوصول إلى بغداد في أقل من ثلاثة أسابيع، ووضعت لتفسير ذلك سيناريوهات مختلفة، افترض بعضها وجود عنصر "الخيانة". غير أن ذلك لم يجر تأكيده أو حتى الإشارة إليه في أي شهادة حول الغزو قدّمها العراقيون. كما لم تظهر بعد 15 عامًا من الغزو أي معلومات حول مثل هذه الفرضية، سواء من قبل الأميركيين أو الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الاحتلال، والتي كان يهمها تشويه صورة نظام الرئيس صدام حسين والقوات المسلحة في عهده.

لم يكن بين القوات العراقية خونة، هذا ما تأكد بعد كل هذه السنين من الغزو. أما تفسير ذلك التقدم السريع للقوات الأميركية، فكان يعود إلى معطيات تقدمها شهادات محدودة صدرت بعد الاحتلال، قدمها ضباط عراقيون شاركوا في القتال، منهم الفريق الركن رعد الحمداني، قائد فيلق الحرس الجمهوري الثاني ("الفتح المبين")، الذي يسرد في شهادته المفصلة بطولات وتضحيات كبيرة قدمها الضباط والجنود العراقيون. لكنه تحدث عن خطة دفاع تقليدية نفذتها القوات العراقية في معركة غير تقليدية، شهدت تفاوتًا مطلقًا في عناصر القوة. وفي ظل هيمنة تامة للقوات الجوية الأميركية، وافتقاد العراق أسلحة الردع الاستراتيجية بعد تدميرها من قبل فرق التفتيش، إلى جانب رؤية سياسية افترضت أن الغزو العسكري لن يقع، أو أنه لن يجرؤ على اجتياح العراق بالكامل في ظل وجود إرادة دولية معارضة للغزو. وهي من ثمّ لم تدرك حقيقة الموقف إلا بعد أن فات وقت التهيؤ والاستعداد الحقيقي[1].

لقد أحدث "سقوط" بغداد ومشاهد حركة العجلات الأميركية في شوارعها حالة من الصدمة، التي منعت الناس في العراق وخارجه من استيعاب هول ما جرى، وتوقع البعض أن يفي الأميركيون بوعودهم الطويلة الخاصة بأخذ العراق إلى فترة من الرخاء السريع، والديمقراطية على النمط الغربي. وكان يشجع ذلك أن المعركة لم تستغرق طويلًا، ولم تصب البنى التحتية ومؤسسات الدولة بأضرار جسيمة، كما حصل في حرب الخليج الثانية عام 1991. لكن سرعان ما تلاشت كل هذه التوقعات، بعدما ظهر أن العراق يدخل مرحلة جديدة من التدهور العميق والطويل.

مشاهد ليست عابرة

في الأسبوع الأول بعد الغزو، كانت مشاهد يمكن أن تختزل كثيرًا من الجهد في وصف ما جرى في تلك الأيام الصعبة والمشحونة بالصدمة والتساؤلات والخوف، وهي أيضًا يمكن أن تفسر بعضًا من صورة "العراق الجديد" كما كان يتأسس منذ أول يوم من الاحتلال.

---

1 رعد الحمداني، مصدر سابق، ص 308 وما بعدها.

المشهد الأول

فور احتلال بغداد، فُرضت الطبقة السياسية الجديدة من المعارضة "السابقة" التي دخلت العراق مع قوات الغزو، وتولت السلطة فيه بعد "معادلة صفرية" على البلاد. فهي رسمت كل سلوكها وخطابها منذ أول يوم بموجب منطق "المنتصر والمهزوم". المنتصر الذي يأخذ كل شيء، مقابل المهزوم الذي يخسر كل شيء. ودخل العراق منذ الأيام الأولى للاحتلال صراع الثنائية غير العادلة، فإما مع "القوات الغازية" وإما "مع صدام". وشرعت البلاد في مرحلة تصفيات معنوية وجسدية، شملت عشرات الألوف من المنتمين إلى حزب البعث أو قوات الأمن أو الإعلاميين والشعراء، ولا سيما في جنوب العراق، وساد منطق الثأر على سطوة القانون، وصار على من يريد النجاة أحد أمور ثلاثة: إما أن يلتجئ إلى الأميركيين عارضًا خدماته، وإما أن يغادر البلاد منفيًّا بلا مال ولا متاع، وإما أن يبقى في بيته ينتظر قدره. هنا وضع النظام السياسي الجديد أسس فشله، فغلّب شهوة الثأر على منطق الدولة، وتعامل مع جزء مهم وواسع من الشعب كخصوم وأعداء، فتحول من راعٍ ومسؤول، إلى طرف في خصومة ونزاع سياسي واجتماعي، فلم يخسر تأييد طبقات وكيانات اجتماعية واسعة فحسب، بل خسر أيضًا الشرعية الأخلاقية للحكم، وظل عند كثير من العراقيين مجرد سلطة صنعها الاحتلال ومنحها المكان والمكانة.

المشهد الثاني

منذ الأسبوع الأول للاحتلال، وحينما كانت بغداد ما زالت لم تستوعب بعد ما جرى، بل قبل أن يعود كثير ممن نزح عنها هربًا من المعارك، ارتفعت في شوارع العاصمة وعلى أعمدة جسورها الشاهقة رايات حمراء وسوداء وخضراء، يرفعها الشيعة عادة في مناسباتهم الدينية. والمفارقة أن بواكير هذه الرايات رفع على الجسر الرابط بين طرفَي بغداد من جانب مدينة الأعظمية (السنية). علقت هذه الرايات على أعمدة شاهقة الارتفاع، في حاجة إلى جهد الدولة للوصول إليها، وكان ذلك مؤشرًا على أن الأمر لم يكن اجتهادًا فرديًّا، بل هو جزء من برنامج، وتنفيذ لرؤية أرادت استثمار حالة فراغ السلطة وغياب اليقين، لتفرض وتكرس واقعًا نفسيًّا وسياسيًّا جديدًا. ولم يكن الناس حينئذ في وضع مناقشة ما يجري

في ظل صدمة الاحتلال. فمرت جهود فرض "الحضور" الطائفي بلا مناقشة، وهيأت لما بعدها من ممارسات وقرارات اتخذها الاحتلال أو الطبقة السياسية الجديدة التي انقسمت طائفيًّا وعرقيًّا؛ ليظهر مفهوم الطائفية السياسية على نحو واضح ومباشر، ثم ليجد صداه في التشريعات الدستورية اللاحقة. ومنذ ذلك الوقت بدأ ربط نظام الرئيس صدام حسين الذي صار يعرف بـ"النظام السابق" بالسنة، في حين جرى تصنيف الشيعة بوصفهم "أغلبية" مقهورة ومظلومة، مقابل "أقلية سنية" حاكمة ومستبدة. ومنذ ذاك الوقت، بدأت محاولات السيطرة على مواطن القوة والنفوذ تحت ذريعة "رفع الظلم"، وتأسس في مرحلة لاحقة "البيت الشيعي"، بوصفه تعبيرًا عن تجسيد الطائفية السياسية، كبديل لما عرفه العراق الحديث طوال تاريخه من نظم علمانية.

المشهد الثالث

إلى الشمال من بغداد، في ديالى وصلاح الدين وكركوك ونينوى، وحتى قبل أن ينتشر الأميركيون، بدأ مسلحون أكراد من البيشمركة بملابسهم التقليدية وأسلحتهم الخفيفة يتقاطرون في مجاميع من مناطقهم المحاذية في السليمانية وأربيل، يضعون الحواجز ويصادرون السيارات، ويرسمون معالم تلك المناطق التي ستتحول لاحقًا إلى "مناطق متنازع عليها"، بحسب النص الدستوري اللاحق، في حين شرعت أحزابهم السياسية في إقامة مقرات لها في بغداد. وفي الوقت ذاته، كان مسلحون أكراد يستولون على أسلحة ومعدات الفيلقين الثاني والخامس من الجيش العراقي، ومقرهما في كركوك والموصل على التوالي، وعلى معسكر المنصورية في ديالى. وهكذا سيصبح لقوات البيشمركة أسلحة ثقيلة من دبابات ومدفعية جعلت منهم جيشًا صغيرًا حقيقيًّا. كانت مقررات مؤتمر "المعارضة العراقية" في لندن عام 2002 قد بدأ تطبيقها بالفعل.

المشهد الرابع

في ظل غياب الدولة وانهيار المؤسسات عاد المجتمع إلى عناصر الأولية: القبيلة والدين، وسيطر كل من "شيوخ" العشائر ورجال الدين على حركة المجتمع وتفاصيل الحياة، وباتت مساجد الأحياء في بغداد وسائر مراكز المدن الكبيرة مراكز عمليات للإدارة والسيطرة، تمامًا

مثلما صار عليه وضع شيوخ القبائل ووجهائها في الريف وضواحي المدن، وتحول رجال الدين وشيوخ القبائل إلى زعماء محليين، قبل أن يتحول كثير منهم إلى زعماء سياسيين، وكانت أولى النتائج المباشرة لذلك تقسيم عرب العراق بين شيعة وسنة ونشر الطائفية المجتمعية.

المشهد الخامس

في ظهيرة يوم 9 نيسان/ أبريل، وبينما كان الجنود الأميركيون يؤدون مشهدهم الاستعراضي الشهير في ساحة الفردوس في قلب بغداد، وبينما تسمّر العالم أمام شاشات التلفزيون ليشاهد "حفلة" إسقاط تمثال الرئيس صدام حسين، كان "معارضون سابقون" يتسابقون فيما بينهم وسط المواقع الرئاسية وبيوت المسؤولين في بغداد؛ ليحجز كل منهم له قصرًا أو مزرعة أو قطعة أرض على نهر دجلة. وخلال أيام صار من الصعب على من جاء متأخرًا أن يحظى بمسكن "ملائم"، فرضي أن يمنح نفسه بيتًا كبيرًا في حي كرادة مريم السكني قرب القصر الجمهوري، أو ما بات يعرف منذ ذلك الحين بـ"المنطقة الخضراء". وسرعان ما أغلق ذلك الحي الواسع الذي كان أهل بغداد يجوبونه بسياراتهم أو بوسائل النقل العامة، ليصبح مسورًا بقطع ضخمة من الخرسانات، ومتاحًا لفئة محددة تشمل الأميركيين ومن يمنحونه الإذن للدخول من العراقيين.

المشهد السادس

يوم 10 نيسان/ أبريل، كانت معارك ضارية ما زالت تجري في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من بغداد بين القوات الأميركية، وبين مقاتلين من المتطوعين العرب الذين وصلوا بغداد قبل الغزو بأسابيع للمشاركة في الدفاع عن العراق. كان معظم هؤلاء من المتطوعين السوريين، وقد قاتلوا بضراوة طوال يومين في مناطق باب المعظم والوزيرية والأعظمية بشمال بغداد قبل أن يلاقوا حتفهم. وبينما كان عراقيون يتولون بعناية وهيبة دفن القتلى من المقاتلين العرب في المقبرة المجاورة لمرقد الإمام أبي حنيفة النعمان في الأعظمية، بحسب الشريعة الإسلامية، كان عراقيون آخرون يقومون بنهب مؤسسات الدولة والوزارات والمتاحف والجامعات والمستشفيات والمدارس والمكتبات العامة والبنوك، على مرأى القوات الأميركية التي تركت عمليات النهب تجري لعدة أيام، واكتفت فقط بحراسة وزارة

النفط التي لم يشملها القصف ولا التخريب. توقف النهب بعد أيام، وصدرت في وقت متأخر فتاوى دينية تحرم نهب ممتلكات الدولة، وبدأ البعض في إعادة ما نهبوه إلى جوامع وساحات عامة.

تولى الإعلام الأجنبي نقل مشاهد النهب، لكنه لم يتحدث عن مواقف قام بها أفراد عاديون لحماية مؤسسات عزيزة عليهم، مثلما حصل في المكتبة الوطنية في قلب بغداد. وشاع بين العراقيين كلمة "الحواسم" لوصف عمليات نهب الممتلكات العامة والأموال السائلة من البنوك ومنها البنك المركزي، وكذلك اللصوص الذين اغتنوا فجأة من جرائها. ولم تكن هذه التسمية اختراعًا طارئًا أو غريبًا، فهي كانت استخدامًا من نمط "التراجيديا الساخرة" للتسمية التي أطلقتها القيادة العراقية على معركة صد الغزو "معركة الحواسم".

المشهد السابع

منذ صباح 9 نيسان/ أبريل، انقطعت عن العراقيين مصادر الأخبار، فلا صحف ولا تلفزيون ولا إذاعة، وبات المصدر الوحيد للمعلومات هو الإذاعات الأجنبية، ولا سيما قناة (BBC).

سمع العراقيون نبأ إسقاط تمثال صدام حسين من الإذاعات الأجنبية؛ لأنهم لم يكونوا يمتلكون أصلًا وسائل استقبال فضائي. وخلال أيام أصدرت سلطات الاحتلال صحيفة يومية مجانية من حجم "التابلويد" باسم **بغداد اليوم**، تتضمن أخبار "قوات التحالف" وموادّ دعائية. ولكن ما لبثت أحزاب المعارضة "السابقة" أن أصدرت بدورها صحفًا جديدةً، بعضها بأسماء قديمة. وكان حزب الاتحاد الوطني الكردستاني أول من أصدر صحيفة يومية تصدرت عددها الأول صورة زعيمه جلال الطالباني باسم **الاتحاد**. ثم أصدر الحزب الشيوعي صحيفة بنفس اسمها القديم **طريق الشعب**، وذلك قبل أن تتكاثر الصحف كالفطر لأحزاب وسياسيين ورجال أعمال، وصحفيين سابقين وتجار ورجال دين، وأفراد عاديين باحثين عن الشهرة والسلطة، بلا ناظم ولا ضوابط. وفي الأسبوع الثاني بعد الاحتلال، بدأت أجهزة الاستقبال الفضائي تغزو البيوت، لتظهر معها فضائيات عراقية تكاثرت هي الأخرى لتبلغ العشرات، وخلال أسابيع تغير وجه الإعلام في العراق بالكامل.

المشهد الثامن

اتخذت قيادة القوات الأميركية مقرًّا لها في فندق "عشتار-شيراتون" وسط بغداد، بجوار فندق "فلسطين-ميرديان" الذي أصبح مقرًّا لإقامة وعمل الصحافيين الأجانب. وكان الفندقان يطلان على ساحة الفردوس التي كان يتوسطها تمثال الرئيس الذي أُسقِط. ومنذ الأسبوع الأول بدأ عراقيون من الباحثين عن الفرص، وطالبي الحماية، وممن قرروا "تغيير ولائهم"، يتقاطرون على "الشيراتون" لعرض خدماتهم أو لتقديم معلومات يجدون فيها تقربًا من "سادة البلاد الجدد". ومن جانبهم رحب الأميركيون بهؤلاء ومنحوهم مناصب وأموالًا.

وفي الوقت نفسه، وجد عراقيون آخرون في الأحزاب القادمة مع قوات الغزو ملاذًا للحماية وفرصة للفوز بنفوذ وسلطة في "العراق الجديد". وخلال شهور، استُبعِدت غالبية مرشحي الأميركيين عن المشهد، لتحظى الأحزاب بتقاسم "كعكة" الدولة أو بالصراع عليها. وتوزع ثقل النفوذ والمصالح بين القوى الشيعية والكردية، ومُنِح إسلاميون سُنّة، يمثلون تحديدًا الحزب الإسلامي (الفرع العراقي من حركة الإخوان المسلمين) لاحقًا، نصيبًا من "الكعكة"، وذلك قبل أن يجري تنظيم هذا التقاسم قانونيًّا باسم "المحاصصة".

المشهد التاسع

تعمد الأميركيون أن يجري إسقاط تمثال الرئيس صدام حسين وسط مظاهر احتفالية. وهم اختاروا هذا التمثال بالذات من بين تماثيل كثيرة للرئيس تنتشر في بغداد، بسبب موقعه المجاور لفندق الميريديان؛ حيث يوجد الصحافيون الأجانب، وهم بذلك سيضمنون نقل الحدث فورًا ليتخذ الأمر مظهرًا دعائيًّا دراماتيكيًّا يعلن نهاية النظام العراقي، حتى لو كان الرئيس ما زال طليقًا. وهكذا افترض الجميع في العراق والعالم أن السلطة قد سادت للولايات المتحدة في العراق، لا سيما مع وجود بضع عشرات من الأشخاص يهللون لسقوط التمثال، في حين لم تظهر الكاميرات منظر الشوارع حول ساحة الفردوس وهي خالية من الناس، لكن بعد 24 ساعة تعرضت دورية أميركية إلى هجوم مسلح في حي الأعظمية في شمال

بغداد. كان ذلك الهجوم إيذانًا بانطلاق المقاومة العراقية التي استمرت بعد ذلك سنوات، وقتلت، بحسب الإحصاءات الأميركية الرسمية، أكثر من 4000 جندي.

قتل في هجوم المقاومة الأول جنديان أميركيان، لكن قوات الاحتلال لم تعترف يومذاك بولادة المقاومة، أو أنها لم تكن تريد تصديق ذلك، وتعاملت معها على أنها حادث معزول من تنفيذ "بقايا جيوب النظام".

وبسبب هذا الإنكار، تواصل ظهور الجنود الأميركيين في شوارع بغداد وأحيائها، وهم يتجولون بعجلاتهم "الهمفي" وهي بلا أبواب، أو يتسكعون على أقدامهم وسط الناس، وبنادقهم مرخاة على أكتافهم وهي في وضع الأمان. لكن هجمات المقاومة تكررت كل يوم تقريبًا، حتى انتبه العراقيون بعد أسابيع قليلة إلى أن الأميركيين وضعوا أبوابًا مدرعة لعرباتهم، وتوقف جنودهم عن التسكع وسط الناس، ونصبوا رشاشات ثقيلة على مدرعاتهم التي صارت تجوب بغداد، وتدوس ما يعترضها من سيارات أو أفراد، وقُتل عراقيون كثر بنيران الرشاشات لمجرد اقتراب سياراتهم مسافة أقل من 100 متر من الدوريات الأميركية. لم يدم الاسترخاء الأميركي أكثر من أيام، وكان على قوات الاحتلال أن تقضي ما تبقى من سنوات وجودها في العراق، وهي في حالة حرب حقيقية ومؤلمة مع المقاومة العراقية هذه المرة.

المشهد العاشر

في 10 نيسان/ أبريل 2003، وبينما كانت بغداد تعيش الفوضى وغياب الدولة، قامت مجموعة من 400 مسلح باقتحام المتحف العراقي وسط بغداد، تحت أنظار دبابة أميركية كانت تبعد 70 مترًا. هاجمت المجموعة ثلاثة أماكن محددة في مخازن التحف الأثرية، وسرقت آثارًا وتحفًا محددة، فضلًا عن السجلات والوثائق الخاصة بالآثار السومرية والبابلية.

مدير المتحف العراقي آنذاك، الدكتور دوني جورج، قال إن التحقيقات التي أجراها وزملاؤه المختصون، أثبتت أن السرقة كانت عملية منظمة وليست عشوائية أو جزءًا من حوادث النهب في بغداد، وأن من قام بها مافيا كبيرة، وأن هناك تحضيرًا وترتيبًا مسبقًا، مستشهدًا بالقول "إن هناك قطعًا أثرية عديدة وصلت بعد أقل من أسبوعين من السرقة إلى أميركا وأوروبا، وهي فترة قياسية تدل على أن من قام بذلك مافيا منظمة وكبيرة جدًّا"،

مضيفًا أن "اللصوص فتحوا خزانة كان فيها مجاميع من الأختام الأثرية، لكنهم اختاروا منها 9 قطع فقط، وهي الأغلى، فاستنتجنا أن هناك تحضيرًا وترتيبًا مسبقًا للسرقة".

وفي الأسبوع الأول من الاحتلال أيضًا، دخل البنك المركزي العراقي قائد كبير من المارينز بصحبة جنوده، وتوجه فورًا نحو أحد الأقبية بصحبة مسؤولين في البنك، ليطلع هناك على أسطورة كان من الواضح أنها بلغت واشنطن. كان الأمر يتعلق بكنز نمرود الأثري، وهو كنز نادر عمره نحو 3000 سنة، ويضم 650 قطعة ذهبية لا تقدر بثمن، ويعود إلى ملكتين آشوريتين، دفن معهما بعد موتهما في القصر الشمالي الغربي للملك آشور ناصر بال الثاني في نمرود بالموصل. كانت بعثة آثارية عراقية اكتشفت الكنز في عام 1988، وأمر الرئيس صدام حسين بحفظه في القبو المحصن للبنك المركزي العراقي لضمان حمايته.

ظهر الكنز أواخر عام 2003 في معرض حضره الحاكم المدني الأميركي بول بريمر، لكن ذكره غاب بعد ذلك، ويدّعي المسؤولون العراقيون أن الكنز ما زال في مكانه بالبنك المركزي، لكن أحدًا لم يشاهده منذ عام 2003، كما أن أحدًا لم يهتم بدحض الشائعات عن سرقته من قبل الأميركيين.

لم تكن هذه الوقائع منعزلة؛ فعمليات النهب المريبة للتراث الوطني العراقي لم تتوقف قط، ومشاهد الجنود الأميركيين في إحدى قاعات القصر الجمهوري لم تكن سرية، وهم يلعبون بكرة ورقية صنعوها من أوراق عملة من فئة المئة دولار، كانت خاصة بالخزانة العامة، كما صار شائعًا أن يقوم الجنود الأميركيون بسرقة أموال أو حلي ذهبية من بيوت المدنيين العراقيين حينما بدأت حملاتهم بالدهم والتفتيش بحثًا عن المقاومين.

صار هذا النموذج من التلاعب بأموال الدولة وثروات الشعب وتراثه الوطني وكنوزه التاريخية جزءًا من مظاهر الاحتلال، ولم يكن في وارد الأميركيين حفظ المال العام لبلد أجنبي أكثر من كسب الولاء للسيطرة عليه. لذلك أتاحوا نقل هذا "النموذج" إلى من تعاون معهم من العراقيين، وإلى السياسيين والمسؤولين "الجدد" الذين كانت غالبيتهم على استعداد أصيل للتعامل مع السلطة على أنها "فرصة" للتربح والنفوذ الحزبي أو الشخصي. وهكذا

تطور نموذج "اللصوصية" الأميركي، ليتحول في عهود الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الغزو، إلى ظاهرة فساد شامل صارت جزءًا لا يتجزأ من هوية "العراق الجديد".

المشهد الحادي عشر

بعد الغزو بأيام، توجهت قوة عسكرية من "التحالف"، بقيادة ضابط برتبة عقيد لا تعرف هويته على وجه التحديد، إلى مرقد النبي "ذي الكفل" (حزقيال بحسب التسمية اليهودية) الواقع في المدينة المسماة باسمه في جنوب محافظة بابل، على بعد نحو 100 كيلومتر جنوب بغداد. دخلت القوة إلى المبنى القديم للمرقد الذي بنيت قبته على الطراز السلجوقي في بداية القرن الرابع عشر الميلادي خلال العصر الإيلخاني، وهناك قاموا بالتوجه فورًا نحو لوحة من المرمر، معلقة على أحد الجدران تحوي كتابات باللغة العبرية، واقتلعوها من مكانها قبل أن يأخذوها معهم بكل عناية إلى مكان مجهول.

كان ذو الكفل أحد أنبياء اليهود، وقد اقتاده ملك بابل نبوخذ نصر مع الآلاف من بني قومه إلى بابل بعد تدميره مملكة (يهوذا) في موقع القدس الحالية، خلال السبي البابلي الأول، قبل نحو 26 قرنًا ومات في بابل.

يقول حارس المرقد إنه لم يتمكن من الاعتراض على سرقة اللوحة المرمرية أو حتى توجيه أي سؤال للقوة العسكرية، واكتفى بالصمت والمراقبة. وبعد نحو شهرين من الواقعة حينما زرت ذلك المرقد، كان موقع اللوحة على الحائط ما زال فارغًا وواضحًا، ولم يعرف أحد منذ ذلك الحين أين ذهبت اللوحة أو تاريخها وأهميتها لسارقيها أو العبارة التي كانت تحويها.

وعلى بعد نحو 30 كيلومترًا شمال المرقد، وفي مدينة بابل الأثرية، حيث موقع الحضارة العراقية القديمة التي ما زالت عدوًّا لدودًا في الميراث اليهودي، استقرت القوة العسكرية البولندية التي شاركت في الغزو.

لم يكن طبيعيًّا أن تعسكر قوة مدرعة فوق مدينة أثرية ذات أصول طينية، لا تحتمل ثقل المدرعات أو عبث الجنود. لكن القوة بقيت هناك سنوات عديدة لسبب بقيَ غير معروف، لولا شائعات كانت تتردد بين العراقيين عن بعثات تنقيب إسرائيلية، واصلت التردد نحو

بابل بحماية القوة البولندية "الصديقة" لإسرائيل، للبحث عن مخلفات اليهود الذين كتبوا التلمود هناك خلال سنوات الأسر لدى البابليين بحسب الروايات اليهودية.

وفي الوقت نفسه، قامت القوات الأميركية بدخول مبنى المخابرات العراقية والاستيلاء على الأرشيف اليهودي العراقي المحفوظ في المبنى، بإشراف ممثل وزارة الدفاع الأميركية الدكتور إسماعيل حجارة، الذي نقل الأرشيف إلى خارج العراق، ولم يعلن العراق قط بعد ذلك عن إعادة الأرشيف اليهودي إليه، كما اقتضى الاتفاق مع الولايات المتحدة. لكن في مطلع عام 2015، أقامت إسرائيل احتفالًا كشفت فيه، لأول مرة، عن أن نسخة تاريخية من التوراة وصلتها من العراق، وأن ذلك ظل قيد الكتمان منذ عام 2003. وكانت هذه النسخة هي ذاتها الأرشيف الذي أخذه الأميركيون[1].

صدام أم العراق؟

لم تكن الممارسات السريعة في أول أيام الاحتلال سوى مقدمات لسياق سيطر على المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني في العراق. وكان ذلك كفيلًا بالتأسيس لمعاناة قاسية للعراقيين، ما لبثت أن أعادت السؤال القديم عن الأسباب الحقيقة لاستهداف العراق الطويل والمنهجي وصولًا إلى غزوه عسكريًا، فهل كان الهدف إسقاط نظام صدام حسين، أم إن الأمر كان يستهدف العراق نفسه؟ فقد كان سلوك الاحتلال منذ يومه الأول يوحي بالفوضى وانعدام الخطة وغياب الرؤية وقلة المهارة. لكن بالنظر إلى نتيجة كل ذلك، وما ترتب على هذا "الفشل" من نتائج كارثية على الطابع الوجودي للعراق وميكيانيزماته الاجتماعية وقدرته على التطور، والتصرف في ثرواته ودوره الإقليمي، بما في ذلك موقفه من الصراع العربي الإسرائيلي، على نحو خاص، كل ذلك، وسواه كثير، جعل من اتهام الولايات المتحدة باستهداف العراق لذاته أمرًا جديرًا بالتأمل والمراجعة.

إن ملاحظات سريعة عن النتائج العامة الناجمة عن غزو العراق ستقدم لنا دولة فاشلة، مهددة بالتقسيم على أساس عرقي يتنازعها الصراع الطائفي ويأكلها الفساد، وقد عادت

---

1 الشرق الأوسط، نقل نسخة تاريخية نادرة من توراة تابعة للأرشيف العراقي إلى إسرائيل يثير الجدال ببغداد، 13/ 1/ 2015.

إليها الأمية وساد الفقر وغاب الأمن، وفقدت البلاد القدرات الأساسية للتطور والنمو، وباتت نظرة العراقي لذاته سلبية، وتخلخلت منظومة القيم الاجتماعية على نحو جوهري. فهل جاء كل ذلك كنتيجة عرضية للفشل في الإدارة ومجرد انعدام الرؤية والتخبط القيادي؟ أم إن كل ما جرى كان مقصودًا للوصول تمامًا إلى هذه النتائج؟

وبالعودة إلى عمليات "النهب" التي حدثت في أول أيام الاحتلال، فإن واشنطن قدمت تبريرات مختلفة لعجزها عن حماية مؤسسات الدولة، قبل أن تختفي القصة خلف الأحداث اللاحقة. لكن مراسل صحيفة **وول ستريت جورنال** الأميركية الذي رافق القوات الغازية إلى بغداد، قال بثقة عن ذلك إن "البنتاغون سمح بعمليات النهب لتقويض الدولة العراقية"، ثم يستذكر لاحقًا أن "الكثيرين من القادة العسكريين قالوا لي يومذاك إن النهب أمر جيد، فالنهب يحرر، النهب يقوض النظام القديم"[1].

هذه الرواية يمكن أن توفر أساسًا لما سيلي من سلوك، فالسماح بالنهب كان مقصودًا ولم يكن نتيجة عجز أو تخبط أو فشل قيادي أميركي، والقادة الميدانيون في القوات الغازية كانت لديهم رؤية لما يجب فعله مع العراق والعراقيين، ولم يكونوا مجرد مقاتلين لا يجيدون مهارة إدارة الحشود المدنية. والنتيجة هنا تجاوزت بالطبع حدود "تقويض النظام القديم"؛ فرغم أن عدد الناهبين كان محدودًا، ورفض كثير من الأهالي التعامل مع المواد المنهوبة، فإن صور عمليات النهب على ما فيها من تضليل، نجحت في تسويق صورة كان من المطلوب تكريسها للعراقي آنذاك، سواء أمام نفسه أو أمام الآخرين، ولا سيما رافضي الغزو، كانت تلك هي صورة "العراقي المهزوم، الهارب من القتال، السارق لأمواله العامة، والموافق على الاحتلال".

وفي واقع الأمر، مثّلت هذه الواقعة التي ما زالت أضرارها قائمة في الآثار التي نهبت من المتحف العراقي وسط بغداد، مقدمة لما سيحدث من إجراءات بدت لاحقًا أنها كانت من نتائج التخبط وانعدام الرؤية، لكنها في الوقت نفسه قادت، بسبب ما بدا من غرابتها

---

1 مايكل أوترمان وآخرون، **محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص 25.

وغبائها، إلى ما كان مطلوبًا في الأساس، أعني جعل العراق دولة غير قابلة للنهوض من جديد في المدى المنظور.

وفي واشنطن كان موقف الإدارة الذي فشل في إثبات مسوغ الغزو الأساسي، المتمثل في وجود أسلحة دمار شامل أو علاقة ما للنظام العراقي مع تنظيم القاعدة أو هجمات أيلول/ سبتمبر، قد انتقل إلى مسوغ آخر أكثر مطاطية وأخلاقية، يتمثل في إقامة نظام ديمقراطي تعددي في العراق يكون نموذجًا للشرق الأوسط. لكن المقاربات السياسية التي استخدمتها قوة الاحتلال الأميركية لتنفيذ هذه الأجندة، لم تكن توحي لا بجدية الشعار ولا مصداقيته؛ حيث جرى التجاهل لحقيقة أن الديمقراطية تتناقض بطبيعتها مع نظام سياسي تهيمن عليه قوى طائفية، سيطرت على مقاليد الحكم والمؤسسات في العراق، وفي الوقت نفسه فإن الديمقراطية لا يمكن أن تجد فرصة للانطلاق والترسخ في مناخ انتقامي وثأري تغيب فيه العدالة، ويسيطر عليه منطق "المنتصر والمهزوم"، وينقسم خلاله المجتمع أفقيًّا وعموديًّا على أساس الطائفة والعرق، وهي كلها ثوابت سيطرت على المشهد العراقي بعد الغزو وبرعايته، من غير أن يكون هناك من الديمقراطية غير مظاهرها الخارجية المتمثلة في الانتخابات، التي طالما اتُّهمت بالفساد والتزوير من قبل الساسة العراقيين أنفسهم بعد الغزو.

ولا يجد وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر غضاضة في قيام سلطة احتلال أجنبي بفرض الديمقراطية، ولا بأسباب اختيار العراق لهذه المهمة دون بلدان أخرى في العالم. لكنه مع ذلك يعترف ضمنًا أن هذه المحاولة "السيزيفية"، كما أطلق عليها، واجهت "الانقسامات الإثنية في العراق والنزاع الألفي بين السنة والشيعة"، ثم يخلص إلى أن "اجتراح نظام ديمقراطي تعددي بدلًا من حكم صدام حسين الديكتاتوري الوحشي أثبت أنه أصعب بكثير من إطاحة الديكتاتور"[1].

وفي الواقع، لم تكن هذه الخلاصة في حاجة إلى مغامرة بحجم غزو العراق لإثباتها، فالديمقراطية ليست مجرد قرار، لا سيما إن كان صادرًا من سلطة احتلال أجنبي، بل هي بناء سياسي اجتماعي تاريخي ثقافي قانوني متكامل وطويل، وهذه بديهية لا يمكن اعتبار

---

1 هنري كيسنجر، **النظام العالمي**، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، ص 318.

تخطيها أو التغافل عنها مجرد خيال "مثالي" أو محاولة "عبثية" كما وصفها كيسنجر. وفضلًا عن ذلك فإن الاصطدام بالانقسام المجتمعي في العراق بعد الغزو لا يمكن قبوله كتبرير للفشل الأميركي؛ لأنه كان أمرًا متوقعًا وجزءًا أصيلًا من الطبيعة الاجتماعية والتاريخية للمنطقة، ومن غير المتصور أن الولايات المتحدة لم تضعه في حسبانها ضمن ترتيبات الغزو، ولا سيما أن المؤسسات الأميركية انشغلت بقضية العراق على نحو مركز وتفصيلي، منذ ما بعد غزو الكويت عام 1991. وقام كتاب وسياسيون عراقيون معارضون في الولايات المتحدة والغرب، خلال هذه الفترة، بتسويق مفاهيم وأفكار ارتكزت على تكريس الانقسام الطائفي والعرقي في العراق.

وقع العراق إذن في مأزق من الجهل أو التجاهل المتعمد، قاد إلى نتائج كارثية يعدّها البعض "فشلًا أميركيًا"، في حين يراها آخرون "نجاحًا" لمهمة تحطيم المرتكزات الأساسية للعراق مجتمعًا وأفرادًا. وقد تنبهت صحيفة **واشنطن بوست** في عام 2005 للفوضى التي سادت العراق، فسألت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية في مستهل ولاية بوش الثانية، عن الفوضى التي قد تحدثها تدخلات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فأجابت الوزيرة التي كانت من "الطاقم" الأساسي لحملة غزو العراق قائلة : "إن الوضع الحالي ليس مستقرًا، وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلاقة، ربما تنتج في النهاية وضعًا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليًا".

شاع ذلك المصطلح (الفوضى الخلاقة) الذي أطلقته رايس في تلك المقابلة. لكن ما تأكد بعد ذلك أن واشنطن التي أثبتت إجادتها صنع الفوضى، كانت تفتش عن واقع "أفضل" لخدمة مصالحها واستراتيجيتها العالمية، يتضمن تغييرًا سياسيًا وجغرافيًا وديموغرافيًا وفكريًا وأخلاقيًا جوهريًا في المنطقة، انطلاقًا من العراق، ولم يكن يعنيها كثيرًا أو حتى قليلًا ما يصنعه "خلق" هذه التغييرات من زلازل كارثية على الإقليم والعالم، بل إن الكوارث والأزمات الإنسانية والاجتماعية الحادة، والعنف الشامل المغرق في القسوة، غدت جزءًا أصيلًا من وسائل تغيير معالم المنطقة، ومنها العراق بطبيعة الحال.

إدارة الاحتلال

في 22 أيار/ مايو 2003، أصدر مجلس الأمن القرار (1483)، والذي اعتبر فيه القوات الغازية "سلطة احتلال" وخولها إدارة شؤون العراق. بهذا القرار ضمنت الولايات المتحدة، من ناحية، إغلاق كل جدل ممكن حول شرعية غزو العراق؛ ومن ناحية ثانية، سيطرت على القرار السياسي العراقي، بعد أن منحها مجلس الأمن شرعية "حكم" العراق، واعترف بكل القرارات التي اتخذتها أو ستتخذها "سلطة الائتلاف المؤقتة" التي تشكلت بعد احتلال بغداد، وكانت تتبع مباشرةً لوزارة الدفاع الأميركية.

ولم تكن قوات الاحتلال تنتظر قرار مجلس الأمن لتتصرف بشؤون العراق، فقد كان الممثل الجديد للرئيس جورج بوش في العراق بول بريمر قد منح نفسه حق إدارة البلاد، وأصدر في 16 أيار/ مايو 2003، بعد ثلاثة أيام من وصوله إلى بغداد، قرارًا بتشكيل سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسته، ومنح نفسه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي القرار نفسه أعلن بريمر "حل حزب البعث [...] وإلغاء هياكله وإطاراته وإقصاء قياداته عن مراكز السلطة والمسؤولية في المجتمع العراقي"[1].

وخلال أسبوع واحد بعد ذلك، أصدر الحاكم المدني الأميركي قرارًا جديدًا بحل الجيش العراقي، وجميع الكيانات العسكرية والأمنية والإعلامية العراقية، لينتهي شهر أيار/ مايو بوجود عدة ملايين من العراقيين بلا عمل، ولا مستقبل، مع شعور بالتهديد المباشر. يضاف إلى ذلك تجريد الجهاز العسكري والبيروقراطي للدولة من غالبية عناصر الخبرة، مع غياب أي بديل أو رؤية لتوفير بدائل إدارية أو أمنية لإدامة عمل الأجهزة الحكومية، وللسيطرة على الأوضاع في البلاد.

---

1 صدر قرار حل حزب البعث بموجب المادة الثانية من اللائحة التنظيمية (1)، بإنشاء سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، والأمر الصادر عن المدير الإداري لسلطة الائتلاف بول بريمر لتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث. بتاريخ 16 أيار/ مايو 2003. وقد أصدر بريمر بتاريخ 25 أيار/ مايو، أي بعد قرار مجلس الأمن أمرًا بتأسيس المجلس العراقي "لتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث"، أو ما عرف بهيئة اجتثاث البعث.

وبحسب الخيارات الأميركية، فإن هذه الإجراءات كانت ضرورية لتثبيت الوضع الجديد وإرضاء القوى المحلية التي ساندت الغزو أو حشدت باتجاهه. وطوال الأوقات اللاحقة، تعرضت الولايات المتحدة والحاكم الأميركي بول بريمر إلى نقد شديد بسبب قراراته، ولا سيما قرار حل الجيش، الذي اعتبر سببًا مباشرًا لتصاعد موجات العنف، وزيادة حدة وقوة المقاومة العسكرية المعارضة للاحتلال.

وردًّا على هذا النقد قال بريمر: "لم يكن هناك من جيش لحله. كان الأفراد كلهم ذهبوا إلى بيوتهم حتى قبل وصولي إلى العراق. الجنرال جون أبو زيد أبلغ الرئيس جورج دبليو بوش في بداية نيسان/ أبريل 2003 أنه لا وجود لأي وحدة عراقية واقفة للدفاع عن أي مكان في البلاد. السؤال الذي واجهناه حتى قبل دخولي الحكومة هو: هل نبني الجيش العراقي أو نستدعي الجيش العراقي؟ فكرة استدعاء الجيش العراقي لم أرفضها وحدي بل أيضًا الرئيس بوش؛ لأن الأكراد كانوا سيعلنون استقلالهم. قال لي قادتهم: 'لا تنس أن جيش صدام شن، ولعقود، عمليات إبادة ضد الشعب الكردي وإحداها بالكيماوي 1982 (حلبجة)'. أيضًا، القادة الشيعة الذين كنت أتكلم معهم، قالوا لي: 'إذا استدعيت جيش صدام ستكون مؤسسة صدامية من دون صدام'. وكان قرار الحكومة الأميركية الذي أوصيت به ودعمته ووافق عليه الرئيس أن نبني جيشًا جديدًا. وكان القرار الصائب. هذا الجيش الجديد هزم القاعدة، لكنه احتاج إلى وقت أطول مما كنا نأمل"[1].

جاءت تصريحات بريمر هذه بعد أكثر من 11 عامًا من قرار حل الجيش، وكانت جزءًا من روايات عديدة ومتناقضة قدمها لتبرير قراراته/ ومنها حل الجيش واجتثاث البعث، التي اعتبرت، على مستوى واسع، سببًا مباشرًا لانهيار المنظومة الأمنية والإدارية في العراق. فهو من ناحية يعدّ قراره مجرد نتيجة تلقائية لما اعتبره "ذوبان" الجيش العراقي، ومن ناحية ثانية قال إنه قرار جرى بحثه داخل الإدارة الأميركية ومن قبل الرئيس بوش، قبل أن يتولى هو مهماته كحاكم للعراق، وهو ثالثًا يذكر في رواية أخرى أنه طرح خيار حل الجيش العراقي وقوى الأمن والمخابرات قبل سفره إلى العراق بيوم واحد، وأرسل بذلك مذكرة رسمية

---

1 مقابلة مع بول بريمر، **الشرق الأوسط**، 2/ 9/ 2014.

إلى قيادات وزارة الدفاع الأميركية، من دون أن يهتم بدراسة الواقع على الأرض أو يناقش الأمر، على الأقل، مع القيادات الميدانية لقوات الاحتلال داخل العراق لدراسة التداعيات المحتملة لمثل هذا الخيار، فضلًا عن أنه لم يكن مهتمًا حتى بتقديم مبررات كافية وحقيقية لمثل هذا القرار الخطير، سوى رغبته في بناء قوى أمنية جديدة من دون "جيش صدام"[1].

ويؤكد جون دايار في كتابه **الفوضى التي نظموها** أن قرار حل الجيش العراقي واجتثاث البعث كانت قرارات بريمر الخاصة، ولم تفرض عليه من البيت الأبيض، وتسبب في نتائج كارثية، فمن خلال مرسومين اثنين فقط فرّغ بريمر عمليًا جهاز الدولة العراقية، وألغى المؤسستين الوطنيتين الآخرتين الوحيدتين، الجيش والشرطة، اللتين تعايشتا، نظريًا على الأقل، مع المشاكل المحلية والطائفية والعرقية، كما رمى بضربة واحدة نصف مليون شخص، معظمهم مدربون على السلاح أو يملكون قدرات تنظيمية حقيقية أو الأمرين كليهما، إلى الشارع بأشد الأساليب إذلالًا"[2].

صلاحيات الاحتلال وسلطات صدام

لم يكتف بريمر بتدمير مرتكزات الدولة الأمنية والإدارية، لكنه اتخذ قرارات أخرى لا تقل خطرًا، من بين أبرزها قراره (93) في 9 أيلول/ سبتمبر 2003، القاضي ببيع 200 شركة من أهم الأصول الصناعية والمالية العراقية، وسمح للشركات الأجنبية بالاحتفاظ بنسبة 100 في المئة من ملكية المصارف العراقية والمناجم والمصانع. وبتحريك 100 في المئة من أرباحها من العراق؛ ما تسبب ذلك على الفور في تسريح آلاف العمال في القطاع العام.

كان ذلك القرار الذي اعتبرته مجلة **الإيكونوميست** "حلمًا رأسماليًا" ينتهك، بصورة مباشرة، اتفاقيات جنيف لعام 1949، والتي صدقت عليها الولايات المتحدة، ولوائح لاهاي لعام 1907، وكذلك قانون الحرب الخاص بالجيش الأميركي. وتنص لوائح لاهاي

---

1 بول بريمر، **عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص 73.

2 جوين دايار، **الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق**، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 91.

على أنه يجب على قوة الاحتلال أن تحترم "القوانين المعمول بها في البلد"، ويحظر الدستور العراقي خصخصة الأصول الرئيسة للدولة، ويمنع الأجانب من امتلاك الشركات العراقية.

ولم يكن اعتراف مجلس الأمن بسلطة الاحتلال الأميركية يوفر أي غطاء قانوني لذلك القرار؛ حيث ينص تحديدًا على أن تقوم سلطات الاحتلال "بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك على وجه الخصوص اتفاقيات جنيف لعام 1949 ولوائح لاهاي لعام 1907"[1].

وبغض النظر عن الدوافع والظروف الحقيقية لصدور قرارات بريمر، فإن من الواضح أن الحاكم الأميركي الذي كان يفخر بأن لديه "كل صلاحيات الاحتلال وسلطات صدام وما يراه هو ملائمًا"، قد اتخذ قراراته تنفيذًا لرؤية ومنهج يتعلقان بإرساء معالم "عراق جديد" تم تعيينه خصيصًا لتنفيذه.

كان بريمر من قدماء الصقور في وزارة الخارجية، ترأس فيها دائرة مكافحة الإرهاب، ومن الدبلوماسيين المحسوبين على المحافظين الجدد الذين رعاهم هنري كيسنجر، وقد عمل من قبل مديرًا تنفيذيًا لمؤسسة (Kissinger Associate)، وجاء تعيينه مديرًا لسلطة الائتلاف في العراق بطريقة لافتة، وبدت مستعجلة وبلا تمهيد، كما يرويها هو في مذكراته الشخصية، حتى إن صحيفة **التايمز** وصفت إزاحة الجنرال المتقاعد جي غارنر وتعيين بريمر بـ"الانقلاب الأبيض"[2].

لم يتم غارنر في منصبه رئيسًا لما سمي في حينه "مكتب المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار العراق"، أكثر من شهرين، ولم يكن مفهومًا سر إبعاده بهذه السرعة، برغم تقديمه من قبل بوصفه خبيرًا في شؤون العراق، حيث كان عمل في عام 1991 قائدًا لحملة "الملاذ الآمن" لحماية الأكراد في شمال البلاد، ولم تعلن واشنطن البتة أسباب استبداله بهذه الكيفية، إلا أن هذه "الخطوة المذعورة كشفت منذ وقت مبكر إخفاقات الأميركيين بعد سقوط صدام"[3].

---

1 Naomi Klein, Iraq is not America's to sell, The Guardian, 7 November 2003.

2 The Times, Garner surrenders control of Baghdad in bloodless coup, 13 May 2003.

3 جيف سيمونز، عراق المستقبل: **السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، دار الساقي، لندن، 2004، ص 23.

قاد غارنر في الأسبوع الأول من توليه مهماته تحركات للطبقة السياسية العراقية الجديدة التي دخلت بغداد بعد احتلالها، وكان من بين أبرزها اجتماع عقده يوم 28 نيسان/ أبريل بحضور 300 سياسي عراقي في قصر المؤتمرات الضخم ببغداد، والذي أصبح لاحقًا مقرًّا للبرلمان. اتفق غارنر خلاله مع السياسيين العراقيين على تشكيل حكومة مؤقتة خلال شهر واحد من خلال مؤتمر وطني وستفسح الطريق أمام الانتخابات[1].

بعد هذا الاجتماع لم يصمد غارنر في منصبه أكثر من أسبوعين، وتلاشت فكرة الحكومة المؤقتة، لتحل مكانها سلطة الائتلاف المؤقتة بإدارة أميركية مباشرة، دامت سنة كاملة قبل نقل السلطة إلى حكومة عراقية، وينتقد بريمر سياسة سلفه غارنر، ويعتبر أنها "خيال طائش". وكان هو، بحسب قوله، من أقنع الرئيس بوش بضرورة وضع تصور بديل لسياسة غارنر[2]، وهو ما ظهرت نتائجه بعد وصوله بغداد يوم 21 نيسان/ أبريل، وإصداره خلال أيام قرارات كان من الواضح أنها تستند إلى دعم وموافقة من البيت الأبيض ووزارة الدفاع، وتتركز على تفكيك الدولة العراقية.

ولكن كيف أمكن أن يتسلم غارنر إدارة شؤون العراق بعد الغزو، من دون أن يتسلم تعليمات واضحة من قيادة بلاده حول الاستراتيجية التي سيعمل وفقها؟ وهل كانت "تنبيهات" بريمر للرئيس بوش، كما ورد على لسانه، سببًا وحيدًا أو حتى حقيقيًّا لتغير مواقف الولايات المتحدة الحاد والجذري تجاه العراق، لتتخلى عن وعود مثلها في العراق لإنشاء حكومة مؤقتة، وتعمل بدلًا من ذلك على محاولة هدم الدولة وبناء أخرى بديلة.

في الحقيقة، تبدو هذه الفوضى في القرار تعبيرًا واقعيًّا عن موقف الولايات المتحدة تجاه العراق بعد احتلال بغداد، فهي كانت بلا استراتيجية لمرحلة ما بعد سقوط النظام، وقد تركت الأمر لموظفيها أو حتى للإدارة في واشنطن، ليتخذوا قرارات ارتجالية سريعة، لم تضع في حسابها التداعيات والنتائج، أو الأوضاع المعقدة والصعبة في المجتمع العراقي المعقد والمتعدد على امتداد التاريخ.

---

1 صحيفة **الوسط البحرينية**، العدد 235، 29/ 4/ 2003.

2 بريمر، مصدر سابق، ص 20.

وسواء كان الأمر خللًا قياديًا، أو إهمالًا استراتيجيًا، أو إخفاقًا ميدانيًا، أو "مؤامرة" تخريبية مقصودة، فإن نتائج قرارات بريمر سرعان ما ظهرت في انهيار منظومة الأمن والخدمات، واستبعاد الكفاءات وحرمان المؤسسات العراقية من كوادر أساسية، بلغت بالنسبة إلى المواقع الوظيفية الثلاثة العليا، طبقًا لقرارات لجنة إعادة المفصولين والمسرحين، ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون مسؤول إداري، وتسبب ذلك بتعطيل مفاصل النظام الحكومي وغياب جزء كبير من أصحاب الخبرة على نحو جماعي مفاجئ[1]، فضلًا، بالطبع، عن قطع مصدر رزق مئات الآلاف من العوائل، وبما يشمل نحو 5 ملايين عراقي وجدوا أنفسهم فجأة مهددين على نحو مباشر في مصادر العيش، والتعرض للعزل الاجتماعي والتهديد النفسي والمعنوي والتصفية الجسدية، وذلك من دون أي عملية قضائية منظمة أو نظام للعدالة الانتقالية كان يجب أن تتولاه الدولة ومؤسساتها لمحاسبة المجرمين المفترضين، وتلافي سقوط ضحايا من بين الموظفين المبعدين، وهو ما حدث بعد ذلك بالفعل وعلى نطاق واسع.

والحقيقة أن آلية إدارة سلطة الاحتلال للعراق تعدت حالة الإهمال، أو حتى الفشل، إلى التخريب الجدي والجوهري. وفي حين كانت هناك فرصة كبيرة في السنة الأولى من الاحتلال لبناء منظومة خدمات، أو وضع أسس معيارية ملائمة للحكم والإدارة، فقد قام الأميركيون بما هو عكس ذلك تمامًا. ولم يكن السبب هو نقص الأموال؛ فبموجب قرار مجلس الأمن (1483)، في أيار/ مايو 2003، قامت الأمم المتحدة بتسليم 23 مليار دولار من أموال العراق المجمدة والمصادرة ومن مبيعات النفط إلى "سلطة التحالف المؤقتة". وبعد ذلك بوقت قصير منح الكونغرس الأميركي أكثر من 18 مليار دولار من أجل "تطوير العراق"، ولكن بعد ذلك بأكثر من عام، في حزيران/ يونيو، لم يدفع فعليًّا سوى 300 مليون دولار من أموال الحكومة الأميركية. أما الأموال العراقية، فقد أنفقت جميعها بطرق

1 سلام عبود، اجتثاث البعث: دراسة تحليلية تاريخية حول قضية اجتثاث البعث وصلتها بالمشروع الوطني العراقي، موقع الحوار المتمدن، العدد 1661، 2/ 9/ 2006 (https://goo.gl/DbgHRk)، وتشمل الدرجات الوظيفية الثلاث (مدير عام أو ما يعادله مثل عمداء الكليات والمعاهد ورؤساء الوحدات الإدارية في المحافظات فما فوق).

ملتوية يشوبها الفساد أو الإهمال؛ حيث "نقلت 12 مليار دولار نقدًا من الأموال العراقية من نيويورك إلى بغداد، 363 طنًّا من الأوراق النقدية من فئة 100 دولار، وسلم المبلغ إلى متعاقدين عراقيين كرشاوى، وإلى متعاقدين أميركيين لهم صلات جيدة مع إدارة بوش ووزارات حكومية في بغداد لم تكن موجودة إلا على الورق. وسلم مبلغ 800 مليون دولار إلى قادة الجيش للإنفاق الاختياري دون حساب أو حتى مراجعة، ونقل 4.1 مليار دولار من بغداد إلى حكومة إقليم كردستان في أربيل، ولم يعرف عنه شيء منذ ذلك الحين. والـ 8.8 مليار دولار التي منحت للوزارات الجديدة في بغداد خلال حكم سلطة التحالف المؤقتة لم يعرف من المسؤول عنها، أو مصيرها، كما اختفت كليًّا ميزانية الشراء في وزارة الدفاع البالغة قيمتها 3.1 مليار دولار، واحتفظت سلطة التحالف المؤقتة بصندوق واحد فيه حوالي 600 مليون دولار نقدًا بدون أي فواتير، وفي الشهر الأخير الذي سبق مغادرتها العراق، نجحت في التخلص من آخر خمسة مليارات دولار من أموال العراق، معظمها في عقود أعطيت بدون مناقصات إلى شركات أميركية لها صلات مع البيت الأبيض"[1].

هذا النمط العشوائي أو ربما المتعمد في طريقة إدارة الأوضاع في العراق مثّل تعامل الاحتلال الأميركي خلال الفترات اللاحقة، وكان سببًا مباشرًا في دخول البلاد في أزمة وجودية، اتخذت ملامحها في كل القطاعات وعاناها جميع السكان، قبل أن تنتقل الأزمة إلى الجوار الإقليمي. لكن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من تكريس وجودها في العراق، معتمدة على قوتها وعلى التواطؤ الدولي والإقليمي ودعم قوى محلية من المعارضة السابقة أو من انتظم معها بعد الغزو.

بناء نظام هش

في صيف عام 2012، أي بعد تسع سنوات على غزو العراق، أصدرت "مجموعة الأزمات الدولية" تقريرًا حول الأزمة السياسية المستمرة في العراق، قالت فيه: "حيث إن المساومات السياسية التي أعقبت سقوط النظام (نظام صدام حسين) لم تفض إلى توزيع عادل ومتفق عليه للسلطة والأرض والموارد، فإنها لم تنجح في معالجة هذا الوضع. لقد كان

1 جوين دايار، مصدر سابق، ص 12-22.

النظام الدستوري الذي أشرفت الولايات المتحدة بوصفها قوة محتلة على ولادته نسيجًا مرقعًا لم يعالج القضايا الجوهرية، كطبيعة النظام الفيدرالي وسلطات الرئيس، ورئيس الوزراء والبرلمان، وحتى هوية الدولة وشعبها. والأسوأ من ذلك أن الطبيعة العرقية الطائفية للنظام السياسي ساعد في تغذية صراعات كانت في بعض الأحيان أشدّ عنفًا وفي بعضها أشدّ خفوتًا، لكنها لم تختف تمامًا.

تمثل الأزمات السياسية المتكررة التي ابتلي بها العراق تجليات منطقية لهذا الخلل الأصلي، ولم تؤد أي من نتائج هذه الحالات الأخيرة إلى التصدي لمصدر المأزق، فضلًا عن معالجته. وبدلًا من ذلك فقد كانت في الغالب مجرد تصليحات واتفاقات سطحية تترك القضايا إما من دون تسوية، وإما تقوم بتسويتها من دون إيجاد آلية تنفيذ قابلة للتطبيق. الأكثر من ذلك أنه مع كل حادث يزداد الجراح عمقًا بحيث تتسع الفجوة بين الأحزاب السياسية، وتتعزز قوة الخلاف التي ظهرت أول مرة في عملية صياغة الدستور عام 2005، وكذلك في جوهر النص"[1].

كان هذا التقييم قد جاء بعد نحو عقد على الغزو، وفي غمرة أزمة سياسية كان يعيشها العراق في عام 2012، نتيجة الخلاف المستمر بين رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) ومعظم الكيانات السياسية الأخرى، وهي كانت في الحقيقة مجرد "أزمة أخرى" اعتاد العراق على مواجهتها منذ أوجد الاحتلال الأميركي ما سمي العملية السياسية، وهو ما دعا "مجموعة الأزمات" إلى القول في ذات التقرير: "إن العملية السياسية التي تمت صياغتها على نحو سيئ، والتي يعتريها الكثير من الخلل، تحولت إلى أزمة مزمنة، من شأنها أن تطيح بالبنية السياسية القائمة".

لم تكن "الصياغة السيئة" للعملية السياسية هي الخطيئة الأميركية الوحيدة في العراق، لكنها كانت بالتأكيد من بين أبرزها؛ ففيها وضعت سلطة الاحتلال الأميركي كل ما يمكن من مقومات الفشل والاحتراب الداخلي، وتوفير جميع مصادر الفوضى والأزمات والعنف

---

1 مجموعة الأزمات الدولية، **سـيناريوهات متكررة: الأزمة السياسـية المتفاقمة في العراق**، تقرير الشرق الأوسط رقم 126، 30/ 7/ 2012.

والمحسوبية والفساد، وخلق بيئة غير قادرة على إنتاج طبقة سياسية نزيهة أو كفء، وصولًا إلى فشل الدولة ذاتها.

بدأت معالم ذلك بقرار الحاكم الأميركي بول بريمر تشكيل مجلس الحكم في تموز/ يوليو 2003. كان ذلك القرار شروعًا منه لتشكيل سلطة عراقية جديدة، لكنه اختار منذ البداية أن يقسم السلطة بين العراقيين على أساس طائفي وعرقي، على وفق نسب عددية أقرتها الولايات المتحدة استنادًا إلى مصادر ومرجعيات مجهولة، هي على الأغلب قوى المعارضة "السابقة" التي طالما كانت مصدر معلومات حول العراق، وتأثير في صناع القرار الأميركي، فضلًا عن حسابات سياسية تعلقت منذ ذلك الوقت بفرض نمط سكاني واجتماعي وسياسي، ظهر منذ البداية حينما اعتبرت واشنطن أن نظام صدام حسين كان "سنيًّا"، في حين كانت المعارضة الحليفة لواشنطن "شيعية وكردية".

تشكل مجلس الحكم من 25 عضوًا، منهم 13 "شيعيًّا"، وخمسة لكل من "السنة" و"الأكراد"، ومقعد للمسيحيين وآخر للتركمان، والمثير في هذا التقسيم أنه تجاوز المرجعية السياسية أو الفكرية للأعضاء واكتفى بمرجعيتهم الطائفية أو العرقية حتى بالنسبة إلى الشخصيات العلمانية، فجرى ترشيح زعيم الحزب الشيوعي حميد موسى بوصفه "شيعيًّا"، كما جرى ترشيح العلماني عدنان الباجة جي بوصفه "سنيًّا"، وبذلك كرست سلطة الاحتلال منذ البداية طغيان المشهد الطائفي والعرقي على سائر المرجعيات السياسية، وتكريس الانقسام الوطني على هذين الاعتبارين، وهو ما منح الشرعية والفرصة كاملة للقوى الدينية الطائفية للتحكم بالعمل السياسي في العراق.

كانت هذه المقاربة الأميركية لصياغة العملية السياسية في العراق غريبة وغير متوقعة؛ فالعراق بطبيعته وتركيبته الاجتماعية هو، تاريخيًّا، بلد متسامح دينيًّا، لا تجد فيه مساحات واسعة أو حتى منظورة للتعصب المذهبي أو الديني، وقد يعود السبب إلى وجود العديد من الأقليات الدينية إلى جانب الكتلتين الإسلاميتين الكبيرتين الشيعية والسنية، فضلًا عن التداخل المذهبي وسط القبائل العراقية العربية التي انقسمت لأسباب جغرافية وتاريخية إلى فروع شيعية وسنية، لكنها واصلت احتفاظها بالروابط القبلية. لقد فرض كل ذلك على

العراقيين ابتداع أساليب للتعايش الديني والمذهبي، من بينها "تهذيب" المعتقدات المتطرفة لدى جميع الأطراف كي تكون قادرة على التعامل اليومي والاجتماعي من غير تعقيدات أو أزمات.

وقد نجح العراقيون إلى حد بعيد في تأسيس هذه الشكل الاجتماعي المنفتح والمتسامح، بغض النظر عن شكل النظام السياسي الذي خضعوا له، أو الاستثناءات المحدودة التي نادرًا ما كانت تحدث أو يكون لها صدى. كما أن المجتمع العراقي لا سيما في المدن الكبرى، حيث الكتل السكانية الضخمة، لم يتأثر بالعقائد الدينية المتشددة سواء السنية الوهابية السائدة في الجزيرة العربية أو الشيعية المتطرفة في إيران. ورغم أن سقوط الشاه وتأسيس الجمهورية الإسلامية كادا أن يحدثا تأثيرًا فوريًّا مباشرًا في تحريك التطرف الشيعي المذهبي في العراق، فإن تحرك الدولة السريع ونشوب النزاع السياسي ومن ثم العسكري الطويل مع إيران، أتاحت للسلطات العراقية أن تنجح في تحويل الدافع المذهبي إلى وطني، وتنزع عن قادة إيران الجدد شرعية القيادة الشيعية من خلال دعم المرجعيات الشيعية في النجف، التي تختلف أصلًا من الناحية الفكرية مع مبدأ ولاية الفقيه التي جاء بها آية الله الخميني.

مظلومية إلى الأبد

سيطر الشكل العلماني على جميع الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة الحديثة في عام 1921، ولم يعرف عن هذه الحكومات في العهدين الملكي والجمهوري نزوع طائفي أو مرجعيات دينية متشددة، ولم يكن لرجال الدين أثر مباشر أو فاعل في الحياة السياسية أو في سلطة القرار الرسمي، وهو ما سهل مهمة بناء دولة علمانية برغم الشكوك التي سادت في مستهل تأسيس الدولة، وظهور مراكز قوى دينية شيعية على وجه الخصوص تعاملت برفض واضح وقوي مع الاحتلال البريطاني ومخرجاته، ومنه دستور عام 1925، وما شهده من نفي الشيخ مهدي الخالصي إلى إيران بسبب معارضته القوية للاستفتاء على الدستور.

لكن الرفض الديني الشيعي للاحتلال البريطاني ومخرجاته السياسية لم يسهم في تشكيل نزاع طائفي، بل إن المقاومة المشتركة للاحتلال، مثلما حدث في ثورة عام 1920، عملت "على التقريب بين الشيعة والسنة، وتقوية الشعور الوطني الذي عمل مع نموه المطرد في

السيطرة على جماهير واسعة"[1]. وهكذا تطورت بوضوح المسارات السياسية في العراق المعاصر، وجرت كل الخلافات والصراعات طوال القرن العشرين في إطاره، من دون أن يكون للمذهب أو الدين أثر ملموس في ذلك. وحتى حينما تأثر العراق بالإسلام السياسي الذي بدأ في مصر مع جماعة الإخوان المسلمين، فإن شبابًا من الشيعة انتموا إلى تنظيم الجماعة السنية، الذي تأسس في العراق مع نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، من دون اعتبار للخلاف الطائفي، وأسهم هؤلاء لاحقًا في تأسيس حزب الدعوة في نهاية الخمسينيات، مستفيدين من التجربة التنظيمية والفكرية للإخوان، وظلت العلاقة بين الجماعة ووجهها السياسي (الحزب الإسلامي)، الذي تأسس في الوقت نفسه تقريبًا، وبين حزب الدعوة مستمرة فكريًّا وتنظيميًّا طوال الفترة اللاحقة[2].

لقد ظلت الأحزاب الدينية السنية والشيعية ممنوعة خلال معظم مراحل العمل السياسي في العراق المعاصر، وكذا الحال في ظل حكم حزب البعث منذ عام 1968. ولذلك فاتهام هذا الحزب بأنه "سني" لم يكن له معنى، فضلًا عن أنه كان كاذبًا بالمطلق؛ ذلك أن معظم كوادر حزب البعث وأعضائه كانوا من الشيعة، ومطاردته لقوى الإسلام السياسي شملت جميع المذاهب بلا تمييز. لكن قوى التشيع السياسي، لا سيما تلك التي ولدت في إيران بعد الثورة الإسلامية، سعت لتكريس الفكرة من أجل خلق "شرعية" مواجهة النظام آنذاك، وتأسيس أزمة طائفية تؤمن تحشيد الأنصار في الداخل، فضلًا عن بناء فقاعة دعائية مناسبة لكسب التعاطف الخارجي على أساس فكرة "المظلومية" والاضطهاد الطائفي. وقد تحولت

---

1 حنـــا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية مـــن العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط 2، بيروت، 1995، ص 205.

2 حـــزب الدعوة العراقي: النســـخة الشـــيعية لجماعة الإخوان المســـلمين، بوابة الحركات الإســـلامية، 18/ 2/ 2015:

https://goo.gl/Qx78H9

ويؤكد الأمين العام الحالي لحزب الدعوة نوري المالكي علاقة حزبه بجماعة الإخوان المسلمين في العراق، واعتماد كتابات قادة الجماعة ولا سيما سيد قطب كمرجعيات فكرية للدعوة منذ تأسيسه، إلى جانب كتابات مراجع الشيعة وأبرزهم مؤسس الحزب آية الله محمد باقر الصدر، انظر: الشرق الأوسط، 9/ 2/ 2013.

الفكرة الدعائية بعد الغزو إلى هيكل سياسي بل قانوني، وبات الانقسام الطائفي جزءًا من التركيب السياسي الذي بناه الأميركيون وفرضوه قسرًا على المجتمع العراقي.

ولم يكن التقسيم الطائفي "اختراعًا" أميركيًّا ظهر بعد الغزو، بل كان جزءًا أصيلًا من العملية الواسعة لشيطنة النظام وابتداع الذرائع لتغييره عن طريق الغزو المباشر. وفي سياق هذه العملية ظهر في حزيران/ يونيو 2002 "إعلان شيعة العراق"[1]، الذي تضمن شكوى لما قال الإعلان إنه "تمييز طائفي تاريخي" عاناه شيعة العراق على مر القرون، واستمر خلال عهود الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها في عام 1921، ثم تصاعد خلال العشرين عامًا الأخيرة.

ولن تكون مناقشة مضمون هذا الإعلان مفيدة بعد أن استنفد أغراضه، ولم يشر إليه أو يهتم به حتى الموقعون عليه[2]، لكن المهم في تلك الوثيقة وما تضمنته من مغالطات عديدة أنها ولدت في سياق بناء "مشكلة" طائفية في العراق، تمهد ليس للغزو فقط ولكن للمرحلة التي تليه. وقد كان توقيت "إعلان شيعة العراق" مقصودًا قبل ستة أشهر من مؤتمر لندن للمعارضة العراقية الذي كان جزءًا مباشرًا من تحضيرات الغزو.

---

1 The Declaration of the Shea of Iraq, June 2002.

2 وقع الإعلان عشرات من الشخصيات العراقية الشيعية الموجودة في الخارج، عرفت نفسها على أنها مجموعة واسعة من "المثقفين والسياسيين والأفراد العسكريين والكُتّاب ورؤساء القبائل والأكاديميين ورجال الأعمال والمهنيين، المستمدة من طيف سياسي واسع، بما في ذلك الإسلاميون والوطنيون والاشتراكيون والليبراليون". راجع مقدمة الإعلان. ومن المحتمل جدًّا أن كثيرًا من موقعي الإعلان لم يدركوا الهدف الحقيقي منه، وربما صدقوا أن الأمر يتعلق فعلًا بـ"مصالح الشيعة"، قبل أن يجري تهميشهم لاحقًا في مؤتمر لندن وبعد الاحتلال؛ حيث لم يعد لذلك الإعلان قيمة، وكذلك للموقعين، بل إن كل ما دعا إليه الإعلان من برامج، ومن ذلك رفضه "أي سياسة تدعو إلى التبني الرسمي لتقسيم السلطات على أساس النسب الطائفية العلنية، مثل الوضع في لبنان"، كل ذلك جرت مخالفته كما هو معروف منذ اليوم الأول للاحتلال، بمشاركة كل المؤيدين للغزو، ومن بينهم مشاركون في وضع ذلك الإعلان. لقد استخدمت الشخصيات الشيعية في الخارج لتحقيق أهداف تخدم مخطط الغزو، وبعد انتهاء أدوارهم جرى الاستغناء عنهم، في حين اختارت أميركا نماذج محددة لتنفذ أجندات الاحتلال وبرامجه، هي التي تولت السلطة وما زالت.

غير أن فكرة "المظلومية"[1] التي روجها ذلك الإعلان، واعتُمدت كأيقونة سياسية ودعائية قبيل الغزو، لم تنته بعد الاحتلال، برغم سيطرة القوى السياسية الشيعية على السلطة، وصارت الفكرة في حد ذاتها وسيلة للتحشيد الشعبي وسط الجماهير الشيعية، بغض النظر عن مصداقية الشعار أو موجباته، بل إنه تحول عند قوى السلطة "الشيعية" غطاءً مفيدًا لممارسة سياسة طائفية واسعة ومنهجية ضد السكان من "سنة العراق".

---

1 ترتكز فكرة (مظلومية الشيعة) على شعار (الظلم التاريخي) لآل البيت، المتمثل في (حرمانهم من حقهم بالحكم، منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم)، وربط ذلك بتعرض الشيعة في الوقت الحاضر إلى ذات الظلم من خلال التمييز ضدهم وإبعادهم عن مواقع السلطة، ومن ممارسة شعائرهم الدينية. لقد جرى على نحو منهجي ومستمر خلط التاريخي بالسياسي بالديني بالثقافي، والحقيقة بالكذب، لبناء رواية مشوهة عن الماضي والحاضر لتحقيق أهداف سياسية. وخلال كل المراحل التي رفع فيها شعار المظلومية، لا سيما عشية الغزو، لم يحدث أن جرى تقديم نماذج حقيقية يمكن أن تبرر الشعار أو تبرهن على مضامينه، باستثناء الشكاوى من تحديد الدولة لممارسة الشعائر الدينية للشيعة في المناسبات الكبيرة، وهو إجراء حديث نسبيًّا يعود إلى فبراير/ شباط عام 1977، الذي شهد رفع شعارات سياسية ومواجهات مع قوات الأمن خلال الاحتفال بأربعينية الإمام الحسين بن علي (رض) في منطقة (خان النص) بين النجف وكربلاء بجنوب العراق، وفي إثر ذلك حددت السلطات ممارسة الشعائر الدينية للشيعة بإجراءات رقابية، لضمان منع استغلالها في ممارسات سياسية.

وعدا عن الاحتفالات الدينية لم يقدم مروجو فكرة (مظلومية الشيعة) أدلة مقنعة لتبرير الشعار، وبدلًا من ذلك فقد ابتعدوا تمامًا عن الإشارة إلى أن شيعة العراق شاركوا بفاعلية في تشكيل العراق الحديث، بما في ذلك قيادتهم لأبرز الأحزاب السياسية ذات البعد الأيديولوجي مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث، فضلًا بالطبع عن الأحزاب الإسلامية، وكذلك توليهم مناصب حكومية، بما فيها مواقع قيادية في الحزب والدولة، وانخراطهم في النظام الإداري على نحو مكثف. وحتى بالنسبة إلى من ينتقدون بشدة ممارسات نظام البعث في العراق مثل الكاتبين ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، فإنهم يقرون أن فترة الازدهار الاقتصادي والتنمية في العراق خلال سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته شملت الشيعة والأكراد بدون تمييز، ففي "الفترة من 1968–1988 تحسنت الأحوال المادية للشيعة على نحو ملحوظ. ولم يكن هذا مسألة برادات أو أجهزة تلفاز مجانية. في نهاية السبعينيات كانت نسبة الشيعة الذين تتاح لهم إمكانية التعليم تساوي تقريبًا نسبة السنة. في المناطق المأهولة بالشيعة بصورة مطلقة في الجنوب، كان هناك في السبعينيات من المستشفيات للفرد الواحد أكثر مما كان في المناطق التي يهيمن عليه السنة في الشمال والوسط. أما الأكراد فبحلول 1978، كانت نسبة الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس في المناطق الكردية مساوية لنسبتها في المناطق الأخرى من العراق. وكان هناك من المستشفيات للأكراد بالنسبة إلى الفرد الواحد من السكان أكثر مما كان للشيعة أو السنة". انظر: ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، **عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية، تقسيم**، ترجمة رمزي بدر، مراجعة وتقديم وتعليق ماجد شبر، دار الوراق للنشر، لندن، 2005، ص 152–153.

وفي عام 2010، وفي حين كان يجب أن يكون شعار "مظلومية الشيعة" جزءًا من الماضي، كتب واحد من أبرز المواقع الإعلامية الشيعية في العراق قائلًا إن "التجاوز على شعار مظلومية الشيعة هو تجاوز على الشيعة، وعليه لا بد من إبقاء هذا الشعار براقًا وإحيائه مهما كلف الأمر"[1]، ليؤكد أن الشعار في حد ذاته أهم من مضمونه، ذلك أن القوى السياسية الشيعية، حتى وهي في الحكم، تطمح إلى حشد الجماهير الشيعية من خلال شعارات طائفية بحتة، تركز على مفاهيم الظلم والقهر وجلد الذات والثأر، وهي جميعًا شعارات هدفها التعبئة والسيطرة على الحشود، بالاستفادة من المحنة التي تعرض لها آل البيت (رضي الله عنهم).

أما الأقليات الدينية التي تنتشر في عدد من المدن العراقية، وأبرزها بغداد والبصرة والموصل والعمارة وكركوك، فهي جزء أصيل من العراق التاريخي، وكانت موجودة في هذه الرقعة الجغرافية قبل الفتح الإسلامي، وأتقنت مهارة التعامل مع العرب المسلمين الذين باتوا يشكلون الأغلبية الحاكمة، ولم يعرف عنها أي استخدام سياسي واسع النطاق أو ذي امتدادات خارجية مؤثرة. وفي المقابل، كان لهذه الأقليات قبول اجتماعي وسياسي، وتمكنت من ممارسة معتقداتها بحرية، ومن دون ضغوط رسمية أو اجتماعية.

لكن القضية الكردية كانت أمرًا مختلفًا طوال هذه الفترة، إذ كانت حاضرة منذ تأسيس الدولة الحديثة في العراق، وشكلت أزمة لجميع الحكومات المتعاقبة التي ورثتها منذ انهيار الدولة العثمانية ومعاهدات سايكس بيكو (1916)، وسيفر (1920)، ولوزان (1923)، واتفاقية أنقرة (1926)، الخاصة بضم ولاية الموصل للعراق، وظلت المطالب الكردية بكيان مستقل جزءًا من الحركة السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط ومنها العراق،

---

1 وكالة أنباء براثا، تقديس شعار مظلومية الشيعة، 29/ 9/ 2010، في:

https://goo.gl/DkZ9NZ

وشهدت حركات متعاقبة بدأت بثورة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية عام 1919، ولم تهدأ منذ ذلك الحين[1].

لقد شكلت القضية الكردية معضلة سياسية جوهرية في العراق طوال أكثر من تسعين عامًا. ولذلك لم يكن مستغربًا أن تكون الورقة الكردية حاضرة وبقوة في الأجندات الغربية في التعامل مع العراق، لا سيما في الفترة التي تلت حرب عام 1991؛ حيث وفر قرار مجلس الأمن (688) 5 نيسان/ أبريل 1991 أساسًا استخدمته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا؛ لفرض منطقة حظر طيران شمال خط العرض 36، واصطناع ملاذ آمن للأكراد؛ ما أنهى عمليًّا سلطة بغداد على المنطقة الكردية التي تشمل ثلاث محافظات، لمصلحة قيام كيان كردي يحظى بمقومات الإدارة المستقلة بحماية غربية، من دون الوصول إلى مرحلة الدولة المستقلة.

وقد كانت هذه التجربة فرصة حقيقية للقوى الكردية لبناء تجربة سياسية وإدارية واقتصادية، والمشاركة بفاعلية في المعارضة العراقية السابقة، والحصول على وعود وتعهدات بتعزيز هذا الاستقلال النسبي، من خلال طرح مفهوم الفيدرالية منذ مؤتمر لندن للمعارضة العراقية عام 2002، وهو ما جرى إقراره قانونيًّا في "قانون إدارة الدولة" الذي مررته سلطة الاحتلال الأميركي من خلال مجلس الحكم في آذار/ مارس 2004، واعتبر أساسًا للدستور الدائم عام 2005.

لقد كان هذا القانون "بفقراته الدستورية وأبعاده السياسية، الإطار الذي استطاعت القوى السياسية العراقية المتنافسة استثماره لتثبيت مكتسباتها السياسية"[2]. وقد تمركزت هذه المصالح في المعارضة "السابقة" الموزعة بين القوى السياسية الشيعية والكردية، في حين ظل السنة العرب مغيبين أو مهمشين في مجمل نشاطها، وصولًا إلى مؤتمر لندن الذي

1 راجع بهذا الخصوص: حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص37 وما بعدها.

2 دهام محمد العزاوي، **الاحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، الدار العربية للعلوم ناشرون مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة-بيروت، 2009، ص 61.

رعته واشنطن على نحو مباشر، وحدد، بوضوح، سمات التقسيم العرقي والطائفي في "عراق المستقبل".

دولة الطوائف

كان هذا النمط من تأسيس "العراق الجديد" في واقع الحال، نتيجة توافق انتهازي واضح بين الولايات المتحدة وشبكة مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في العراق والمنطقة على العموم، وبين الطبقة السياسية الجديدة التي وفر لها غزو العراق فرصة تحقيق طموحات حزبية وطائفية وقومية، بل حتى شخصية. ولذلك جرى البناء القانوني لهذه الدولة منذ البداية لتحقيق هذه الطموحات والأهداف المشتركة بين الأميركيين وبين هذه الطبقة السياسية، ويشمل ذلك معظم الأطراف السياسية في المعارضة "السابقة"، التي لم تشارك في مؤتمر لندن للمعارضة العراقية قبيل الغزو ببضعة أشهر، لكنها عادت لتبارك الغزو ولتكون بعده جزءًا من العملية السياسية، ومنها حزب الدعوة والحزب الإسلامي والحزب الشيوعي.

لقد انساق جميع من شارك في العملية السياسية التي أسستها قوات الاحتلال طائعين أو مكرهين للرؤية التي وضعتها أطراف من المعارضة "السابقة" برعاية أميركية مباشرة، في الفترة التي سبقت الغزو وجرى لاحقًا تضمينها في الدستور وفي مجمل القوانين والإجراءات منذ بدء الاحتلال، وهي الخطوات التي أصبحت أساسًا لسلسلة متصلة من فشل سياسي لم ينقطع، وتسببت في كوارث وأزمات وتصاعد للعنف والمحسوبية والفساد، وخلقت بيئة غير قادرة على إنتاج طبقة سياسية نزيهة أو كفء، بل إن الدستور ذاته الذي نتج من هذه العملية السياسية في عام 2005 كان مصدرًا أساسيًّا للأزمات اللاحقة، حيث "عمّق الانقسامات وصلّب المشاعر[...] وسيعمل على تشجيع العنف الإثني والطائفي، ويعجل في تفكك البلاد"[1].

---

1 مجموعة الأزمات الدولية، تفكيك العراق: عملية دستورية تتعثر، تقرير الشرق الأوسط، 19/9/2005.

ولم يكن هذا التقييم الذي أصدرته مجموعة الأزمات الدولية في معرض انتقادها لنص الدستور، قبيل الاستفتاء عليه، مجرد تنبؤات لما حصل بعد ذلك بالفعل، بل إن آلية كتابة الدستور ذاتها والسرعة التي وضع فيها (استغرق في كتابته ثلاثة أشهر فقط)، والأطراف التي شاركت في كتابته، والمناخ السياسي الذي أحاط بذلك، كل ذلك جعل من السهل التنبؤ بخطورته على مستقبل العراق، بل المنطقة، وانتقدته الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، وقال عنه الأمين العام للجامعة العربية في حينه عمرو موسى إنه "دستور معيب ووصفة للفوضى"[1].

وكمنت المشكلة المحورية في دستور 2005 وقبله في "قانون إدارة الدولة" عام 2004 أنهما استندا إلى فلسفة دولة "الطوائف والأعراق"، بدلًا من دولة المواطنة المتكافئة والمتساوية. وجرى في ظل هذه الفلسفة تقسيم العراق عموديًّا وأفقيًّا إلى طوائف وإثنيات، يجري على أساسها تقاسم السلطة والنفوذ والموارد، وكان ذلك في حد ذاته سببًا كافيا لظهور خلافات لا أفق لنهايتها حول النسب السكانية، وطبيعة توزيع المصالح والمناصب ومواطن النفوذ، وما نتج من ذلك من سياسات "توافقية" سيطرت على المشهد السياسي العراقي والانتخابي، وسمحت بسيطرة المحسوبية والفساد والمصالح الشخصية، ومن ثمّ انهيار منظومة الدولة وشبكة الخدمات، وسيطرة قوى "الإرهاب" على نحو ثلث مساحة البلاد، قبل استعادتها وسط دمار كبير وجوهري للمدن العراقية "السنية"، والتسبب في مآسٍ إنسانية ضخمة لملايين العراقيين من سكانها.

لقد كانت النتيجة المباشر لتغليب دولة "الطوائف والأعراق" على دولة المواطنة واعتمادها دستوريًّا، أن انتقلت الشروخ الفاصلة بين الطبقة السياسية الحاكمة إلى الأطر الاجتماعية، وانتقل الصراع السياسي إلى الشارع على شكل ميليشيات وحركات مسلحة ذات مرجعيات

---

1 الجزيرة نت، 5/ 10/ 2005، في:

https://goo.gl/wMKygs

حزبية وطائفية، "وبمرور الوقت، أصبحت هذه الحركات أكبر حجمًا، وأكثر طائفيةً وعنفًا، ودفعت أفرادها الشباب إلى الانخراط في منافسة على ملكية العاصمة بشكل خاص"[1].

وحينما جرى تفجير مرقد سامراء في شباط/ فبراير 2006، كان المناخ الأمني والاستقطاب الطائفي الحاد جاهزًا لصراع داخلي دموي شمل معظم المناطق المختلطة طائفيًّا في العراق، ولا سيما في العاصمة بغداد، وأسفر فضلًا عن الخسائر البشرية الكبيرة، والانقسام الطائفي المجتمعي، في إحداث أول تغيير ديموغرافي واسع النطاق في بغداد؛ حيث تراجعت تراجعًا كبيرًا الأحياء المختلطة، لتصبح في عام 2007 مناطق صغيرة معظمها في قلب العاصمة، وهي تضم على الأغلب مؤسسات حكومية وخدمية لا أحياء سكنية (الخريطتان 1، 2)[2].

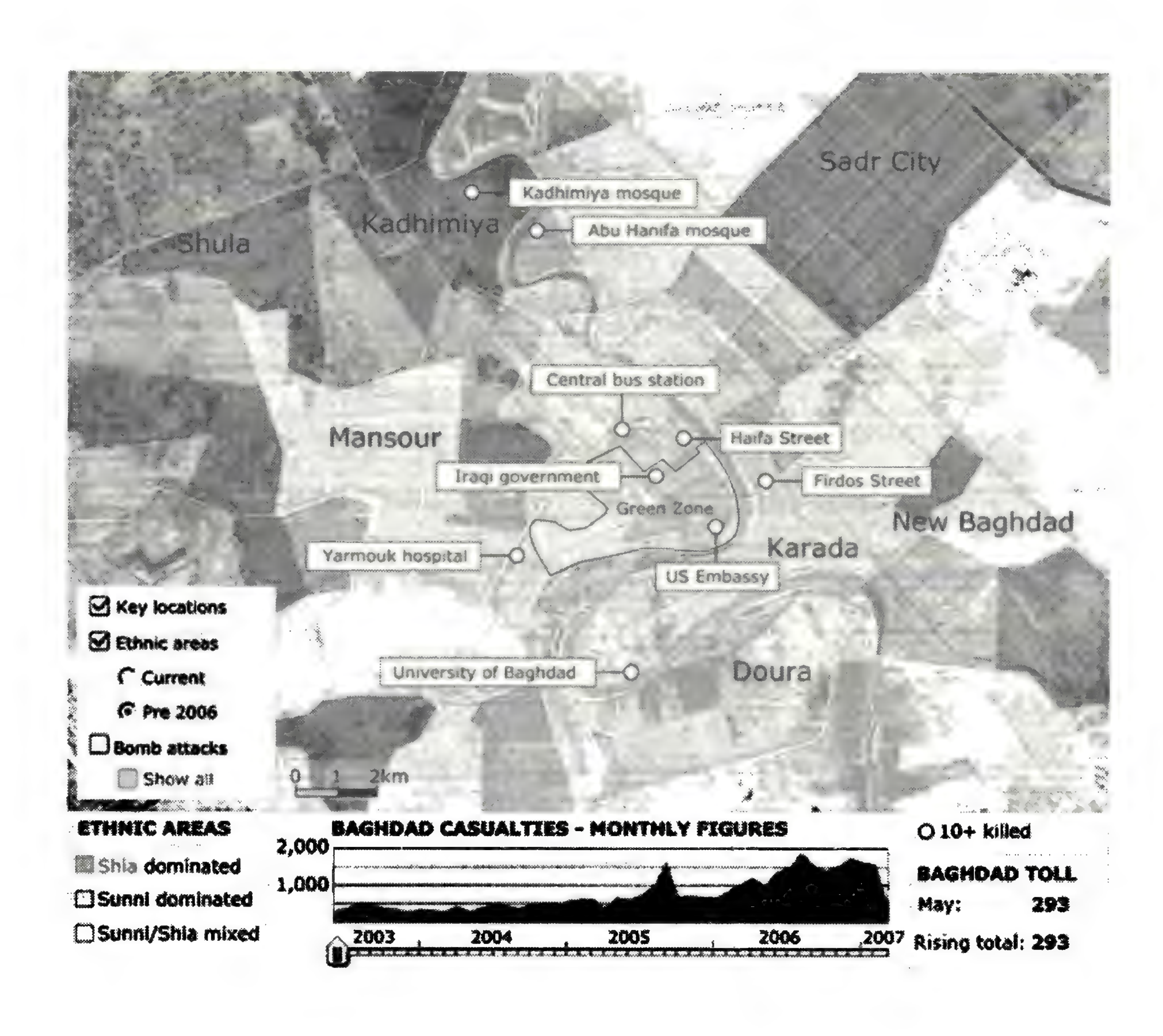
---

1 مجموعة الأزمات الدولية، القتال أو الهرب: محنة ويأس جيل 2000 في العراق، تقرير رقم 169، آب/ أغسطس 2016، ص 3.

2 BBC NEWS : http://news.bbc.co.uk/2/shared/spl/hi/in_depth/baghdad_navigato r/

الخريطة (1)

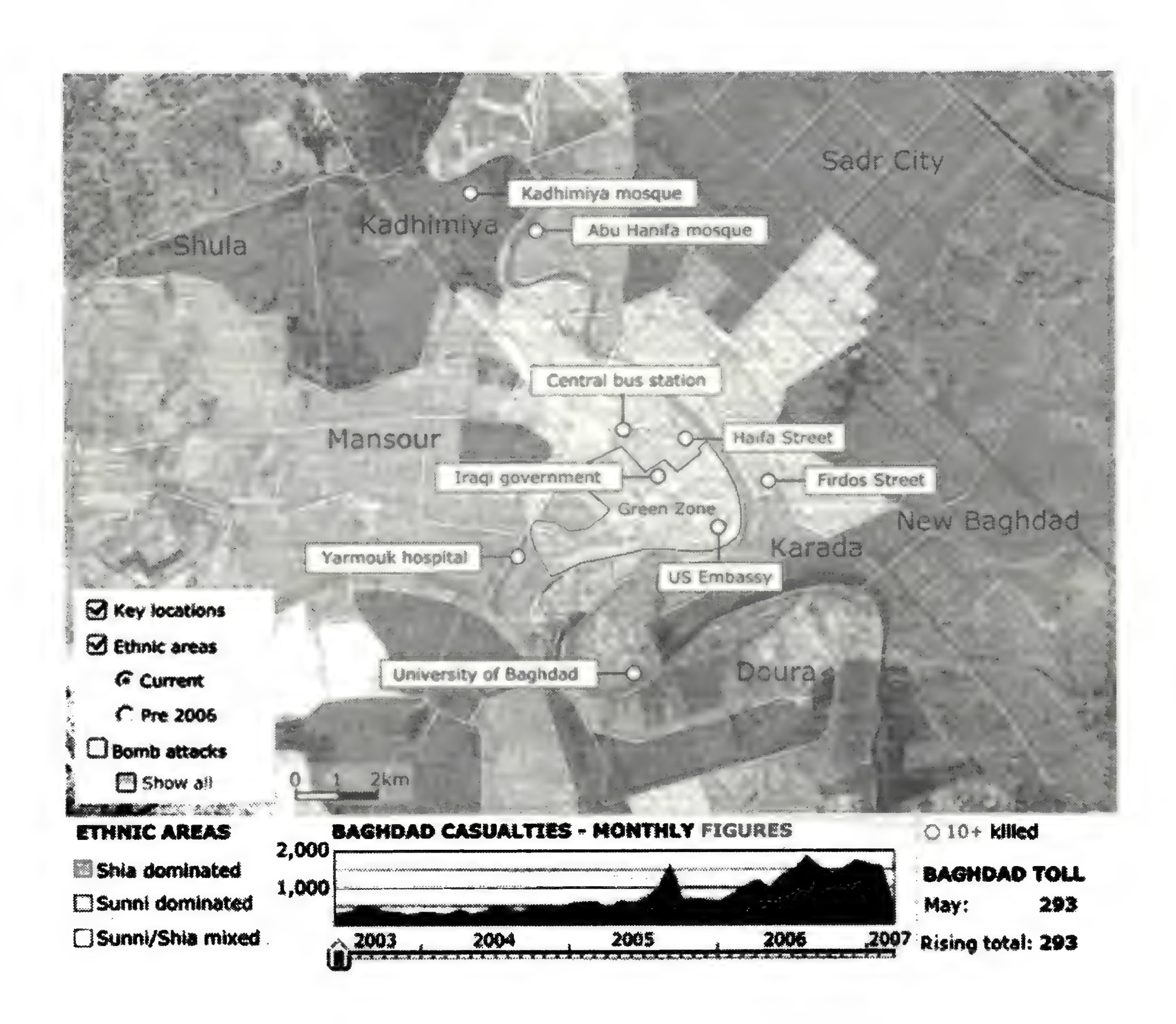
التوزيع الطائفي في بغداد قبل عام 2006



المصدر: BBC

الخريطة (2)

التوزيع الطائفي في بغداد في عام 2007



المصدر: BBC

تسببت عمليات "التطهير الطائفي" التي جرت خلال عامي 2006 و2007 في خلق واقع اجتماعي جديد في العراق، أساسه التعصب للهوية الطائفية لا الوطنية، بل إن الكثير من عمليات القتل خلال هذين العامين جرت على هذا الأساس، من دون أن يكون هناك أي سبب آخر سياسي أو عقائدي أو حتى شخصي، وهو ما فتح جروحًا عميقة في الشخصية العراقية، وفي قدرتها على التعايش الذي عرفته فترات طويلة. وكان من النتائج المباشرة لذلك تكريس التطرف العقائدي والمسلح كظاهرة اجتماعية محلية بعد أن كانت مستوردة، وبات العراق كله سواء على مستوى السلطة أو الكيانات الاجتماعية في حالة "سيولة". ويشمل ذلك الكيانات التقليدية الصلبة مثل المؤسسة القبلية التي تعرضت بدورها لعملية "تفتيت" للهيبة والقدرة على التحكم في المجتمعات المحلية، بسبب طغيان سلطة الأحزاب وهيمنة الميليشيات على سلطات وقدرات شيوخ القبائل الذي كانوا بدورهم أمام خيارات القبول بالمعادلة الجديدة أو التعرض للتنكيل، بل حتى التصفية الجسدية[1]. وكذلك المؤسسة الدينية التي كانت أول من شمله الانقسام على أساس طائفي، قبل أن يتحول رجال الدين بل الدين أو المذهب ذاته إلى رافعة سياسية؛ ما تسبب، مع الفشل المزمن للدولة والأحزاب، في ضياع الثقة برجال الدين أنفسهم، وضياع قدرة هذه المؤسسة الحيوية في المجتمعات التقليدية على الضبط والتوجيه.

قصة فشل متكرر

في عام 2008، أبرم العراق والولايات المتحدة الاتفاقية الأمنية التي عرفت اختصارًا باسم "صوفا"، ويتم بموجبها انسحاب القوات الأميركية من العراق بحلول نهاية عام 2011، وتضمنت بنودًا ظلت محل جدل واسع، تأخرت بسببه عملية التصديق على الاتفاقية في الحكومة والبرلمان شهورًا عدة.

كانت إدارة الرئيس بوش على وشك مغادرة البيت الأبيض حينما صدق العراق على الاتفاقية. وحينما تولى الرئيس باراك أوباما مهمات ولايته الأولى في مطلع عام 2009، كان

---

1 مجموعة الأزمات، القتال أو الهرب، مصدر سابق.

قد تسلم الملف العراقي، وهو مطمئن إلى فرص تنفيذ وعده الانتخابي بالانسحاب من العراق، والذي عدّه، ككثير من الأميركيين، قصة فشل بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

لكن السنوات اللاحقة التي كان على أوباما أن يتعامل فيها مع العراق، سواء بوجود القوات أو بعد إتمام انسحابها في عام 2011، ظلت بدورها تمثل اجترارًا للفشل، وأحداث انتكاسة لفرصة كانت تلوح في الأفق لتغيير سياسي جزئي، لاحت بوادره في انتخابات آذار/ مارس 2010.

كان السياق الاجتماعي الذي أحاط بانتخابات ذلك العام محملًا بردة فعل حادة على أحداث العنف الطائفية التي اكتسحت العراق بعد عام 2006؛ ما خلق حالة نفور عامة من الاتجاهات الدينية الطائفية التي وسمت أغلب التيارات السياسية بعد الاحتلال. وهو ما حدا برئيس الوزراء آنذاك والأمين العام لحزب الدعوة (الشيعي) نوري المالكي، لتشكيل قائمة انتخابية خاصة به خارج "الائتلاف الوطني العراقي" الشيعي، قدمها قائمةً علمانيةً متعددة الطوائف، برغم أن غالبية أعضائها هم من أعضاء حزب الدعوة باسم "ائتلاف دولة القانون"، في تحميل رمزي للرغبة الشعبية العامة في دولة يسودها القانون، بعيدًا عن نظام المحاصصة والانقسام السياسي والاجتماعي، ومقابل ذلك تشكلت قائمة انتخابية واسعة، شملت قوى وشخصيات شيعية وسنية باسم "القائمة العراقية"، يرأسها الشيعي العلماني إياد علاوي (رئيس الوزراء 2004-2005).

تمكنت القائمتان من الاستفادة من المزاج الشعبي السائد، ومن اعتماد نظام القائمة الانتخابية المفتوحة لتفوزا بغالبية الأصوات والمقاعد النيابية، مع أرجحية مقعدين للقائمة العراقية (91 مقابل 89)، وهو ما كان يعني رسميًّا استحقاق علاوي لمنصب رئاسة الحكومة على أساس الفوز الانتخابي. غير أن نوري المالكي رفض النتائج وطالب بإعادة احتساب الأصوات، ثم لجأ إلى المحكمة الاتحادية التي أقرت مبدأ الغالبية البرلمانية لا الاستحقاق الانتخابي، ليحصل المالكي على حق تشكيل الحكومة بعد أن أعاد اندماجه مع الائتلاف الوطني الشيعي الذي كان حصل على 70 مقعدًا.

مثل الجدل المحتدم الذي رافق هذه العملية والتشكيك المتبادل الذي شمل المحكمة الاتحادية وتفسيرها للنظام الانتخابي على أساس سياسي متحيز، نكسة لمشاعر الأمل التي سادت الحملة الانتخابية، وعاد الشحن الطائفي والسياسي من جديد، وساد شعور عام بعدم جدوى الجهود الإصلاحية، لا سيما بعدما رأى كثيرون أن المالكي قام بمناورة للحصول على أصوات من رافضي الطائفية قبل أن يعاود الاندماج مع كتلته (الشيعية) عقب الانتخابات.

لكن ذلك لم يكن كل شيء، فقد ساد التشكيك في شرعية أحقية المالكي بتشكيل الحكومة لولاية ثانية، برغم القرار القضائي، وسادت المشاحنات السياسية والإعلامية على المناخ السياسي والشعبي. وبعد تسعة أشهر من المفاوضات الشاقة، جرى عقد اتفاقية في مدينة أربيل بين المالكي وعلاوي بوساطة رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، وبرعاية أميركية وإيرانية، وجرى بموجبه "تقاسم السلطة" بين الرجلين، على أساس أن يحصل المالكي على رئاسة الوزراء مقابل أن يستحدث ما سمي "مجلس السياسات الاستراتيجية" الذي كان يجب أن يرأسه علاوي.

تمكن المالكي أخيرًا من تشكيل الحكومة في كانون الأول/ ديسمبر 2010، لكن الشطر الثاني من الاتفاق لم ينفذ البتة. وشعر مؤيدو علاوي بالخديعة وبتخلي إدارة الرئيس أوباما عن وعوده التي قدمها لتمرير اتفاق أربيل، وظهر جليًّا أن إدارة أوباما أيدت الفترة الثانية لولاية المالكي، وبدت راضية برؤيته في مكانه، ما دامت صراعات السلطة تقتصر على الحدود القانونية والدستورية[1].

بدا التدخل الأميركي المباشر لضمان انتهاء الأزمة السياسية في العراق، على حساب الاستحقاق الانتخابي، انحيازًا مباشرًا إلى المالكي، وتضمن لاحقًا تنصلًا أميركيًّا من تنفيذ نصوص اتفاقية أربيل التي تنكّر لها المالكي بدوره، وقد كان ذلك مقدمة لتماهي أميركي مع المقاربات الإيرانية في العراق، حيث كان المالكي مدعومًا من كل واشنطن وطهران، وطرح

---

1 مجموعة الأزمات الدولية، سيناريوهات متكررة: الأزمة السياسية المتفاقمة في العراق، تقرير رقم 126، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 30/ 7/ 2012.

نفسه كجسر للتنسيق بين الطرفين، واستفاد خلال ولايتيه من دعم العاصمتين سياسات أثارت جدلًا واسعًا، وما زالت آثارها وتداعياتها مستمرة.

عبث برضا أميركي

خلال ولايته الثانية، زار المالكي الولايات المتحدة مرتين، كانت الأولى في أواسط كانون الأول/ ديسمبر 2011، وترافقت مع اكتمال انسحاب القوات الأميركية من العراق بموجب الاتفاقية الأمنية لعام 2008. وكانت الزيارة الثانية في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2013. وتلت كلًا من الزيارتين مباشرة جملة قرارات وممارسات قام بها المالكي، وتسببت في كل مرة بتصعيد خطير على المستوى الأمني والسياسي والاجتماعي، وتركت آثارًا وتداعيات لم يقدر لها أن تزول بعد ذلك.

في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2011 عاد المالكي إلى بغداد، بعد زيارته الأولى لواشنطن التي التقى خلالها بالرئيس أوباما. ولم تمض ساعات على عودته، حتى أعلنت وزارة الداخلية التي يرأسها المالكي ذاته عن "تورط" أفراد من الحماية الشخصية لنائب رئيس الجمهورية (السني) طارق الهاشمي بأعمال إرهابية، وعرض التلفزيون الحكومي تسجيلًا لمجموعة من الأشخاص عرّفوا أنفسهم بأنهم من عناصر الحراسة لدى الهاشمي، وقالوا إنهم قاموا في عدة مناسبات بتنفيذ تفجيرات بأوامر منه. وفي 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011، أصدر القضاء العراقي مذكرة توقيف بحق الهاشمي، للاشتباه في دوره بإدارة "عصابات للقتل".

وعلى الفور فر الهاشمي من بغداد إلى إقليم كردستان ثم إلى تركيا، قبل أن تصدر المحكمة الجنائية في العراق في أيلول/ سبتمبر 2012 حكمًا غيابيًّا بعقوبة الإعدام شنقًا بحقه وبحق مدير مكتبه وصهره.

كان هذا التطور الذي لم تواجهه الولايات المتحدة بأي اعتراض إيذانًا بدخول العراق في مرحلة تصفيات سياسية، استُخدم فيها القضاء والإعلام والمناورات البرلمانية للقضاء على خصوم المالكي من السياسيين "السنة"، ولم تنحصر في طارق الهاشمي فحسب، بل شملت أيضًا في الوقت نفسه نائب رئيس الوزراء صالح المطلق الذي طلب المالكي من

البرلمان سحب الثقة منه "لعدم أهليته". وقد جاء موقف المالكي من المطلق بعد أيام من تصريحات للأخير لشبكة (CNN) الأميركية، وصف فيها المالكي بأنه "أكبر ديكتاتور عرفه تاريخ العراق".

أدت التصفيات السياسية للرموز "السنية" في الحكومة إلى غليان شعبي سنّي، امتدت تجلياته طوال عام 2012، الذي كان عامًا صعبًا وفارقًا بسبب ما شهده من مشاحنات سياسية وتعطيل للعمل البرلماني. ولجأ المالكي إلى تكريس الانفراد بالسلطة، باعتماد سياسة العنف والعودة إلى الشعارات والرموز الطائفية، وتولى هو، على نحو مباشر، إدارة جميع الوزارات الأمنية (الداخلية والدفاع والأمن الوطني)، وقام بتشكيل وحدات عسكرية خارج هياكل الجيش وخارج الموازنة المالية العامة. كما قام بتعيين قيادات الجيش والشرطة على أساس الولاء الشخصي من دون موافقة البرلمان، كما استمر في محاصرة خصومه السياسيين، واتهام من يعارضه منهم بـ"الإرهاب"، في حين فشل هؤلاء في مواجهة المالكي، من خلال الأطر الدستورية التي صارت شبه معطلة، ولا سيما بعد نجاح المالكي في المناورة السياسية، ليكسب حينًا تأييد القوى الكردية في البرلمان أو حيادها (43 مقعدًا)، أو شق القائمة العراقية بمنح مزايا وإغراءات لبعض أعضائها من القوى أو الشخصيات أحيانًا أخرى. وفي النهاية تمكن من الإبقاء على منافسيه (السنة والليبراليين وبعض الشيعة ومنهم التيار الصدري) بعيدًا عن السلطة أو القرار.

في هذه الأثناء، أظهر النظام القضائي (خصوصًا المحكمة الاتحادية التي يفترض أن تكون الحكم في جميع النزاعات الدستورية) ضعفه الحاد أمام الضغوط السياسية، فحكمت المحكمة الاتحادية العليا في عدد من النزاعات الكبيرة بطريقة أطلقت يد حكومة المالكي لتحكم كما شاءت من دون إعاقة من الرقابة المؤسسية.

كل ذلك أحدث أثرًا ملموسًا في سلوك الحكومة وسياسات رئيسها، وكان أن تسبب غياب الرقابة البرلمانية وتواطؤ السلطة القضائية باختلاس مليارات الدولارات من الخزينة العامة للدولة؛ لوجود فجوات قانونية في الأنظمة التي تحكم المشتريات العامة.

أما الأحزاب فتعاملت مع الوزارات على أنها حسابات مصرفية خاصة، وتزايدت الواسطة والرشوة والاختلاس

ونتيجة جزئية لذلك، تراجعت مستويات المعيشية، حتى بالمقارنة بالماضي القريب للبلاد، وينطبق ذلك على جميع أوجه الحياة، بما في ذلك قطاعات الصحة، والتعليم والكهرباء، التي تميزت جميعًا بسوء الأداء رغم الزيادة الملحوظة في ميزانياتها[1].

في ظل هذا المناخ، بدأ المالكي بالعودة إلى قانون الإرهاب الذي صدر في عام 2005، ليستخدمه على نطاق واسع ضد خصومه ومنتقديه، وتحديدًا الفقرة (4) من هذا القانون، التي سميت اختصارًا الفقرة "4 إرهاب"، أو بحسب التوصيف الشعبي الذي ساد في الشارع العراقي الفقرة "4 سُنّة"؛ إشارة إلى تركيزها على السكان السنّة، الذين اعتقدوا أن الاعتقالات والمحاكمات بموجب هذه الفقرة قد استهدفتهم على نحو خاص[2].

ورغم أن حالات الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري والقتل في السجن من دون محاكمة سياق دائم ونمطي، رافق الفترة التي عاشها العراق منذ بدء الاحتلال الأميركي، فإن تصاعده الكبير في فترة ولاية المالكي الثانية، بدءًا من عام 2012، قد بلغ حدودًا واسعةً، شملت اعتقال عشرات الآلاف فضلًا عن حالات كثيرة من الإخفاء القسري وعمليات التعذيب واسعة النطاق، والاعتقال الطويل من دون توجيه اتهام أو محاكمة، والقتل خارج القانون، إلى جانب اعتقالات شملت النساء من أقارب المتهمين، وتعريضهن للتعذيب والاغتصاب.

وبحسب مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي)، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن نحو 37 ألف شخص اعتقلوا في

---

1 International Crises Group, Failing Oversight: Iraq's Unchecked Government, Report No. 113, Middle East & North Africa 26 September 2011.

2 تتضمن الفقرة 4 من قانون الإرهاب بندين هما:
- يعاقب بالإعدام كل من ارتكب بصفته فاعلًا أصليًا أو شريكًا في الأعمال الإرهابية، ويعاقب المحرض والمخطط والممول وكل من مكن الإرهابيين من القيام بالجريمة كفاعل أصلي.
- العقاب بالسجن المؤبد على كل من أخفى عن عمد أي عمل إجرامي أو تستر على شخص إرهابي.

العراق في أواسط عام 2012، منهم 21 ألفًا حوكموا وأُدينوا من المحاكم العراقية بارتكاب جرائم، علمًا أن هذه الأرقام نُقلت عن المصادر الرسمية العراقية التي تقدم أرقامًا أقل بكثير من العدد الحقيقي للمعتقلين، فضلًا عن احتجاز عدد غير معروف في سجون سرية[1].

محاولة بلا طائل

في أواخر عام 2012، اعتقلت القوات الحكومية الحرس الشخصي لوزير المالية العراقي (السني) رافع العيساوي بتهمة الإرهاب. وكان ذلك آخر تصعيد للمالكي ضد خصومه من الرموز السنية، وقد ولد ذلك شعورًا بالقلق في الأوساط السنية وفي المجتمع القبلي الذي ينتسب إليه العيساوي في محافظة الأنبار من احتمال أن يشمل الاعتقال وزير المالية نفسه كما حدث مع طارق الهاشمي. وقد شعر ملايين السكان السنة بوصول الاضطهاد الطائفي إلى حده الأقصى، فبدأت حملة المظاهرات الاعتصامات والعصيان المدني في مدينة الفلوجة، ثم امتدت إلى الرمادي وسائر محافظة الأنبار، قبل أن تتوسع سريعًا لتشمل جميع المحافظات الأخرى ذات الغالبية السنية (نينوى، وصلاح الدين، وديالى، وكركوك).

اتخذت الاعتصامات التي تزايد عدد المشاركين فيها بانتظام شكل العصيان المدني، والتزمت بالعمل السلمي، لكنها أحرجت النظام السياسي بعد أن امتدت فترة زمنية طويلة، وبدأت تتحول إلى حركة اجتماعية ضخمة، أعادت إلى السنة العرب في هذه المناطق آمالًا في قدرتهم على الحشد والتنظيم والمطالبة بالحقوق الأساسية، التي تشمل إطلاق المعتقلين وإيقاف تهميش السنة العرب واستبعادهم ومطاردتهم. أما المالكي فاعتبر الاعتصامات تحديًا جديًّا لسلطاته، والأهم رغبته في لجم طموحات العرب السنة، وامتصاص زخم مطالبهم السياسية. وكان استمرار الاعتصامات أسابيع وأشهرًا، تحديًا آخر للمالكي الذي لم يعترف البتة بشرعية الاعتصامات أو بجدوى التفاعل معها، وتعامل معها باستهانة ووصفها بـ"الفقاعة" و"النتنة". وفي نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2013، وحين كانت حركة الاعتصامات مستمرة من دون استجابة لمطالبها، قام المالكي بزيارته الثانية لواشنطن. وبعد عودته بأسابيع، وتحديدًا في 28 كانون الأول/ ديسمبر، قامت قوة حكومية عراقية باعتقال

---

1 منظمة العفو الدولية، العراق: عقد من الانتهاكات، تقرير خاص حول العراق، 2013، ص 17.

النائب السني في البرلمان والمؤيد القوي للاعتصامات أحمد العلواني بتهمة التحريض على الإرهاب، بعد مهاجمة منزله في مدينة الرمادي، وبعد ذلك بيومين شنت قوات حكومية كثيفة هجومًا على مخيمَي الاعتصام في كل من الرمادي والفلوجة، وأحرقت الخيم وأطلقت النار على المعتصمين، وفضّت الاعتصام الذي استمر عامًا كاملًا من دون أن تلبى مطالبه.

كان قيام المالكي بهذه الخطوة المؤجلة حتى عودته من واشنطن، لا يحمل غير معنى الموافقة الأميركية على استخدامه العنف في مواجهة احتجاجات سلمية. ولا يبدو مثل هذا الاستنتاج مغاليًا في تحميل الولايات المتحدة مسؤولية العنف الذي استخدمه المالكي ضد المعتصمين، أو تنكره لمطالبهم؛ فقبل ذلك بنحو عامين كان المالكي قد بدأ مباشرة بعد عودته من زيارة واشنطن بتصفية خصومه ومطاردتهم واحتكار السلطة، والقيام بمناورات أمعنت في إفساد الحياة السياسية، ونشر الفساد الذي أفضى إلى هدر مئات المليارات من الدولارات، ولم يكن من اليسير تجاوز حقيقة أن إدارة أوباما على غرار سابقتها إدارة بوش، قد أسهمت في تعزيز نتائج الاحتلال وتداعياته الكارثية.

في اليوم الأخير من عام 2013، أعلنت السلطات الأمنية التي كان يقودها نوري المالكي على نحو مباشر، سيطرتها على الأوضاع في مدن محافظة الأنبار، ولا سيما الرمادي والفلوجة. وقد بدا للوهلة الأولى "نصرًا" جديدًا للمالكي، وتمهيدًا مباشرًا لحصوله على ولاية ثالثة في الانتخابات التي كانت مقررة في عام 2014. لكن ما بدا نصرًا لم يدم طويلًا؛ فبعد أيام من فض الاعتصامات، وفي الأيام الأولى من العام الجديد، سيطر مسلحون من "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" على مدينة الفلوجة، وطردوا منها قوات الشرطة. لم يُعرف قطّ الطريق الذي تسلل منه المسلحون إلى الفلوجة وسط الانتشار الكثيف لقوات الجيش، التي كانت أنجزت لتوها عملية عسكرية في صحراء الأنبار، ثم قامت باقتحام مخيم الاعتصام في المدينة، ولم تنسحب من المنطقة بعد.

لم تبذل القوات الحكومية جهدًا كبيرًا لاستعادة السيطرة على الفلوجة، واكتفت بعمليات محدودة وتهديدات دعائية. لكن في النهاية استقر المسلحون في المدينة ذات الرمزية المهمة في العراق. وخلال أشهر بعد ذلك تمكن التنظيم من السيطرة على الموصل بعد أن هرب نحو

نصف الجيش العراقي من دون قتال، تاركًا وراءه أسلحة ومعدات عدة فرق عسكرية، قبل أن يتمدد التنظيم سريعًا ليستحوذ على نحو ثلث مساحة العراق ويعلن قيام "دولة الخلافة".

دخل العراق بدءًا من أواسط عام 2014 في أتون صراع جديد، كلفه عشرات الآلاف من القتلى وملايين المهجرين ودمار العديد من مدنه الكبرى. وخلال سنوات ثلاث ما بين ظهور "تنظيم الدولة" ونهايته، تغيرت معالم الوضع السياسي والأمني؛ فبرز "الحشد الشعبي" الذي تأسس بفتوى من المرجعية الشيعية، وأصبح قوة عسكرية رئيسة، تتكون من مجموعة ميليشيات يجاهر معظمها بالولاء لإيران، وتوصف بأن لها دورًا شبيهًا بالحرس الثوري الإيراني، وانخرطت الولايات المتحدة في الشأن العراقي سياسيًّا وعسكريًّا من جديد، بعد سحب قواتها في نهاية عام 2011.

في خضم انتشار "تنظيم الدولة"، واتهامه، بوصفه قائدًا عامًّا، بالمشاركة في ضياع الموصل وسائر المدن العراقية الأخرى، أرغم نوري المالكي على التخلي عن طموحه في ولاية ثالثة، وتنازل عنها لزميله في حزب الدعوة حيدر العبادي. تمكن هذا الأخير من تأسيس مقاربة جديدة للعلاقة مع المحيط الإقليمي، ولا سيما العربي منه، كما تعامل مع السلطة بأسلوب أشدّ اعتدالًا وتوازنًا من سلفه نوري المالكي، وحظي بدعم دولي وأميركي قوي وواسع، لكنه ظل جزءًا من نظام سياسي مليء بالثغرات الجوهرية وأسباب الفشل.

الفصل الثالث
المقاومة تطرق الأبواب

لا توازي قصة غزو العراق واحتلاله بكل تجلياتها وتفاصيلها غير ظاهرة المقاومة المسلحة التي رافقت سقوط بغداد، وتحولت سريعًا إلى رقم صعب في المعادلة العراقية، ولم يقدر لها أن تتراجع إلا بحرب أهلية مشبوهة الأسباب والنشأة، وبدخول وتداخل للمنظمات "الإرهابية" في الميدان العراقي.

وقد غدت مقاومة الاحتلال الأميركي في العراق جزءًا من ميراث وطني مهم وجوهري، كان له دور مباشر في رسم تاريخ الاحتلال، وتقنين حدوده وقدراته، وكشف ثغرات جدية في إمكانياته على إدارة الصراع في العراق، فضلًا عن إدارة العراق نفسه.

وما زالت دراسة تاريخ المقاومة العراقية أمرًا معقدًا وصعبًا لأسباب شتى:

* فهو تاريخ حركات سرية بطبيعتها مبدؤها الصمت والخفية؛ لأنها عملت وسط جغرافيا خاضعة لسيطرة الاحتلال العسكري المباشر وأدواته المحلية، ولم يتسن لها البتة أن تحتفظ بكيان جغرافي يكون لها مثابةً وحصنًا، أو أن تعمل انطلاقًا من بلد مجاور يحميها ويدعمها بالسلاح والمال والرجال. ولذلك ظل بقاء فصائل المقاومة مرهونًا بقدرتها على الحركة من دون انكشاف لأعداء وخصوم لا حصر لهم. وقد تعرضت فصائل عدة للاختفاء بمجرد تعرضها للانكشاف، بسبب خطأ استخباري أو وشاية من عناصر قريبة أو بعيدة، أغرتها المحفزات المالية لقوات الاحتلال، فضلًا عن القدرات الاستخبارية المعروفة

للأميركيين والتقنيات العالية التي يستخدمونها. وقد كان من النتائج المباشرة لهذا الاضطرار إلى السرية والتكتم أن أصبحت الوثائق الأصلية الوحيدة المعروفة لتاريخ المقاومة هي ما نشر من عملياتهم المسلحة، أو ما خرج من تصريحات لرجالها أو من بقي منهم حيًّا أو حرًّا.

* وهو أيضًا تاريخ يراد أن تتقلب النظرة إليه بحسب تقلب الأحداث والأوضاع والتحالفات، فبينما كانت المقاومة تمثل "تمردًا" أو "إرهابًا" عند كثيرين ممن ساروا مع الاحتلال وتعاونوا معه، سعيًا لمساعدته في تثبيت واقع سياسي جديد في العراق، أو لأغراض أقل من ذلك بكثير، فإن جزءًا من هذه الفئة ذاتها صار يدعي "دورًا" في المقاومة، لما خرج الاحتلال وتغير الحال، وصارت السلطة في العراق مرتهنة بنفوذ خارجي متعدد، ولما تداخلت المصالح واختلط السياسي بالمبدئي إلى حد بعيد، وأدى ذلك إلى خلط وارتباك في تسجيل تاريخ المقاومة ومن ارتبط بها مؤيدًا أو خصمًا أو متنقلًا بين الطرفين.

* ومن المشكلات أن من خاض المقاومة منذ بداياتها، لم تكن تعنيه قضية تدوين وقائعها وأحداثها وأعمال رجالها، فهؤلاء كانوا، من جانب، يدركون أنهم أمام مهمات "انتحارية" بطبيعتها، ولم تعنه أو تخطر بباله حتى كتابة ما أنجزوه أو تدوينه. وهم، من جانب آخر، لم يبحثوا، في الأغلب، عن سمعة أو توثيق لخياراتهم. وهم ثالثًا، كانوا في مجملهم من الطبقة العسكرية أو الفلاحية أو العمالية، وبالنسبة إلى هؤلاء فالانشغال بتوثيق اللحظة لأغراض التاريخ ليس واردًا أو مطروحًا.

* ومما يزيد التعقيد ويربك المشهد أن وسائل الإعلام المختلفة، لم تشأ الغوص الموضوعي المحايد في أعماق ظاهرة المقاومة لما كانت في أوج قوتها وانتشارها؛ فهي كانت تخشى من سلطة الاحتلال ومن غضب الإدارة في واشنطن. ولئن أيدت أو مالت نحو المقاومة، فإنها لا تتناول الأشخاص والتنظيمات والأمكنة، احترامًا للسرية أو عدم المعرفة بتفاصيلها. وبذلك فإن وسائل الإعلام التي تعدّ من بين أهم أدوات التوثيق للأحداث اليومية في عصورنا الحديثة، لم تتضمن تفاصيل عن المقاومة العراقية إلا في حدود ذكر عملياتها المسلحة، في حدود ما تورده سلطات الاحتلال ذاتها، أو ما تصدره فصائل المقاومة من

وثائق إعلامية عن عملياتها، هي بدورها تتوخى السرية في معلومات أساسية تدور حول الأشخاص والمعلومات التي يتوخاها البحث الموضوعي عن تاريخ المقاومة وتجلياتها ومرجعياتها.

* والمقاومة العراقية ظهرت كفعل عفوي شعبي، ونمت وتطورت على أساس مبادرات شخصية لا كتعبير عن جهد سياسي شامل؛ فلم تكن غالبية الفصائل أجنحة عسكرية لكيانات سياسية قائمة إلا في حدود ضيقة. ولذلك تركز الجهد الأساسي للمقاومة في العمل الميداني من دون التأصيل السياسي والفكري الذي يمكن أن يرسم للمقاومة آليات عملها وتوقيتاته، ويضع العمليات العسكرية ضمن إطار استراتيجي باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف العليا للمقاومة، لا أن تكون العمليات المسلحة هدفًا في حد ذاتها، كما حصل مع المقاومة العراقية في أغلب الأحيان.

* وبرغم أن فصائل المقاومة أنشأت لنفسها أذرعًا أو أقسامًا إعلامية، فإن هذا الأمر اقتصر على نشاطات محددة. من أهمها جهد تصوير العمليات المسلحة ضد قوات الاحتلال، ومن ثم البحث عن وسائل وفرص لإرسالها إلى فضائيات عربية لبثها. ولم يتسن للمقاومة العراقية الاستفادة من إمكانيات وسائل التواصل الاجتماعي التي برزت كظاهرة اتصالية مؤثرة وفاعلة في فترة تلت، وقت ذروة جهد المقاومة عقب الاحتلال.

* وأسهم في إرباك المشهد وتعقيده اختلاط الميدان الذي شهد انطلاق المقاومة وحضورها، فقد أريد أن تتأثر صورة المقاومة بتيارات متطرفة مسلحة وفدت على العراق عقب الاحتلال، غالبًا ما توصف بـ"الإرهاب". وقد وُجدت تنظيمات، من أبرزها تنظيم القاعدة بتسمياته المختلفة، في ذات الميدان والبيئة الحاضنة التقليدية للمقاومة، واستفاد الاحتلال من هذا التشابك الميداني ليخلط هذا بذاك، ووقعت وسائل إعلام كثيرة نتيجة قصد أو غفلة في هذا "الكمين" الدعائي لتشويه صورة المقاومة ووصفها بالإرهاب.

كل هذه العناصر وسواها، جعلت من مهمة الكتابة عن المقاومة أمرًا معقدًا ودقيقًا وإن لم يكن مستحيلًا.

الرصاصة الأولى

لم تتأخر ردة فعل المقاومة العراقية كثيرًا بعد "سقوط" بغداد. فرغم الطريقة التراجيدية التي أخرج بها الاحتلال الأميركي سيطرته على العاصمة العراقية على الطريقة الهوليودية، من خلال مشهد إسقاط تمثال الرئيس صدام حسين، فإن ذلك كان، كما يبدو، أول خطأ أميركي في طريقة تعامله مع العراق والعراقيين.

جرى تصوير مشهد التمثال ظهيرة 9 نيسان/ أبريل 2003، وقد شاهده عراقيون كثر، وفات على آخرين بسبب غياب البث التلفزيوني وإمدادات الطاقة الكهربائية. كان الأمر، في واقع الحال، أشدّ تأثيرًا في الولايات المتحدة وبقية أنحاء العالم منه في العراق نفسه.

في ذلك الوقت الذي انشغل فيه الأميركيون بالمشهد، وانشدّ العالم إلى "حفلة الانتصار" الأميركي، كان عراقيون في ضواحي بغداد، حيث تنتشر معسكرات للجيش، يقومون بجهود مضنية وسريعة لجمع أكبر كمية ممكنة من الأسلحة المتروكة في المعسكرات الفارغة من الجنود. وبينما كان مذيعو القنوات الفضائية العربية والعالمية ينقلون بدهشة وانبهار وفرح، أو بصدمة وربما بحزن، ما يجري في ساحة الفردوس، كان مئات من شباب القرى والبلدات في حزام بغداد يجمعون أسلحة خفيفة ومتوسطة وحتى ثقيلة وعتادًا يكفي لحرب عصابات طويلة الأمد، ضد أقوى جيش في التاريخ.

لم تتأخر ردة الفعل كثيرًا على الاحتفال الأميركي، فبعد 24 ساعة من مشهد التمثال انفجرت سيارة ملغومة بمدرعة برادلي أميركية في مكان غير محدد من بغداد؛ ما أسفر عن مقتل جندي واحد. كما قتل عريف أميركي في اشتباك مسلح في شمالي بغداد، وتناقلت وسائل الإعلام الأميركية والغربية بالتفصيل نبأ سقوط أول عسكريين أميركيين بعد "سقوط بغداد". لكنها على غرار سلطة الاحتلال نسبت الهجومين إلى عصابات موالية لصدام حسين، ولم تذكر – أو ربما لم تشأ أن تصدق – أن الأمر من تدبير مقاومة عراقية

سريعة ومبكرة[1]. والحقيقة أن الإنكار الأميركي الرسمي والإعلامي لوجود مقاومة عراقية تواصل عدة أسابيع، وجرى وصف الهجمات المسلحة بأنها عمليات شبه انتحارية يائسة، يقوم بها بعض المسلحين من "بقايا جيش النظام". وكان من بين التفسيرات الرسمية لما يحدث ما نقلته شبكة (CNN) عن قائد إحدى وحدات المارينز من قوله إن "بعض قواته المنتشرة في ضواحي بغداد تتعرض لإطلاق نار متقطع، إضافة إلى مواجهات محدودة من عصابات موالية لصدام"[2].

كان منطلق وسائل الإعلام الغربية في عدم الاعتراف بولادة المقاومة في هذا الوقت المبكر بعد احتلال بغداد، هو أن العمليات العسكرية لم تكن قد انتهت رسميًّا بعد في ذلك الوقت. كما أن غالبية القيادة العراقية العسكرية منها والمدنية كانت قد اختفت. ومن المحتمل جدًّا أنها كانت ما تزال بحسب التقديرات الأميركية تدير عمليات عسكرية منفردة محدودة ضد القوات الأميركية، كنوع من الانتقام أو إثبات الوجود. وفي واقع الأمر، لم تكن الولايات المتحدة آنذاك في وارد الاعتراف بوجود رفض شعبي عراقي للاحتلال (أو حتى تصور ذلك)، وهي التي واصلت الادعاء باستعداد العراقيين لاستقبال القوات الأميركية بالورود.

لكن هذه القناعة تغيرت بعدما أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش من على متن حاملة الطائرات الأميركية "يو أس أس إبراهام لنكولن"، يوم الأول من أيار/ مايو 2003، عن "انتهاء العمليات العسكرية في العراق"، بتحقيق "انتصار كبير". وقبله بيوم واحد كان وزير دفاعه دونالد رامسفيلد، قد وجه "كلمة إلى العراقيين"، تحدث فيها بثقة عن "إنجاز تحرير

---

1 أعلن الجيش الأميركي عن مقتل كل من الجندي تيري هيمنغواي (39 عامًا)، والعريف جيفري إدوارد بور، يوم العاشر من نيسان/ أبريل 2003، في هجومين مسلحين منفصلين في بغداد، راجع للمعلومات حول الجنديين القتيلين كلًّا من الموقعين الإلكترونيين:

(https://goo.gl/tcusf8), (https://goo.gl/mzi28n)

2 نصير محمد، المقاومة العراقية: الواقع والمشاهد المستقبلية، في: **الاحتلال الأميركي للعراق صوره ومصائره**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 205.

الشعب العراقي"، وأطلق فيها وعودًا مختلفة عن توفير الغذاء والماء والكهرباء وتحقيق الأمن، على نحو أفضل مما كان في ظل "النظام القديم".

كان إعلان الرئيس بوش حدثًا تقويميًّا مهمًّا في تسلسل وقائع مشروع الاحتلال من النواحي السياسية والدعائية والقانونية. فقد تعاملت معه وسائل الإعلام ودوائر القرار الأميركي بجدية كما يفترض، وتوقعت أن تتوقف المواجهات العسكرية بعده، على اعتبار أن الرئيس لم يكن ليتحدث تحت شعار "المهمة أنجزت"، إلا إن كانت قوات الاحتلال في العراق قد تأكدت من تصفية "الجيوب المسلحة"، أو "فلول جيش النظام السابق"، أو "العصابات الموالية لصدام"، كما دأبت على وصفها خلال الأسابيع التي تلت "سقوط بغداد". لكن ذلك لم يحدث، وسرعان ما تبين أن واشنطن كانت منفصلة عن وقائع الأحداث في العراق، وأن إعلان الرئيس الأميركي لم يكن له أي صدى على الأرض.

الامتداد السريع

خلال الأسابيع الثلاثة التي فصلت بين سيطرة قوات الاحتلال على بغداد، حينما تم الإعلان الرسمي عن سقوط النظام السابق في 9 نيسان/ أبريل 2003، وبين خطاب الرئيس بوش، سقط 22 قتيلًا بين صفوف القوات الأميركية وعدد كبير من الجرحى، بحسب البيانات الرسمية الأميركية، في هجمات مسلحة تركزت في بغداد، وشملت أيضًا كلًا من تكريت في شمال العاصمة والكوت في جنوبها. ويرجح باحثون ميدانيون وجود عمليات مسلحة أخرى أكدها شهود عيان، ولم تعلن عنها قوات الاحتلال[1].

وبغض النظر عن الفرق الزمني في توثيق موعد انطلاق المقاومة العراقية، في 10 نيسان/ أبريل، بحسب البداية الفعلية للعمليات المسلحة ضد القوات الأميركية، أو بين الأول من أيار/ مايو، بحسب تقويم وسائل الإعلام ومراكز الدراسات الأميركية، فإن مقاومة الاحتلال الأميركي ولدت مبكرًا في جميع الأحوال، وعبأت لنفسها مصادر القوة، واتخذت قرار القتال منذ أن تبدى سقوط بغداد الوشيك مع معركة المطار في 5 نيسان/ أبريل،

---

1 للتفاصيل بشأن الهجمات المسلحة للمقاومة العراقية، راجع: وليد الزبيدي، **البركان: قصة انطلاق المقاومة العراقية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص79 وما بعدها.

ولم يكن لاستراتيجية الصدمة والرعب تأثير كبير أو جدي في هذه الإرادة. ولذلك كان الاستيلاء على مستودعات الأسلحة والذخائر في معسكرات الجيش يوم 9 نيسان/ أبريل جزءًا من سياق قرار المقاومة، الذي اتخذه أفراد عاديون، انضم إليهم لاحقًا ضباط الجيش العراقي (السابق) ومنتسبوه، ولا سيما بعد قرار حل الجيش في أواسط أيار/ مايو 2003.

ولعل في "الاستعداد" المبكر للمقاومة ما يفسر حضورها السريع في المواجهة مع قوات الاحتلال، وتوفرها على أسلحة وعتاد وقدرات تنظيمية وقتالية جيدة، وضبط عال واستقطاب واسع لفئات عديدة من العراقيين. وقد قادت هؤلاء الفطرة والروح الوطنية، والاستعداد للعمل ضمن جماعة، فضلًا عن معرفة باستخدام السلاح يمتلكها معظم العراقيين، بحكم تنشئة عسكرية اعتمدها نظام حكم حزب البعث، وتقاليد اجتماعية في الضواحي والأرياف تتعامل مع السلاح بوصفه سياقًا لهيبة القبيلة أو الأفراد.

ظهرت المقاومة من دون استعداد تنظيمي من أي طرف كان. ولم يكن بين معظم العمليات المسلحة التي وقعت في الأسابيع الأولى بعد الاحتلال رابط تنظيمي أو تنسيقي، بل هي أشبه بمبادرة يقوم بها أحدهم ليتبعها بعد ذلك ولادة "نمط" من العمليات، ينتشر ليصبح بعد حين ظاهرة تستقطب المزيد من المتطوعين والمبادرين، وما يلبث هؤلاء أن يكيفوا شكل عملياتهم وأساليبها بحسب الظروف والأوضاع الميدانية. وقد اعتمدت المقاومة "أسلوب المجموعات المتفرقة التي تظهر تحت عناوين ومسميات مختلفة، أو تعمل ضمن حدود سكانية ومناطق جغرافية معينة، أو التي تعتمد على مبدأ التنظيم التسلسلي (الخيطي)، لمواجهة محاولات الخرق الأمني، أو لتجنب ضربات مباشرة من قوات الاحتلال"[1].

استقطب الرعيل الأول من المقاومين المزيد من المقاتلين، وتحول الجهد المبادر إلى تجمع كبير، فيه الكثير من إمكانيات العمل المسلح باستثناء القيادة والإطار التنظيمي، وكان هذا شكلًا جديدًا من نظم المقاومة على الصعيد العالمي، وهو أن تتوفر القواعد التي تختار من بينها قيادات تتولى شؤونها، وتهيئ لها فرصًا تنظيميةً وإعلاميةً. وكان هذا مما ميّز المقاومة العراقية.

---

1 نصير محمد، مصدر سابق، ص 206.

وقد مثّلت مسألة القيادة على الدوام سياقًا أساسيًّا يتدخل فيه حتى البناء الهرمي بمرجعيته القبلية أو الدينية. وهكذا كان القائد أو القيادة يوفر البيئة والشروط لبناء الكيان السياسي أو التنظيمي. فضلًا عن أن الصراعات حول القيادة شكلت في كثير من التجارب العراقية (والعالمية) سمة ملازمة نسبيًّا للعمل السياسي. لكن الأمر كان مختلفًا في حالة المقاومة العراقية؛ إذ لم تشهد فصائلها صراعًا على المواقع القيادية، بل إن المقاومين هم من اختاروا قياداتهم، من بين من وجدوا فيه القدرة على إدارة شؤونهم وتنظيم علاقتهم بوسائل الإعلام، ولا سيما الفضائيات التي بدأت مكاتبها في بغداد خلال الأشهر اللاحقة بتلقي أشرطة مصورة للعمليات المسلحة من "مجهولين"، مثلت تطورًا مهمًّا كشف عن حضور المقاومة العراقية كمتغير جديد وفاعل في المعادلة العراقية.

وقد كان هذا النمط من "نكران الذات" من بين أهم أسباب بقاء المقاومين، عمومًا، جنودًا مجهولين. إذ لم تظهر في كل ما كتب حول المقاومة العراقية من دراسات وحتى من بحوث ميدانية، أسماء بعينها لتكون مميزة عن سواها في العمل المقاوم، بل إن التوثيق التاريخي لم يحتفظ البتة بأسماء قتلى المقاومة، ولا سيما السابقون منهم. وفي هذا تميزت المقاومة العراقية حتى عن مثيلاتها عربيًّا وعالميًّا؛ فللمقاومة الفلسطينية والجزائرية والمصرية (في حرب السويس)، وكذلك لتجارب المقاومة العالمية المهمة في فيتنام وكوبا وأميركا اللاتينية وأفريقيا وإيرلندا الشمالية وفرنسا (خلال الحرب العالمية الثانية)، قادة وأبطال ورموز، وهو ما لم يحصل بالنسبة إلى المقاومة العراقية.

وبطبيعة الحال، قد يكون للجانب الأمني اعتبار خاص في ذلك الكتمان، في ظل وجود قوة احتلال أو سلطة موالية لها، أو حتى لتجنب محاولات الانتقام الأميركية. لكن كل هذه الاعتبارات ليست كافية لتبرير غياب أي توثيق أو إفراز لرموز قيادية؛ فالأمر يكاد يكون مطلقًا، حتى بالنسبة إلى القتلى. بل إن كثيرًا من المقاومين لا سيما في القرى كانوا ينفذون عمليات مسلحة في محيطهم الجغرافي، حتى من دون معرفة عوائلهم ولو من باب الفخر، في بيئة سكانية تحترم المقاومة وتدعمها. ويشمل الأمر معارك مهمة خاضتها المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال، مثل معركة الفلوجة الأولى (نيسان/ أبريل 2004)، ورشحت عنها

أساطير وحكايات، لكنها لم تقدم "أبطالًا" بعينهم من بين المقاومين إلا على نحو محدود. وكل ما تردد وشاع ووثق، تعلق على الأغلب بالأفعال لا بمن قام بها، وهو أمر ساد المراحل والمعارك اللاحقة للمقاومة.

إن التفسير الأساسي لهذه الظاهرة يتعلق بما ساد حركة المقاومة العراقية من هاجس عام بأن هذا الجهد منزه عن كل هوى مادي أو سياسي. وكانت من التجارب الإنسانية القليلة التي تشهد تجردًا عامًّا شمل غالبية المقاومين، بل إن ظاهرة "التجرد" هذه ضغطت حتى على شخصيات انخرطت في المقاومة، ثم غادرتها لتضع قدمًا في العملية السياسية أو تتعاون معها، لكنها لم تجرؤ على الادعاء بالقيام بـ "بطولات"، سواء كانت صحيحة أم لا؛ بسبب هذا "النمط" الذي وسم المقاومة العراقية، فضلًا بالطبع عن التحسّب من أعمال انتقامية من جانب الولايات المتحدة.

وهناك جزء من أسباب هذه الظاهرة يتعلق بالحملات الإعلامية والسياسية والقانونية، التي تلاحق كل من يعرف على أنه من بين رجال المقاومة أو قادتها. فهؤلاء، برغم قلتهم، كانوا يعاملون بوصفهم "إرهابيين"، ويخضعون لملاحقة أمنية وعقوبات قانونية، ويضطرون إلى الهرب والتخفي داخل العراق أو خارجه، ومن ثم تضيع ذكراهم أو تتشوه. وحتى في حالات البحث الميداني في تاريخ المقاومة العراقية، لم يتصد الباحثون مهما كانت توجهاتهم لهويات أعضائها أو قادتها؛ لأنهم لم يجدوا خيوطًا كاملة تقود إلى معلومات حول ذلك، فتعاملوا معها بوصفها الحقيقي، كظاهرة اجتماعية وليس كمنجز فردي أو حزبي أو فصائلي.

وتجاوزت هذه الظاهرة الأفراد المقاومين إلى عناوين الفصائل ذاتها، لا سيما في مراحلها الأولى التي امتدت إلى نهاية عام 2003 تقريبًا؛ حيث كانت البيانات الخاصة بعمليات المقاومة تصدر من جهات عديدة مثل: "سرايا المقاومة العراقية"، و"جيش محمد"، و"كتائب العودة"، و"مجاميع الفاروق"، و"مجاميع الحسين"، و"حركة الجهاد العراقية"، و"سرايا الجهاد"، و"الشباب المسلم"، و"كتائب صلاح الدين"، و"الجماعة الجهادية السلفية"،

و"منظمة ذو الفقار في بعقوبة"، و"مجاهدو حديثة"، وغيرها. وكثير من هذه العناوين أو ربما جميعها كانت تختفي بعد بيان واحد أو بضع بيانات، لتظهر عناوين لفصائل جديدة[1].

مثلث الموت

تفاجأت المقاومة العراقية بقدرتها على الإنجاز، ومواجهة المارينز الذين طالما قدمتهم هوليوود على نحو أسطوري، حتى خال البعض أن الجندي الأميركي لم يكن قابلًا للموت أو الإصابة.

حققت المقاومة العراقية في شهورها الأولى إنجازات مهمة، كان من أبرزها على الإطلاق منع الاحتلال من الشعور بالنصر، وإجباره على إدارة شؤون العراق المحتل تحت الضغط والتهديد. واضطرت الولايات المتحدة مع هذا الخطر إلى الإبقاء على نحو 150 ألف جندي أميركي في العراق. وبعد تزايد أعداد نعوش القتلى من الجنود الأميركيين العائدة من العراق، بدأت الدوائر الإعلامية والسياسية الأميركية بطرح تساؤلات عما إذا كان الرئيس بوش قد استعجل في إعلان "النصر". وقد كتب أنتوني كوردسمان فيها بعد دراسته الطويلة عن الوضع في العراق مفتتحًا إياها بالقول: "إن ظهور التمرد في العراق أصبح حربًا بعد الحرب"[2].

ومع نهاية عام 2003، كانت المقاومة العراقية، قد ترسخت كواقع حال، في صراع دام مع قوات الاحتلال الأميركي. ورغم أنها حافظت على كثير من سماتها التي طبعتها منذ ولادتها فإنها أصبحت أشدّ تنظيمًا ودقة في عملياتها، واندمج العدد الكبير من المجاميع في فصائل محدودة لكنها واسعة، وذات قدرات تنظيمية منضبطة وهرم قيادي وتشكيلات شبه عسكرية. وقد حافظت ساحة عملياتها تقريبًا على ثباتها، وتراوحت ما بين العاصمة بغداد وحزامها، وامتداداتها شرقًا في محافظة ديالى، وغربًا في الأنبار، وجنوبًا في مناطق شمال بابل، وشمالًا في محافظات صلاح الدين وكركوك ونينوى.

---

1 المصدر السابق، نفس الصفحة

2 Anthony H. Cordesman, Iraq's Evolving Insurgency and the Risk of Civil War, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2007.

تتميز تضاريس هذه المحافظات وطابعها السكاني بتنوع كبير؛ فمحافظة ديالى تتميز بكثافة زراعية وتنوع قبلي واختلاط مذهبي وعرقي؛ حيث يعيش فيها عرب شيعة وسنة، مع أغلبية سنية، إلى جانب كرد وعدد أقل من التركمان لاسيما في مدنها الشمالية الشرقية. ولهذه المحافظة شريط حدودي طويل مع إيران، وتعد أقصر طريق بين الجارة الشرقية الصعبة وبغداد. أما محافظة الأنبار فهي محافظة واسعة تمتد على نحو ثلث مساحة العراق، ولها حدود مع ثلاث دول (سورية والأردن والسعودية)، مع وجود سكاني يتمركز خصوصًا على ضفتي نهر الفرات الذي يشطر المحافظة إلى نصفين، في حين تتميز الصحراء مترامية الأطراف لهذه المحافظة بتضاريس معقدة ووديان عميقة، من بينها وادي حوران الممتد إلى الشام. وغالبية سكان الأنبار هم من العرب السنة، ومن خلفيات قبلية متقاربة على الأغلب، وكل مدنهم تميل إلى المحافظة مع طابع ريفي بدوي محافظ أو متدين.

أما حزام بغداد فهو ذو طابع سكاني سني على الأغلب من جهاته الأربع، ويمتد جنوبًا ليشمل مدنًا مختلفة في شمال محافظة بابل، يشقها الطريق الوحيد بين بغداد ومدن جنوب العراق، ومنها المدن المقدسة لدى الشيعة مثل النجف وكربلاء. وإلى الشمال من العاصمة مباشرة تبدأ حدود محافظة صلاح الدين ذات الأغلبية السنية مع وجود شيعي في مدن مثل بلد والدجيل. في حين يبرز في مدينة سامراء (عاصمة الدولة العباسية لنحو 60 عامًا) بسكانها السنة، مرقدها الشهير المقدس لدى الشيعة الاثني عشرية، ويضم قبري كل من الإمام العاشر (علي الهادي) وابنه الإمام الحادي عشر (الحسن العسكري)، فضلًا عن القبو الذي يؤمن الشيعة بأنه موقع "الغيبة الكبرى" للإمام الثاني عشر والأخير في سلسلة الإمامة (محمد المهدي). وتقع إلى الشمال من سامراء مدينة تكريت، التي ولد الرئيس الراحل صدام حسين في إحدى قراها.

وإلى الشمال تقع محافظة كركوك التي عرفت أول بئر نفطية في العراق في عام 1927، وتتميز بتنوع سكاني واسع وتنازع طويل على الأغلبية ما زال قائمًا حتى اليوم، حيث ما زال من الصعب الركون إلى إحصاء حديث دقيق حول النسب السكانية بين العرب والأكراد والتركمان. وفي هذه المحافظة بلدات بأغلبية عربية سنية كانت بيئة حاضنة قوية للمقاومة .

أما نينوى فهي أكبر محافظات العراق من حيث الكثافة السكانية بعد بغداد، وتتميز بتمركز عربي سني في عاصمتها الموصل، التي طالما عرفت بأنها تضم أكبر عدد من ضباط الجيش العراقي "السابق"، ومدن وبلدات مسيحية وتركمانية وإيزيدية، وتحيط به من الغرب والجنوب قبائل عربية متعددة. وجميع هذه المحافظات تترابط مع بعضها جغرافيًّا عبر طرق رسمية أو غير رسمية؛ مما جعل محاولات عزلها صعبة وغير ممكنة.

لقد كان لهذا التنوع الجغرافي والسكاني أثر كبير في منح المقاومة فرص كبيرة لاستقطاب السكان، وتوفير زخم بشري كان يتزايد باستمرار مع كل نجاح جديد ضد قوات الاحتلال. كما كان يعطي المقاومين فرصة التنقل بين المدن والمحافظات الخمس، فضلًا عن استخدام تضاريسها للتخفي أو تخزين الأسلحة. وقد درجت سلطة الاحتلال الأميركي والإعلام الدولي على تسمية هذه المناطق "المثلث السني" أو "مثلث الموت".

مفترق الفلوجة

خلال عام 2004، صارت عناوين فصائل المقاومة أشدّ وضوحًا وانتشارًا بين السكان، "وبعد أن كانت عملياتها خلال عام 2003، تعتمد على الوحدات والخلايا الصغيرة التي تقوم بعملية تفجير أو قذف صاروخي أو تعرض بالأسلحة الخفيفة، فإنها انتقلت إلى تحديد أهدافها واختيار ساحة المعركة ونقطة الهجوم المؤثرة، ودخلت في إطار المواجهات الواسعة مع قوات الاحتلال، وبدأ السكان يشاهدون سرايا المقاومة بكل أسلحتها وأجهزة اتصالاتها تتحرك عند المواجهات [...]. وكانت الموازنة بين أسلوب حروب الأنصار التي تعتمد على الوحدات الصغيرة والضربات السريعة والاختفاء والتواري المباشر، وبين الجبهات القتالية الواسعة قد أعطت المقاومة قدرة على إشغال أكبر عدد من القوات الأميركية في تلك المواجهات، في الوقت الذي استمرت فيه عناصر المقاومة بنصب الكمائن لخطوط الإمدادات وبشكل خاص إمدادات الذخيرة والوقود، وضرب المعسكرات وأماكن التحشد"[1].

---

1 نصير محمد، مصدر سابق، ص210-211.

وارتبط هذا التقدم في الجهود والتكتيكات الميدانية للمقاومة مع إنجازات مهمة في تطوير القدرات العسكرية، تضمنت تصنيع قنابل محلية، ومنها القنابل التي باتت تسمى "قنابل جانب الطريق"، وأصبحت السلاح المفضل ضد القوات الأميركية. كما جرى تطوير قذائف المدفعية الثقيلة إلى قنبلة مبتكرة قادرة على اختراق أثقل العجلات العسكرية الأميركية. وبحلول نهاية عام 2005، كانت المتفجرات المصنوعة محليًّا قد قتلت عددًا من الجنود الأميركيين في العراق فاق عدد قتلى إطلاق النار أو أي مسبب آخر[1].

لكن العلامة الفارقة في سجل المقاومة العراقية وصورتها تمثل في معركة الفلوجة في نيسان/ أبريل 2004؛ إذ كانت أول وأهم معركة طويلة وواسعة تخوضها المقاومة كتشكيلات قتالية مدافعة عن بقعة جغرافية محددة، بمواجهة جحافل قتالية أميركية مدرعة.

بدأت قوات المارينز محاصرة مدينة الفلوجة (50 كيلو مترًا غربي بغداد) يوم 4 نيسان/ أبريل 2004، بعد بضعة أيام من تعرض أربعة من المتعاقدين الأميركيين في شركة بلاك ووتر الأمنية إلى كمين مسلح في قلب المدينة؛ أدى إلى مقتلهم وتعليق جثثهم على الجسر الحديدي القديم على نهر الفرات. تسبب الحادث في صدمة لقوات الاحتلال، وحينها سارع مارك كيميت نائب مدير العمليات العسكرية الأميركية في العراق إلى التهديد برد ساحق قائلًا: "سنهدئ تلك المدينة".

كانت الفلوجة تمثل مشكلة للقوات الأميركية منذ بداية الاحتلال؛ فرغم أن الأميركيين دخلوها مثل معظم مدن الأنبار بعد سقوط بغداد بلا قتال، فإن سوء الإدارة الأميركية تسبب مبكرًا في اختلاق عداوة شديدة مع سكانها شديدي المحافظة. ففي يوم 28 نيسان/ أبريل 2003، تظاهر نحو 200 شخص من سكان المدينة احتجاجًا على استخدام قوة أميركية لمدرسة بنات وسط الأحياء السكنية قاعدة لهم، مطالبين بخروج الوحدة الأميركية إلى مكان بعيد عن منازل السكان وإعادة افتتاح المدرسة. واجه الجنود الأميركيون المظاهرة بإطلاق نار كثيف تسبب في مقتل 17 شخصًا وإصابة نحو 70 آخرين. وبعد يومين خرجت

---

1 بيتر و. غالبريث، **نهاية العراق**، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، 2007، ص 210.

مظاهرة ثانية تندد بالاحتلال، واجهتها القوات الأميركية بمزيد من إطلاق النار؛ ما تسبب في مقتل ثلاثة من المدنيين.

كانت الحادثتان كافيتين لخلق احتقان شديد بين السكان الناقمين في الأصل على الاحتلال؛ فتحولت المدينة سريعًا ومبكرًا إلى بيئة حاضنة قوية للمقاومة، وأنتجت عناصر أساسية وقيادية لها على امتداد السنوات اللاحقة، ونفذت العديد من الهجمات المسلحة، كان أكثرها خطرًا يوم 12 شباط/ فبراير 2004، حينما هاجم عناصر من المقاومة بقذائف الـ(RBG) قافلة عسكرية، دخلت الفلوجة وهي تحمل الجنرال جون أبو زيد قائد القيادة الأميركية الوسطى، والجنرال تشارلز وراناك قائد الفرقة 82 المحمولة جوًّا. لم يصب أبو زيد في تلك العملية، لكن الحادث وجه إنذارًا قويًّا لقوات الاحتلال بخطر المقاومة التي تمكنت من معرفة معلومة مرور موكب أكبر قائد عسكري أميركي في الشرق الأوسط ووسط آسيا، وذلك بعد أن اخترقت جهاز الشرطة الذي دربه الأميركيون. وعلى الأثر، بدأت حملة أمنية واسعة شملت تغييرات كبيرة في الأجهزة الأمنية؛ ما زاد من حالة الاحتقان في المدينة[1].

ورغم أن قوات الاحتلال شعرت بتحد بعيد بسبب طريقة قتل مقاولي بلاك ووتر، واعتبرت الحادث سببًا مباشرًا للهجوم على الفلوجة، بسبب ما تضمنه أسلوب قتل المقاولين الأربعة من إهانة مباشرة للولايات المتحدة وهيبة القوات الأميركية؛ فإن الخلفيات الخاصة بالعلاقة بالمدينة، ولاسيما عملية الهجوم على موكب الجنرال أبي زيد كانت مؤثرة بدورها في ذلك القرار.

هاجم الأميركيون الفلوجة يوم 5 نيسان/ أبريل بقوة شملت أكثر من 2000 جندي من المارينز، مدعومين بمقاتلات من طراز (F15) ومروحيات كوبرا ومدفعية ثقيلة. دامت المعركة 26 يومًا، فشلت خلالها القوات المهاجمة من السيطرة على المدينة، رغم أن القصف الأميركي العنيف تسبب في دمار كبير ومقتل أكثر من 600 مدني غالبيتهم من النساء والأطفال، وأقل من 200 من مقاتلي المقاومة، واعترفت قوات الاحتلال بمقتل 27 جنديًّا.

---

1 James Conachy, Attack on Fallujah police highlights lack of US control in Iraq, World Socialist Web Site, 23 February 2004: https://goo.gl/QrX1yd

انتهت معركة الفلوجة رسميًا في الأول من أيار/ مايو بعد وساطات قامت بها شخصيات من الحزب الإسلامي بطلب من الأميركيين، وانتهت بانسحاب القوات الأميركية، وتشكيل وحدة قتالية باسم "لواء الفلوجة" مؤلفة من قوات شرطة من أهالي المدينة تتولى المهمات الأمنية، وتعيين قائمقام اختاره المقاومون.

وضعت معركة الفلوجة خطوطًا فاصلة كثيرة بين ما سبقها وما تلاها من أحداث ووقائع:

* فهي كسرت هيبة قوات الاحتلال على نحو أصاب جوهر السمعة القتالية للقوات الأميركية وأبرز وحداتها القتالية وهي قوات مشاة البحرية (المارينز)، التي لم تتمكن من حسم معركة ضد مقاتلين بأسلحة غير ثقيلة، في مدينة لا تزيد مساحتها على 30 كيلومترًا مربعًا.

* هاجمت القوات الأميركية الفلوجة، في محاولة "تأديب" المدينة المتمردة التي حاول المقاتلون فيها اغتيال أهم قائد عسكري أميركي، ثم قتلوا عناصر بلاك ووتر بطريقة قاسية، لكن الفشل فرض هزيمة مركبة منحت المقاومة في كل أنحاء العراق ثقة كبيرة بنفسها وقدراتها.

* فرضت نتائج المعركة واقعًا ميدانيًا جديدًا في الفلوجة؛ فالمقاومون فرضوا شروطهم في المفاوضات. وبعد تلك المعركة سيطروا عمليًا على المدينة التي صارت ملاذًا آمنًا لهم، برغم وجود معسكر أميركي على مقربة من المدينة.

* كان المناخ الآمن الذي هيأته نتيجة معركة الفلوجة للمقاومين سببًا مباشرًا لبدء أول تنسيق من نوعه مع جماعة التوحيد والجهاد المرتبطة بالقاعدة، من خلال "مجلس شورى المجاهدين"، لكن هذا التنسيق انتهى بعد أقل من خمسة أشهر بسبب الخلافات الجوهرية حول الأهداف والأساليب بين الطرفين.

ولم ينس الأميركيون البتة ما حصل في تلك المعركة، كما أن جملة التطورات اللاحقة لم تكن مما يمكن تجاوزه. ولذلك حرصت القوات الأميركية على إعادة الكرة مع الفلوجة

في معركة استعدت لها جيدًا هذه المرة، وهو ما حصل في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، حينما بدأت القوات الأميركية معركة الفلوجة الثانية، أو كما أسمتها "عملية الفجر"، بقوة أكبر بكثير مما حصل في المعركة الأولى. وذكرت تقارير صحافية عديدة أن الحجم الإجمالي لقوات التحالف راوح بين 10000 و15000 فرد. وكان عنصر الهجوم الفعلي يتألف من نحو 6000 جندي أميركي في أربع كتائب من المارينز وكتيبتين آليتين، معززين بنحو 2000 جندي عراقي، تدعمها الطائرات وعدد من كتائب المدفعية البحرية والجيش[1].

استخدم الأميركيون في الهجوم الجديد قوة نارية كبيرة، تضمنت نحو ألف قذيفة مدفعية ثقيلة، والعديد من صواريخ الطائرات شديدة الانفجار. كما وُجهت إلى القوات الأميركية بحسب شهادات موثقة من جنود أميركيين وأطباء عراقيين وصحفيين دوليين تهم استخدام قنابل الفوسفور الأبيض المحرمة دوليًّا. وقد أسفر الهجوم عن تدمير 10 آلاف مبنى، منها مستشفيات ومساجد، ومقتل المئات من السكان والمقاتلين وإصابة آلاف آخرين بجروح بالغة. كما تعرض أكثر من 100 ألف من سكان المدينة للتهجير، في حين قُتل في العملية أكثر من 70 جنديًّا أميركيًّا[2]، وتلقت فصائل المقاومة في المدينة ضربة موجعة؛ بسبب تدمير مقراتها ومستودعات الأسلحة المتعددة التابعة لها، فضلًا عن خسارتها المدينة كملاذ آمن ونقطة قيادة وسيطرة.

استخدمت القوات الأميركية في معركة الفلوجة الثانية تكتيكات عسكرية، شبيهة بتلك التي استخدمتها القوات الإسرائيلية في هجماتها في لبنان والضفة الغربية وغزة. "ويشير العديد من المصادر إلى أن ضباط من الجيش الأميركي درسوا التكتيكات الإسرائيلية في حروب المدن، كما في القدس عام 1967، وبيروت في عام 1982، وجنين في عام 2002، واعتبروها متطورة وفعالة، رغم أنها كانت تتضمن الاستعداد لإصابة عدد كبير من الضحايا المدنيين"[3].

---

1 Jonathan F. Keiler, Who Won the Battle of Fallujah? The Naval Institute, Military.com, January 2005: https://goo.gl/FKtV89

2 Fallujah: The Hidden Massacre, on the U.S. Use of Napalm-Like White hosphorus Bombs, Democracy Now (Independent Global News), November 08 2005.

3 Jonathan F. Keiler.

الرقم الصعب

برغم الضربة القاسية للمقاومة في معركة الفلوجة الثانية، فإن المقاومة كانت في حقيقتها أوسع انتشارًا وديناميكية من التأثر بنتائج معركة واحدة. فقد كانت الفصائل تمتد على امتداد مدن الأنبار، وتنتشر بقوة في بغداد ومحافظات أخرى عديدة، ولها مقومات قوة متمثلة في عناصر قتالية تتزايد كل يوم مع انخراط مزيد من العراقيين لا سيما ضباط الجيش السابق وجنوده.

ومع احتفاظها بكم كبير من الأسلحة والعتاد، فقد واصلت هذه الفصائل تطوير تكتيكاتها القتالية والذخائر المستخدمة وبنائها التنظيمي، وأصبحت أكثر قابلية للتعاون، سواء تحت قيادة واحدة أو بتنسيق تفصيلي بين الفصائل، ولم يكن للمرجعية السياسية أو الفكرية دور جوهري في الوحدة أو التعاون الفصائلي، وهكذا كان يمكن أن تضم بعض الفصائل مقاتلين من مرجعيات دينية صوفية وسلفية وإخوانية، إلى جانب بعثيين وضباط سابقين، ومهندسين وفنيين سابقين في مجال التصنيع العسكري، من غير أن يكون للاختلاف الفكري الذي قد يكون واسعًا وحقيقيًّا تأثير في الجهد التنظيمي أو هيكلية القيادة والسيطرة، في أغلب الأحيان، وحتى الخلافات التي كانت تظهر داخل الفصائل أو بينها، كانت تنتهي عادة إما بالتصالح وإما بانشقاق سلمي من غير مواجهات مسلحة، ولم يجر تسجيل أي خلاف علني داخل المقاومة العراقية انتهى بصراع مسلح.

منح هذا النمط للمقاومة مرونة ميدانية عالية، وقدرة على تنويع مصادر القدرة وتوزيع المهمات بين عناصرها حسب التخصص والخبرات، وهو ما كان له أثر بليغ في تطور قدراتها القتالية نوعيًّا وكميًّا، وهيأ لها أن تبني هيبة وسيطرة على الشارع فاقت قدرة أجهزة الشرطة والحرس الوطني حديثة التكوين.

وخلال هذه الفترة، برزت في الميدان فصائل كبيرة وقوية تتمتع بقدرات لوجستية وتنظيمية عالية، وقدرة على اختيار الأهداف وإيقاع خسائر كبيرة بقوات الاحتلال، وكان من أبرز هذه الفصائل: "كتائب ثورة العشرين"، و"الجيش الإسلامي"، و"أنصار الإسلام"، و"جيش الراشدين"، و"جيش المجاهدين"، و"جيش الفاتحين"، و"جيش رجال الطريقة

النقشبندية". وكان مما ساعد في تطور قدرات هذه الفصائل على تحقيق أكبر قدر من النجاح، أنها لم تشهد حالة اقتتال داخلي فيما بينها، حتى مع حقيقة عملها في مساحات جغرافية مشتركة في كثير من الأحيان، وهي ظاهرة ربما تكون نادرة أو على الأقل غير شائعة في تجارب حركات المقاومة أو التمرد الداخلي الذي تمارسه فصائل متعددة. وقد يكون غياب الدعم الخارجي للمقاومة العراقية أحد الأسباب التي أدت إلى هذا الظاهرة، حيث عمل الجميع على وفق هدف وطني مشترك، من دون ضغوط أو أجندات خارجية، رغم أن ذلك كان له، في المقابل، ثمن تمثل في قلة الموارد المالية للمقاومة الذي ستظهر آثاره لاحقًا.

كما كان من بين الأسباب الأخرى التي منعت التقاتل الداخلي بين الفصائل أنها اتفقت جميعًا على التركيز على هدف رئيس يتمثل في مقاومة الاحتلال، وامتنعت عن إعلان برامج سياسية أو فكرية، كي لا تدخل في تفاصيل خلافية يمكن أن تعرقل ذلك الهدف. وهذا يفسر التعاون والتداخل التنظيمي والعملياتي بين أفراد يحملون مرجعيات فكرية وسياسية متعددة، حتى في إطار المرجعيات الدينية الإسلامية التي قد تختلف فيما بينها اختلافًا كبيرًا.

في عام 2005، كانت المقاومة قد أصبحت رقمًا صعبًا لا يمكن تخطيه في المعادلة العراقية، لا سيما بسبب سلوكها المنضبط اجتماعيًا، ونهجها "الوطني" المختلف جوهريًا عن فكر التنظيمات المتطرفة الأجنبية، وأبرزها تنظيم القاعدة، وعدم ضمها مقاتلين من غير العراقيين، ورفضها الطائفية، بل تعاونها العسكري مع جيش المهدي التابع للتيار الصدري "الشيعي" في معركة النجف ضد القوات الأميركية (آب/ أغسطس 2004). وبسبب ذلك، مثلت المقاومة أملًا وطنيًا لكل العراقيين من غير المنخرطين في شبكة مصالح مع قوات الاحتلال، ويشمل ذلك مسؤولين سياسيين ورسميين وعناصر في قوات الأمن.

وفي شباط/ فبراير 2006 أصدرت مجموعة الأزمات الدولية تقريرًا استند إلى دراسة ميدانية قالت[1]: "تقاتل الولايات المتحدة في العراق عددًا تكاد لا تعرفه، وقد استند وصفها لهذا العدد إلى تقديرات أولية وعامة (صداميون، فاشيون إسلاميون، وما شابه)

---

1 International Crises Group, In Their Own Words: Reading The Iraqi Insurgency, Middle East Report N°50 – 15 February 2006.

ليس لها شبه يذكر بالواقع. هناك هيمنة متزايدة على حركة التمرد من قبل مجموعات قليلة تستخدم وسائل اتصال متطورة، لم تعد هذه المجموعات ظاهرة مبعثرة وغريبة وتعمها الفوضى. المجموعات ذات تنظيم جيد وتصدر مطبوعات منتظمة، وتستجيب بسرعة هائلة للتطورات السياسية، وتبدو مركزية السيطرة على نحو يثير الدهشة. وهناك تقارب تدريجي حول خطاب وممارسات أكثر اتحادًا. وحول هيمنة عربية سنية قبل عام مضى، كانت المجموعات تبدو منقسمة حول الأيديولوجية والممارسات، ولكن تم تسوية معظم النقاط الخلافية من خلال الالتقاء حول الشريعة الإسلامية السنية وحول مظالم العرب السنة.

لم تضع حركات التمرد حتى الآن برنامجًا سياسيًّا واضحًا أو رؤية طويلة المدى. ويعترف المتمردون بأنه نظرًا إلى تركيزهم على العمليات قد يكون من المبكر الآن وضع برنامج سياسي، وقد يثير مفاهيم تقسيمية. وتنطلق ثقة حركة التمرد بتحقيق النصر من اقتناع بأن شرعية الجهاد أصبحت الآن أبعد من أي شكوك، وأن المؤسسات التي أقامها الاحتلال هشة ولا سبيل إلى جعلها شرعية، وأن حرب الاستنزاف ضد قوات الولايات المتحدة تحرز نجاحًا.

إن بروز حركة تمرد أشدّ ثقة بنفسها وأفضل تنظيمًا وتنسيقًا، وأكثر وعيًا بأهمية المعلومات، وتتجاوب بصورة متزايدة مع الرأي عام للعرب السنة، ينطوي على دلالات عميقة لصانعي السياسية. إن مجرد تمكن حركات المقاومة من البقاء، بل الازدهار رغم التفوق عليها عددًا وعدة، يشير إلى أن هناك حدودًا لما تستطيع أن تحققه حملة مقاومة التمرد القائمة حاليًا. قد يُنظر إلى خطاب المتمردين باستهانة باعتباره خطابًا بلاغيًّا، ولكن رغم تقارير موثوقة حول وجود توترات داخلية في صفوف حركة التمرد، فإنها فيما يبدو قد نجحت في إدامة الاتفاق على قضايا عملياتية جوهرية، واستطاعت حشد مجندين جدد، وتعبئة قدر من التأييد الشعبي المعنوي في أوساط الجمهور الذي تستهدفه".

هزيمة في الأفق

أجبر تنامي قوة المقاومة العراقية، وضخامة الخسائر الأميركية، مراكز القرار الأميركية على مراجعة التدخل الأميركي برمته؛ حيث باتت تتزايد ملامح هزيمة محتملة في العراق. ولذلك شكّل الكونغرس الأميركي في منتصف آذار/ مارس 2006 لجنة من عشرة

أشخاص من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، برئاسة كل من الجمهوري جيمس بيكر وزير الخارجية في عهد جورج بوش الأب، والسيناتور الديمقراطي لي هاميلتون، عرفت بـ"مجموعة دراسة العراق". وقد أصدرت تقريرها الختامي في نهاية العام ذاته بتقييم سوداوي للوضع في العراق، قالت فيه: "إن الوضع في العراق خطير ومتدهور، وليس هناك طريق يضمن لنا النجاح". ثم جاء في معرض الحديث عن الوضع الأمني وصف لحال المواجهة مع المقاومة: "الهجمات ضد القوات الأميركية وقوات التحالف والقوات العراقية مستمرة ومتزايدة. ويعد شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2006 الأسوأ والأكثر دموية بالنسبة إلى القوات الأميركية، حيث شهد مصرع 102 من الجنود الأميركانيين، وبلغ العدد الكلي للهجمات ضد القوات الأميركية خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2006 نحو 180 هجمة في اليوم، بالمقارنة بـ 70 هجمة خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2006"[1].

كان هذا التقرير قد أعطى مؤشرًا واضحًا لخطورة الوضع في العراق، ولا سيما في بغداد والأنبار؛ حيث كانت عدة من مدن الأنبار قد خرجت عمليًّا عن سيطرة القوات الأميركية. كما أن معارك قوية كانت تنشب في بغداد، وأصبح بعض أجزائها سواء في قلب العاصمة أو في أحيائها الغربية مناطق شديدة الخطورة بالنسبة إلى القوات الأميركية، التي كانت تلجأ إلى الطائرات والمروحيات لمواجهة هجمات المقاومة.

وقد حفرت حرب العراق وخسائرها الجسيمة عميقًا في الوعي الأميركي، لا سيما مع الفشل الكامل لواشنطن في تسويق شرعية الاحتلال، وسقوط مئات الآلاف من الضحايا العراقيين، وتهجير الملايين، وتدمير الدولة، والفشل الذريع في إدارتها. وبرغم أن الأرقام الرسمية الأميركية تحدثت عن مقتل 4497 عسكريًّا أميركيًّا منذ بدء الغزو (4351 منهم بيد المقاومة)، وجرح أكثر من 32 ألف آخرين، فإن هذه الأرقام ظلت موضع شك لدى

---

1 James A. Baker, III, and Lee H. Hamilton, The Iraq Study Group Report, Vintage books, A Division of Random House, Inc. New York, December 2006.

الطبقة السياسية والإعلامية؛ حيث جرى تقدير عدد الجرحى الأميركيين في العراق بأرقام أكثر من ذلك بكثير تصل إلى نحو نصف مليون عسكري أميركي[1].

غير أن معركة أخرى كان على المقاومة أن تخوضها تتمثل في المواجهة الإعلامية، فقد عملت فصائل المقاومة على تأسيس أجنحة إعلامية متخصصة، سعت للتعامل مع اشتراطات وسائل الإعلام التقليدية وحدودها قبل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وانتشارها، ووسعت من دائرة الاهتمام بنشر أخبار عملياتها، واستخدمت لهذا الغرض إمكانات جيدة لتصوير عملياتها المسلحة، ودأبت على إرسال الأشرطة عبر طرق مختلفة إلى مكاتب الفضائيات العربية والأجنبية في بغداد، كما حرصت على إصدار بيانات تتابع بالتفصيل الوضع السياسي والميداني، وسعت لبناء مواقع إلكترونية خاصة. لكن، في المقابل، ضغطت الولايات المتحدة بقوة كي تمنع وسائل الإعلام من تغطية أخبار المقاومة وعملياتها المسلحة، والالتزام بحدود البيانات الرسمية الأميركية، واضطرت غالبية وسائل الإعلام إلى الاستجابة للتحذيرات الأميركية.

"ومن بين أكثر من 220 ألف هجوم شنه المقاومون العراقيون ضد قوات الاحتلال، من بينها ما يزيد على 100 ألف هجوم موثق بالصوت والصورة، وأرسل أغلبيتها إلى وكالات الأنباء والفضائيات العربية والأجنبية، لم يبث ما نسبته واحد من الألف من تلك الهجمات، وفي حال ظهرت صورة فيديوية لهجمة ما ضمن سياق خبر أو تقرير أو برنامج سياسي، فإن ما يُبث تلفزيونيًّا من هجوم موثق وقته أكثر من دقيقتين، لا يتجاوز العشر ثوان في أفضل الأحوال، وبينما بثت قناة **الجزيرة** نتفًا ضئيلةً جدًّا من بعض الهجمات، فإن الفضائيات الأخرى وفي مقدمتها قناة **العربية** لم تبث أو تذكر لفظ "المقاومة العراقية" على الإطلاق. وهذه الحالة تنطبق على الفضائيات الأخرى، في حين خصصت تلك الفضائيات

---

1 How Many U.S. Soldiers Were Wounded in Iraq? Guess Again., Huffington post, 12/30/2011: (https://goo.gl/HQV8YH), (https://goo.gl/FC7SZP).

والصحف والإذاعات العراقية والعربية والدولية مساحات واسعة من نشطاها الإعلامي لتشويه صورة المقاومة العراقية بمختلف الوسائل"[1].

لعبة الإرهاب

غزا الأميركيون العراق تحت ذرائع عدة من أبرزها علاقته بتنظيم القاعدة. وقد ثبت لاحقًا كذب هذه المزاعم، لكن القاعدة وجدت طريقها للعراق بالفعل بعد الاحتلال وليس قبله.

وبقدر ما كان العراقيون مهيئين لقبول المقاومة والانخراط فيها بسبب خطابها الوطني، فإنهم كانوا لفترة طويلة متزمتين إزاء التنظيمات الأجنبية المتطرفة، وهو أمر لا يتصل فقط بالتنشئة الاجتماعية في العراق، لكنه يرتبط أيضًا بالدعاية الرسمية والتثقيف المنهجي الذي مارسه نظام حزب البعث ضد كل أشكال التطرف الديني.

لكن الأحداث التي تلت الاحتلال غيرت الكثير من الأسس الاجتماعية في العراق، وكذلك مزاج الناس ورؤيتهم أنفسهم ومواطنيهم؛ فالممارسات القمعية للاحتلال والمجازر التي ارتكبها في مناطق مختلفة وجرائم التعذيب، وأبرزها بالطبع جريمة سجن أبو غريب التي كشفت في تموز/ يوليو 2004، ثم ما جرى من أمر الحرب الطائفية، وما تكرس من انقسام اجتماعي على أساس الطائفة والعرق والدين، كل ذلك وسواه ساعد التطرف القادم من الخارج على أن يجد له موطئ قدم في العراق، بل أن يجد له في العراقيين بعد ذلك قادة ومخططين. وكانت بداية التنظيمات المتطرفة في العراق بدخول الأردني أبي مصعب الزرقاوي، ومعه تنظيمه المسمى "التوحيد والجهاد" وكل عناصره من المقاتلين العرب والأجانب لغرض معلن واحد، هو مساندة المقاومة العراقية في قتال قوات الاحتلال، ولم تكن هذه الجماعة في حينه محسوبة على تنظيم القاعدة، ولم تطرح تصورات مغالية في منهجها الميداني العسكري بعيدًا عن رؤية بقية الفصائل. ولذلك فلم يكن مستغربًا أن يصبح "التوحيد والجهاد" بعد معركة الفلوجة الأولى جزءًا من "مجلس شورى المجاهدين"، الذي ضم جميع

---

1 وليد الزبيدي، ص71.

الطبقة السياسية والإعلامية؛ حيث جرى تقدير عدد الجرحى الأميركيين في العراق بأرقام أكثر من ذلك بكثير تصل إلى نحو نصف مليون عسكري أميركي[1].

غير أن معركة أخرى كان على المقاومة أن تخوضها تتمثل في المواجهة الإعلامية، فقد عملت فصائل المقاومة على تأسيس أجنحة إعلامية متخصصة، سعت للتعامل مع اشتراطات وسائل الإعلام التقليدية وحدودها قبل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وانتشارها، ووسعت من دائرة الاهتمام بنشر أخبار عملياتها، واستخدمت لهذا الغرض إمكانات جيدة لتصوير عملياتها المسلحة، ودأبت على إرسال الأشرطة عبر طرق مختلفة إلى مكاتب الفضائيات العربية والأجنبية في بغداد، كما حرصت على إصدار بيانات تتابع بالتفصيل الوضع السياسي والميداني، وسعت لبناء مواقع إلكترونية خاصة. لكن، في المقابل، ضغطت الولايات المتحدة بقوة كي تمنع وسائل الإعلام من تغطية أخبار المقاومة وعملياتها المسلحة، والالتزام بحدود البيانات الرسمية الأميركية، واضطرت غالبية وسائل الإعلام إلى الاستجابة للتحذيرات الأميركية.

"ومن بين أكثر من 220 ألف هجوم شنه المقاومون العراقيون ضد قوات الاحتلال، من بينها ما يزيد على 100 ألف هجوم موثق بالصوت والصورة، وأرسل أغلبيتها إلى وكالات الأنباء والفضائيات العربية والأجنبية، لم يبث ما نسبته واحد من الألف من تلك الهجمات، وفي حال ظهرت صورة فيديوية لهجمة ما ضمن سياق خبر أو تقرير أو برنامج سياسي، فإن ما يُبث تلفزيونيًّا من هجوم موثق وقته أكثر من دقيقتين، لا يتجاوز العشر ثوان في أفضل الأحوال، وبينما بثت قناة **الجزيرة** نتفًا ضئيلةً جدًّا من بعض الهجمات، فإن الفضائيات الأخرى وفي مقدمتها قناة **العربية** لم تبث أو تذكر لفظ "المقاومة العراقية" على الإطلاق. وهذه الحالة تنطبق على الفضائيات الأخرى، في حين خصصت تلك الفضائيات

---

1 How Many U.S. Soldiers Were Wounded in Iraq? Guess Again., Huffington post, 12/30/2011: (https://goo.gl/HQV8YH), (https://goo.gl/FC7SZP).

والصحف والإذاعات العراقية والعربية والدولية مساحات واسعة من نشطاها الإعلامي لتشويه صورة المقاومة العراقية بمختلف الوسائل"[1].

لعبة الإرهاب

غزا الأميركيون العراق تحت ذرائع عدة من أبرزها علاقته بتنظيم القاعدة. وقد ثبت لاحقًا كذب هذه المزاعم، لكن القاعدة وجدت طريقها للعراق بالفعل بعد الاحتلال وليس قبله.

وبقدر ما كان العراقيون مهيئين لقبول المقاومة والانخراط فيها بسبب خطابها الوطني، فإنهم كانوا لفترة طويلة متزمتين إزاء التنظيمات الأجنبية المتطرفة، وهو أمر لا يتصل فقط بالتنشئة الاجتماعية في العراق، لكنه يرتبط أيضًا بالدعاية الرسمية والتثقيف المنهجي الذي مارسه نظام حزب البعث ضد كل أشكال التطرف الديني.

لكن الأحداث التي تلت الاحتلال غيرت الكثير من الأسس الاجتماعية في العراق، وكذلك مزاج الناس ورؤيتهم أنفسهم ومواطنيهم؛ فالممارسات القمعية للاحتلال والمجازر التي ارتكبها في مناطق مختلفة وجرائم التعذيب، وأبرزها بالطبع جريمة سجن أبو غريب التي كشفت في تموز/ يوليو 2004، ثم ما جرى من أمر الحرب الطائفية، وما تكرس من انقسام اجتماعي على أساس الطائفة والعرق والدين، كل ذلك وسواه ساعد التطرف القادم من الخارج على أن يجد له موطئ قدم في العراق، بل أن يجد له في العراقيين بعد ذلك قادة ومخططين. وكانت بداية التنظيمات المتطرفة في العراق بدخول الأردني أبي مصعب الزرقاوي، ومعه تنظيمه المسمى "التوحيد والجهاد" وكل عناصره من المقاتلين العرب والأجانب لغرض معلن واحد، هو مساندة المقاومة العراقية في قتال قوات الاحتلال، ولم تكن هذه الجماعة في حينه محسوبة على تنظيم القاعدة، ولم تطرح تصورات مغالية في منهجها الميداني العسكري بعيدًا عن رؤية بقية الفصائل. ولذلك فلم يكن مستغربًا أن يصبح "التوحيد والجهاد" بعد معركة الفلوجة الأولى جزءًا من "مجلس شورى المجاهدين"، الذي ضم جميع

---

1 وليد الزبيدي، ص71.

الفصائل المسلحة في الفلوجة وأصبح بمنزلة حكومة المدينة، وكان يدير الأوضاع العامة ويفاوض الأميركيين.

لكن مبايعة الزرقاوي وجماعته زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في أواسط تشرين الأول/ أكتوبر 2004، تسببت في إرباك علاقته مع فصائل المقاومة التي كانت تضع مسافة واسعة بينها وبين القاعدة، ولا يشغلها سوى تحرير العراق. تسببت خطوة "التوحيد والجهاد" في خلافات مع الفصائل انتهت بخروجه من مجلس شورى المجاهدين، بعد أقل من خمسة أشهر على تأسيسه، ثم خروجه من الفلوجة برمتها مثل سائر الفصائل بعد معركتها الثانية.

وحتى ذلك الوقت لم يكن في مستطاع الاحتلال اتهام المقاومة بالإرهاب؛ فالخطاب العلني للفصائل كان واضحًا في خلافه مع الفرع الجديد للقاعدة في العراق باسمه الجديد "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، في قضايا كثيرة وجوهرية. ولذلك لم تتكرر تجربة "مجلس شورى المجاهدين" التي لم تدم طويلًا، وظلت العلاقة بين الفصائل وبين "قاعدة العراق" بتسمياتها المتتالية متوترة وحذرة؛ لم تشهد تعاونًا ميدانيًّا ولا تنسيقًا مشتركًا. لكنها لم تشهد في المقابل نزاعات مسلحة واسعة، لا سيما قبل مقتل الزرقاوي بغارة أميركية على مقره بديالى في تموز/ يوليو 2006.

اختلفت فصائل المقاومة مع "القاعدة" في قضايا أساسية، من بينها مثلًا رفضها ما تبيحه الأخيرة من استهداف القوات الأميركية وسط جموع المدنيين أو المناطق السكنية؛ فالفصائل لم تكن تريد إيذاء السكان من جراء أي هجوم أو أي عمليات انتقامية أميركية، وهي رفضت استهداف المتعاونين مع الاحتلال أو رجال الأمن قبل إنذارهم على الأقل، كما أنها رفضت منطق القاعدة في استباحة المواطنين الشيعة وتكفيرهم، ولم توافق الفصائل على انضمام المجاهدين العرب أو الأجانب إليها مكتفية بعناصرها من العراقيين.

لكن ذلك لم يكن كل شيء، فـ"التوحيد والجهاد" سعى منذ فترة بعد قيام "مجلس شورى المجاهدين" لاستقطاب عناصر المقاومة إليه، لتعظيم قوته، لا سيما العناصر الخبيرة من الضباط السابقين، أو المهندسين المتخصصين بتطوير الأسلحة والذخائر. وكان هذا الأمر أحد أسباب الخلاف التي أنهت تجربة "مجلس الشورى" مبكرًا، وقد واصلت "قاعدة بلاد

الرافدين" نفس هذا النهج لاحقًا، مستفيدة من الموارد المالية الضخمة التي كان التنظيم يحصل عليها من مصادر غير معلومة، أو من الفدى التي يتلقاها من عمليات احتجاز الرهائن الأجانب التي كثرت خلال تلك الآونة.

وتردت العلاقة بين الطرفين على نحو كبير في نهاية عام 2006، حينما أعلن أبو عمر البغدادي الذي تولى قيادة "قاعدة بلاد الرافدين" بعد مقتل الزرقاوي عن تغيير تسميتها إلى "دولة العراق الإسلامية"، وطالب بانضمام جميع فصائل المقاومة إليها، وتكفير من يرفض ذلك من الفصائل والمقاومين. وقد كانت تلك لحظة فارقة شهدت تغول فرع القاعدة في العراق، لا سيما بعد أن أصبح أشد قوة وسيطرة؛ بسبب موارده البشرية والعسكرية، وآليات عمله الموغلة في الوحشية والاستباحة للمدنيين والأهداف الرخوة، سواء ضد قوى الأمن أو ضد المدنيين من الشيعة أو حتى من عناصر المقاومة وقياداتها. وقد كان من المفارقة أن قوات الاحتلال وأجهزة الأمن العراقية التي كانت تتخذ مظهرًا طائفيًّا صارخًا، تماهت مع سعي القاعدة للسيطرة الميدانية باستهداف كل من له علاقة بالمقاومة بالقتل والاعتقال.

ومع صعود قوة القاعدة وتزايد حجم عملياتها، بات في إمكان دعاية الاحتلال والسلطات العراقية أن تربط كل المقاومين بالإرهاب، وأن تضعهم في سلة واحدة، وتحول المزاج العام تحولًا كبيرًا، خلال عامَي 2007- 2008؛ إذ تمكن الاحتلال من اختراق البيئات الحاضنة للمقاومة واستقطب شيوخ عشائر وقيادات محلية، بل حتى بعض عناصر المقاومة تحت دعوى مواجهة "الإرهاب"، لتحدث متغيرات أساسية في مسيرة المقاومة وقدراتها، لا سيما مع عقد الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، وتولي الرئيس باراك أوباما الرئاسة في الولايات المتحدة بشعار أساسي هو الانسحاب من العراق.

إرهاب الدولة

حققت المقاومة العراقية منذ بدء الاحتلال نجاحًا تصاعديًّا مهمًّا ولافتًا، لكن ثمن ذلك كان مرتفعًا وقاسيًا؛ فقوات الاحتلال لم تكتف بمواجهة المقاومين في الميدان، بل إن جهدها الأساسي توجه نحو معاقلهم أو بيئاتهم الحاضنة المفترضة. وهناك كانت هذه القوات تعتقل

آلاف المدنيين بشبهة الانتماء للمقاومة، وتخضعهم لعمليات تحقيق قاسية، كثير منها كان يبدو عبثيًّا وبلا هدف سوى الحقد أو ربما الاستمتاع.

وكانت الصور الصادمة لعمليات التعذيب في سجن أبو غريب التي تكشفت في ربيع عام 2004، مجرد نموذج لحملات تعذيب واصلت قوات الاحتلال ممارستها على نحو منهجي. وشملت كل صور الانتهاكات الجسدية، بما في ذلك الاغتصاب[1]، برغم ما صدر من تعهدات رسمية أميركية بالتوقف عن التعذيب في أعقاب فضيحة أبو غريب. وحتى ذلك الحين ولبضع سنوات قادمة ستواصل القوات الأميركية نفس الأساليب العنيفة وغير القانونية في التعامل مع السكان، بزعم تعاونهم مع المقاومة، وشمل ذلك عدة مجازر وجرائم ارتكبتها هذه القوات في أنحاء مختلفة من العراق.

في تلك الأثناء، كان الأميركيون قد اختاروا إياد علاوي لتولي رئاسة الحكومة، وتسلم مقاليد السلطة من رئيس سلطة الائتلاف بول بريمر في نهاية أيار/ مايو 2004، قبل أن يتولى إبراهيم الجعفري رئاسة الوزراء في أعقاب انتخابات "الجمعية الوطنية" المؤقتة في كانون الثاني/ يناير 2005، وسط مقاطعة واسعة من "العرب السنة"، لتبدأ منذ ذلك الحين فصول جديدة تتولاها هذه المرة حكومة الجعفري الجديدة التي دامت أكثر من عام واحد بقليل، وشهدت واحدة من أسوأ موجات العنف الطائفي، واتجاهًا متطرفًا في الانتهاكات وحملات التعذيب على نطاق واسع.

كانت حكومة الجعفري هي أول سلطة يتولاها حزب شيعي في تاريخ العراق، هو حزب الدعوة. وقد استفادت هذه الحكومة من مناخ العداء والحقد لدى الأميركيين ضد المقاومة وبيئاتها السنية؛ لتقوم بواحدة من أقسى حملات "إرهاب الدولة" التي لم تقتصر على اعتقالات جماعية ضخمة، وعمليات تعذيب غير مسبوق، بل تعدته إلى تشكيل قوى أمن خاصة تتولى عمليات القتل والاختطاف والتنكيل الجماعي بالسكان المدنيين في المناطق السنية تحديدًا. لم تكن هذه الحملات ناجمة عن ردة فعل على عمليات المقاومة أو محاولة لوقفها، مثلما كان الحال مع الأميركيين، بل كان الهدف الأساسي هو الفوز في صراع الهيمنة

1 Human Rights Watch, Torture in Iraq, The New York Review Book, November 3, 2005 ISSUE: https://goo.gl/Mybktg

على البلاد، وخلق مناخ نفسي يتهيأ فيه لقوى الإسلام السياسي "الشيعي" أن يسيطر على السكان، لا سيما السنة الذين كان ينظر إليهم على أنهم "اعتادوا" لقرون أن يكونوا حاكمين، وعليهم الآن أن يعتادوا على أن يكونوا محكومين ولو بالقسر والإخضاع.

كان الحكم "الطائفي" الجديد يعتقد، بحسب عقلية وثقافة الحكم في العراق والمنطقة العربية، أن السلطة هي "هيبة، وأن هذه الهيبة تأتي من القوة والإرغام وزرع الخوف بالقانون أو بسواه، وأن المقاومة تمكنت بسبب قوتها وحضورها المؤثر ونجاحاتها ضد قوات الاحتلال من امتلاك شروط هذه "الهيبة"، وزرعت الخوف في قلوب خصومها مثلما نشرت الثقة وسط مؤيديها، ولم تبق شيئًا يذكر لا للأميركيين ولا للحكومة العراقية التي كان ينظر إلى العديد من شخوصها على أنهم صنيعة أميركية أو إيرانية. وهنا كان على السلطة الجديدة أن تسيطر على الهيبة وأن تحتكر الخوف، كما تحتكر العنف، وكانت بداية قصة موغلة في القسوة والدم.

قامت حكومة الجعفري منذ بدايتها بمحاولات تحقيق هذا الهدف، ونفذت وزارة الداخلية التي تولاها باقر جبر صولاغ حملات اعتقالات واسعة في أنحاء بغداد خصوصًا، وقام لواءا "العقرب" و"الذئب" التابعان لقوات "مغاوير الداخلية" بدهم القرى والبلدات المحيطة ببغداد، والتي كانت تسبب صداعًا للقوات الأميركية، وشملت الحملات أحياء رئيسة في بغداد ذات غالبية سنية، أو كانت تستهدف السنة على الأغلب في المناطق المختلطة، وكانت المداهمات تجري بدعم أميركي مباشر، وباستخدام أقصى حد من العنف، لكن الأمر تعدى الاعتقالات الجماعية إلى عمليات تعذيب قاسية بأساليب "مبتكرة"، من أبرزها استخدام المثقاب الكهربائي (الدريل) لقتل الضحايا، وعدم إخفاء جثثهم، بل رميها على قارعة الطرق وفي مكبات النفايات وجداول المياه الصغيرة؛ فقد كان مهمًّا أن يرى السكان هذه الجثث وهي ممزقة الأوصال ومشوهة بالأسيد، أو مثقوبة في مناطق الرأس على وجه الخصوص. وصار من المشاهد اليومية "الطبيعية" لسكان بغداد أن يفاجؤوا بجثث مجهولة أمام أبواب منازلهم، تركها قاتلوها على نحو عشوائي.

خلال عام 2005 ظهر ما سمي "فرق الموت" المستوحاة من عصابات قتل منظمة ضد حركات التمرد اليسارية في أميركا اللاتينية. اتهمت الولايات المتحدة برعايتها خلال النصف

الأول من ثمانينيات القرن الماضي، من خلال السفير الأميركي في هندوراس خلال الفترة 1981-1985 جون نيغروبونتي. وقد كان من المفارقات المثيرة للاهتمام أن "استعارة" تجربة "فرق الموت" في العراق جرت في الوقت نفسه الذي تولى فيه نيغروبونتي ذاته منصب سفير الولايات المتحدة في بغداد خلال العامين 2004-2005، قبل أن يعود إلى بلاده ليشغل منصب رئيس أجهزة المخابرات.

كانت "فرق الموت" توصف في وسائل الإعلام بأنها "مجموعات مجهولة ترتدي زي الشرطة وتستخدم سياراتها"، وتولت القيام بعمليات تصفية جسدية لآلاف العراقيين خلال العامين 2005-2006. وعلى عكس الأمر في هندوراس والسلفادور، لم تكن "فرق الموت" في العراق معنية على نحو رئيس بقتل قادة المقاومة أو عناصرها، بل كانت تقتل من دون تمييز كل من تتولى اعتقاله أو اختطافه، حتى بعد تلقي الفدية من ذويه، وغالبًا ما كان يجري قتل الرهينة وحامل الفدية[1].

أميركا أم إيران

لا يعرف على وجه الدقة وفقًا لأي وثائق، ما إن كانت الولايات المتحدة، وتحديدًا السفارة الأميركية مسؤولة عن استنساخ تجربة "فرق الموت"، أو إن كان الأمر نتيجة مشورة إيرانية مع تولي القوى الشيعية الحليفة لإيران السلطة في العراق. كلا الاحتمالين ممكن، ولكلا الطرفين مصلحة فيما جرى، حيث تنفذ الولايات المتحدة بيد القوات الحكومية ما لا تستطيع عمله من خلال قوات الاحتلال، لاعتبارات تتعلق بالصورة الأميركية، لا سيما بعد فضيحة سجن أبو غريب وضغوط الداخل الأميركي ومنظمات حقوق الإنسان. وفي النهاية سيستفيد الاحتلال من هذا العنف الدامي في خلق حالة رعب وسط المجتمع السني، ينهي فيه القدرة والرغبة في دعم المقاومة وتغذيتها، ووقف مسلسل الخسائر الضخمة لقوات الاحتلال، وتلافي الحرج الذي بات يصيب الإدارة في واشنطن أمام الرأي العام والكونغرس.

---

1 Iraq's Death Squads, *Washington post*, December 4, 2005.

وإيران بدورها كانت مهتمة بتثبيت دعائم حكم حلفائها من الأحزاب السياسية الشيعية، والحرص على فشل المقاومة في تهديد هذا الحكم الذي يجب أن يستمر، بحسب الإرادة الإيرانية، بأي ثمن. وقد شجع هذا السيناريو حقيقة أن وزير الداخلية في حكومة الجعفري كان من الشخصيات التي نشأت ونمت سياسيًّا في إيران؛ فهو قيادي في "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" (تحول لاحقًا إلى "المجلس الأعلى الإسلامي")، منذ تأسس في إيران عام 1982 برعاية الحرس الثوري، ولم تنقطع صلته ولا صلة حزبه بإيران البتة منذ ذلك الحين، وقد كان من المتوقع أن يكون لإيران دور في وزارته.

وقد تبين، بحسب الحوادث اللاحقة، أن إيران كانت المستفيد الأول، وربما الوحيد، من الاحتلال الأميركي للعراق. وقد دعمت بقوة حلفاءها من القوى السياسية الشيعية وتولت رعايتهم على نحو تفصيلي، وحرصت على بقائهم في السلطة، وساعدتهم على امتلاك مصادر وأسباب القوة والثروة والنفوذ، فضلًا عن مناصب الحكم، ثم ابتدعت لسطوتها المباشرة في العراق نظام الميليشيات المسلحة المرتبط إداريًّا بفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني وقائده المثير للجدل "قاسم سليماني)". وقد تمكنت إيران من خلال السيطرة على العراق من الامتداد إلى عموم الشرق الأوسط وصولًا للبحر المتوسط، وتهديد المصالح الأميركية جديًّا.

وفي كل الأحوال، وسواء كانت الولايات المتحدة أو إيران أو كلاهما معًا وراء "فرق الموت"، وجملة ما عصف بالعراق من حوادث عنف، فإن تلك التجربة حفرت بعيدًا في الذاكرة العراقية، لا سيما بين أهالي بغداد وضواحيها السنية، وكرست منذ ذلك الحين معالم النظام الطائفي الصارخ والمعلن في العراق.

خلال ذلك، تعاملت المشرحة الرئيسة في بغداد مع أكبر عدد من الناس في تاريخها، فقد كانت أول من يفكر في زيارة ذوي المختطفين والمعتقلين والمختفين، وكان على السكان أن يفتشوا بين الجثث التي كان غالبيتها مشوهًا، عن خيط يقودهم إلى أبنائهم وذويهم، ووجب على كثيرين دفع رشا للحصول على الجثمان، وللمفارقة في ذلك الوقت، أنه من كان يعتقل أبناؤه على يد القوات الأميركية، يتلقى التهاني ويشعر بالاطمئنان؛ لأن الأميركيين كانوا

يعذبون معتقليهم، لكنهم لا يقتلونهم، وحتى إن فعلوا ذلك، فإنهم يعيدون الجثمان إلى أهله، على عكس القوات الحكومية أو الميليشيات. وكانت تلك مفارقة مؤسفة وقاتمة ومخزية في الوقت ذاته.

جرت كل تلك الحوادث على نحو نمطي متكرر، طوال فترة حكومة الجعفري خلال عام 2005، وباتت بغداد خصوصًا إلى جانب محافظة ديالى مختلطة السكان ساحة دم ورعبًا دائمًا، ولم يعد بقاء الناس في منازلهم آمنًا، وكذلك خروجهم منها. ولذلك هجر كثيرون مساكنهم في بغداد إلى محافظات أخرى، أو إلى خارج العراق، وكثير منهم لم يعودوا بعد ذلك قط.

واتُّهمت وزارة الداخلية على نحو مباشر بالمسؤولية عن حالات القتل والاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب حد الموت، وسوى ذلك من الانتهاكات. ورغم نفي الوزارة هذه الاتهامات، فإن المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام الدولية، واصلت اتهام أجهزة الشرطة الحكومية الرسمية وحكومة الجعفري بارتكاب هذه الانتهاكات الجسيمة[1]. كما عثرت القوات الأميركية على سجون سرية تديرها الحكومة، وبداخلها مئات المعتقلين الخاضعين للتعذيب، لكن لم يُتخذ أي رد فعل قانوني ضد الجناة. وفي أيلول/ سبتمبر 2005 أصدرت "بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق" تقريرًا حول انتهاكات حقوق الإنسان خلال ذلك العام، وكان يشير بوضوح إلى "إعدامات خارج القضاء، وتدهور أوضاع القانون والنظام". وقدم نماذج لحوادث عثر فيها على جثث لرجال معصوبي الأعين وموثقي الأيدي، وعلى أجسادهم آثار تعذيب. وقد أكدت أسرهم أنهم اعتقلوا من مساكنهم في بغداد من قبل قوات ترتبط بوزارة الداخلية، قبل يوم أو بضعة أيام من العثور على جثثهم.

وتضمن التقرير الأممي أيضًا تفاصيل عن "استخدام مفرط للقوة فيما يتعلق بأشخاص وممتلكات، وكذلك عمليات اعتقال جمعية نفذتها الشرطة العراقية وقوات تعمل بمفردها أو بالتعاون مع القوات المتعددة الجنسيات. وقد استمرت التقارير عن سوء معاملة

1 BBC NEWS, Iraq police accused of torture, 27 July, 2005: (https://goo.gl/ZfEFyr)

المعتقلين وعن مخالفات في الإجراءات القضائية. وعلاوة عن ذلك فإن روايات مباشرة وغير مباشرة من بغداد والبصرة والموصل وكركوك ومن المحافظات الكردية، وكذلك معلومات ذات علاقة من مصادر أخرى لها صدقيتها، تشير دومًا إلى استخدام منتظم للتعذيب أثناء عمليات الاستجواب في مراكز الشرطة وداخل المباني الأخرى التابعة لوزارة الداخلية"[1].

في نهاية ولايتها التي دامت نحو 15 شهرًا، كانت حكومة الجعفري قد تمكنت من تحقيق هدفها بنشر الخوف، لكنها لم تحظ بالهيبة، كما أنها فشلت في إخماد المقاومة التي اتسع نطاق عملياتها كمًّا ونوعًا، ووجد رئيس الحكومة إبراهيم الجعفري رفضًا واسعًا من السنة والأكراد لإعادة تكليفه بعد الانتخابات العامة نهاية عام 2005، بسبب سلوكه الطائفي وسياسة "إرهاب الدولة" الذي مارسته الأجهزة الأمنية في عهده. وفي النهاية، وبعد تعطيل استمر خمسة أشهر، استمر حزب الدعوة في السيطرة على منصب رئيس الوزراء، وقرر تكليف القيادي بالحزب وزعيمه لاحقًا جواد المالكي بمنصب رئيس الوزراء في أيار/ مايو 2006، قبل أن يتضح أن هذا هو الاسم الحركي (في فترة المعارضة) لرئيس الوزراء الجديد الذي عاد إلى اسمه الحقيقي نوري المالكي.

الصراع الأهلي

في حدود السابعة من صباح يوم 22 شباط/ فبراير 2006، وقع انفجار ضخم داخل المسجد الذي يضم مرقد الإمامين علي الهادي وابنه الحسن العسكري في مدينة سامراء ذات الغالبية السنية (150 كيلومترًا شمالي بغداد). كان الانفجار نتيجة عبوات زرعت بعناية في قوائم المسجد؛ ما تسبب في تدمير القبة الذهبية الضخمة التي تعدّ من بين أكبر القباب في العالم الإسلامي، من دون وقوع خسائر بشرية.

وقال بيان صدر عن وزير الداخلية باقر جبر صولاغ الزبيدي إن مجموعة مسلحة اقتحمت مساء الثلاثاء الضريح، "أحدهم يرتدي ملابس عسكرية مرقطة وثلاثة يرتدون

---

1 UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), Human Rights Report 1 July – 31 August 2005.

بدلات سوداء، وزرعوا عبوتين ناسفتين داخل الضريح؛ ما أدى إلى هدم القبة بشكل كامل وجزء من الجدار الشمالي للضريح"[1].

وقال الوزير في بيانه إن المجموعة المسلحة هي من "جماعة التكفير والإرهاب، اقتحمت الحرم بعدما قيدت شرطة حماية المرقد المكونة من خمسة أفراد، وزرعت المتفجرات تحت القبة ثم تفجيرها عن بعد، صباح أمس". وأشار البيان إلى أن عدد أفراد قوة حماية المنشآت المسؤولة عن حماية الضريح 35 عنصرًا. ولم يشر إلى أسباب عدم وجودهم جميعًا وقت حدوث الاقتحام وزرع العبوتين.

وأعلنت الحكومة العراقية أن أجهزتها الأمنية اعتقلت 10 من المشتبه فيهم بعد معلومات أدلى بها أحد الذين ضبطوا في مكان الحادث وقت الانفجار، من دون الإشارة إلى هوية المسؤولين عن التفجير. وقال الناطق باسم الائتلاف الشيعي جواد (نوري) المالكي إن المعتقلين العشرة هم من عناصر حماية المرقد، وقد ضبطوا وآثار البارود والمتفجرات على أيديهم، وأوضح أن هذه المعلومات تقارير أولية من غرفة العمليات الخاصة المشتركة بمجلس الوزراء.

تسبب التفجير في صدمة وطنية عامة في العراق؛ فالمسجد له أهمية رمزية كبيرة لدى الشيعة بسبب ضمه قبو الغيبة الكبرى للإمام المهدي[2]. وفي حين خرج أهالي سامراء في تظاهرات غاضبة على التفجير، دعا آية الله علي السيستاني، وهو المرجع الأكبر لدى الشيعة، إلى عدم مهاجمة المساجد السنية، وكذلك فعل العديد من رجال الدين الآخرين[3].

---

1 الجزيرة نت، ملابسات تفجير قبة مرقد الإمام الهادي بسامراء، 23 شباط/ فبراير 2006:

http://bit.ly/2Ejc754

2 يشكل مفهوم "غيبة الإمام المهدي" جزءًا محوريًّا في العقيدة الشيعية الاثني عشرية، رغم أنها ليست موجودة في عقائد تشيع أخرى عبر التاريخ الإسلامي، وقد أسهمت الحركات والأفكار المغالية في تحويل موضوع "الغيبة والظهور" إلى محور الميثولوجيا الشيعية وأساس التحشيد حولها، ولا سيما أنها تتناول المستقبل مفتوح الأفق الذي لا يعرف أحد شكله أو طبيعته. بخصوص موضوع النظرية المهدوية ودور الغلو فيها راجع: أحمد الكاتب، **تطور الفكر السياسي الشيعي**، الدار العربية للعلوم، ط 3، بيروت، 2005، ص 314 وما بعدها.

3 *The Guardian*, Shia shrine blasts spark reprisal attacks, 22 February 2006.

ولم تكن هذه البيانات الحكومية والدعوات الدينية كافية لتخفيف الاحتقان ونزع الشك حول هوية المنفذين، إذ جرت في اليوم نفسه أعمال انتقامية بحق السنة، في بغداد ومحافظات مختلطة أخرى في العراق ومنها البصرة، تضمنت في البدء الهجوم على المساجد السنية وقتل أئمتها. وخلال يومين فقط بعد تفجير سامراء، كان مسلحون ينتمون إلى جيش المهدي التابع لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر قد هاجموا 168 مسجدًا، وقتلوا 10 من أئمتها واختطفوا 15 آخرين، كما جرى خلال هذين اليومين قتل أكثر من 130 مدنيًّا سنيًّا على نحو عشوائي في بغداد والبصرة وسامراء[1].

كان الصدر الذي اشتهر بعدائه لقوات الاحتلال، وتقاربه مع بعض فصائل المقاومة، بل قتالهما معًا ضد الأميركيين في النجف والفلوجة، يعرف بشعبويته العالية وعدد أنصاره الضخم، لا سيما من سكان الأحياء الشيعية الفقيرة والمكتظة في بغداد ومحافظات أخرى. وقد هيأ له هذا الرصيد الذي ورثه عن والده الراحل آية الله محمد صادق الصدر أن يحظى بقدرة تأثير مهمة في سير الأحداث داخل العراق منذ عام 2003. لكن قدرته على تحريك الميليشيات المسلحة الضخمة التابعة له بإشارة سريعة، لم تكن تعني ذات القدرة على ضبطها أو منعها من الخروج عن السيطرة وارتكاب انتهاكات ضخمة وبالغة السوء.

ورغم أن التقارير الأولى للسلطات العراقية حول تفجير سامراء، تحدثت عن عملية مشبوهة ومريبة في تفاصيلها، وقد يكون لعناصر في أجهزة الأمن علاقة بها، لحساب جهات غير محددة، فإن الانتقام الفوري توجه نحو السكان السنة ومساجدهم من دون أي مبرر. وخلال الأسابيع التالية لم يجر اتهام أي فصيل سني مسلح بالتفجير، حتى بدأ الحديث في بغداد، وأيضًا من خلال الرئيس بوش في واشنطن، خلال صيف ذلك العام، أي بعد عدة أشهر، عن مسؤولية القاعدة في العراق وزعيمها أبو مصعب الزرقاوي (قبل مقتله في حزيران/ يونيو من ذلك العام) عن تفجير المرقد لاختلاق فتنة بين الشيعة والسنة[2].

1 GULF DIGITAL NEWS, 24 February 2006: https://goo.gl/SENyCg

2 *Washington Post*, August 21, 2006.

وواصلت الولايات المتحدة اتهامها للقاعدة بتفجير سامراء، حتى حزيران/ يونيو 2013، حينما أعلن الجنرال جورج كيسي الذي تولى قيادة القوات الأميركية خلال عام 2006 أن إيران مسؤولة عن تفجير سامراء، مؤكدًا عثور قواته على قنابل إيرانية حديثة الصنع في موقع تفجير المرقدين، كما اتهم طهران بزعزعة الاستقرار في العراق[1].

ولم تكن ميليشيات جيش المهدي تنتظر في الأصل اتهام أي طرف بتفجير المرقد، بل إنها لم تهتم حتى باتهام القاعدة في وقت لاحق؛ لأن ردة فعلها السريعة والغاضبة بحق السكان السنة، اتخذت فورًا وعلى نحو تصاعدي طابعًا منهجيًّا دمويًّا واسع النطاق، ما لبث أن تحول إلى حرب طائفية قاسية جرى القتل خلالها على الهوية، إذ قامت تلك الميليشيات بنصب نقاط تفتيش في بغداد وضواحيها، وكانت تفحص الأوراق الثبوتية للسكان، وتقتل على الفور كل من تكتشف أنه سني، سواء من خلال الاسم أو اللقب أو مسقط الرأس أو حتى اللهجة. وفي المقابل، بدأ مسلحو تنظيم القاعدة بنصب نقاط تفتيش تابعة لهم خارج المدن، لا سيما في جنوب بغداد، الطريق الرئيسي بين بغداد وجنوب العراق، أو على الطريق الدولي بين بغداد وعمّان الذي يمر عبر صحراء الأنبار، حيث كانوا يقومون بالجرائم نفسها مع من يشكون في أنه شيعي.

وفضلًا عن جرائم القتل على الهوية، والاعتداءات المسلحة المباشرة على الأحياء السنية أو الشيعية، بدأت حملات تهجير السكان من الأحياء المختلطة في بغداد. وخلال عامَي 2006 و2007، انعدمت تقريبًا تلك الأحياء التي كانت تمثل غالبية مساحة العاصمة، وتوسعت الأحياء ذات البعد الطائفي الواحد، وامتدت حوادث القتل والتهجير إلى طوائف أخرى غير مسلمة، وشملت المسيحيين على الخصوص، لا سيما في بغداد والبصرة، وفشلت أجهزة الأمن تمامًا في حماية السكان، واقتصر دور الشرطة على جمع جثث القتلى. وخلال أسابيع أو أشهر بعد تفجير مرقد سامراء، لم يعد المسلحون من الطرفين يتذكرون سبب اندلاع النزاع من الأصل، بل إن المواجهات المسلحة امتدت لتشمل القتال بين الميليشيات الشيعية ذاتها على الموارد والنفوذ، كما حصل في البصرة بين جيش المهدي وحزب الفضيلة. وتحول

---

1 Gen George Casey: Iran involved in terrorism in Iraq, 30-6-2013: https://goo.gl/JXcJPT, and also: Gen. Casey, 2/5/2014: https://goo.gl/WvAbm7

الصراع الأهلي إلى مصدر تكسب لكثيرين من تجار وأمراء الحرب، وفقدت الدولة وقوات الاحتلال، وحتى رجال الدين، قدرة التحكم بالمسلحين المنفلتين على نحو كامل، وخرجت الأمور عن السيطرة.

كان هذا الوضع قد ضغط على السكان على نحو حاد، واضطر ملايين الناس إلى النزوح والهجرة. وفي مطلع عام 2007، قدّرت وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد العراقيين الذي اضطروا إلى ترك ديارهم والنزوح إلى مناطق أخرى داخل البلاد بين 2.3 مليونين إلى 2.7، وقدرت عدد من هاجر إلى خارج العراق بنحو مليون و700 ألف شخص، وكانت وجهاتهم الرئيسة تشمل سورية والأردن ومصر ولبنان وتركيا[1].

بعيدًا عن الهدف

في خضم هذا الصراع الأهلي الدموي، وجدت المقاومة نفسها وسط تقاطع النيران، وفي دائرة الاستهداف المباشر أيضًا من قبل الميليشيات الشيعية إلى جانب الاحتلال الأميركي وأجهزة السلطة، وكان عليها مسؤولية حماية الضواحي والأحياء السنية والسكان السنة في الأحياء المختلطة في بغداد، وكذلك في مناطق أخرى خارج بغداد أبرزها محافظة ديالى، وشمال بابل، وقرى وبلدات قضاء بلد في شمال بغداد.

بدأت ميليشيات جيش المهدي تتعامل مع المقاومة بوصفها رديفًا للقاعدة أو عدوًّا طائفيًّا مباشرًا، ولم يكن هناك أي خيط للتواصل أو الحوار؛ فالحكومة أيضًا تعدّ المقاومة جزءًا من الإرهاب. وقوات الاحتلال كانت ترى في ذلك فرصة سانحة للتخلص من طرفين يناصبانها العداء، على أن تبقى هي بعيدة عن الصراع وتراقب من غير أن تتدخل.

ويذكر شهود عيان لحوادث عديدة ومتفرقة جرت في بغداد خلال هذه الفترة أن قوات الاحتلال أو القوات الحكومية، لم تكن تتدخل في الاعتداءات المسلحة التي كانت تقوم بها الميليشيات في أحياء سنية، ولا تتحرك إلا بعد أن تفرغ هذه الميليشيات من مهمتها

---

1 -UNHCR, supplementary Appeal Iraq Situation Response, Protection and assistance to Iraqi refugees in neighboring States and to IDPs and non-Iraqi refugees in Iraq, January 2007.

وتنسحب من المكان[1]. وعلى ما يبدو فلم يكن الأميركيون في وارد التورط فيما بات يوصف على المستوى الإعلامي الدولي بـ"الحرب الطائفية" أو حتى "الحرب الأهلية". لكن سلوكهم كان يوحي برغبتهم في استمرارها إن لم يكونوا قد أسهموا فعلًا في تصعيدها. أما وزارة الداخلية العراقية فهي متهمة في الأساس بالتواطؤ مع الميليشيات والمشاركة في عملياتها.

حاولت المقاومة في بادئ الأمر تسليح الأهالي في المناطق السنية للدفاع عن أنفسهم، لكن ذلك لم يكن كافيًا، وكان على الفصائل أن تساهم هي ذاتها في الدفاع عن هذه المناطق، وهو ما لم يكن ممكنًا في كثير من الحالات. ونجحت تكتيكات الميليشيات في تحجيم قدرات الفصائل داخل مناطق محددة، ذات غالبية سنية، تقع في غربي بغداد أو في مدينة الأعظمية المعزولة بمحيط شيعي شرقي دجلة. أما المناطق المختلطة التي كانت من بين معاقل المقاومة سابقًا، فقد خضعت لسيطرة "جيش المهدي"، وكان توسيع هذه الميليشيات لنطاق نفوذها داخل بغداد "من النتائج الأكثر إثارة للحرب الأهلية التي أحاقت بالعاصمة خلال الجزء الأكبر من عامي 2006 و2007. ورغم العقبات الكبيرة والكثيرة والضغوط الأميركية المتواصلة ضد عدو كانت تعدّه هدفًا ذا أولوية، فإن الصدريين تمكنوا خلال تلك الفترة من توسيع سيطرتهم إلى أبعد بكثير من معقلهم في مدينة الصدر على الضفة الشرقية لنهر دجلة"[2].

---

1 من بين نماذج هذه الاعتداءات، الهجوم الذي قامت به الميليشيات في حي الجهاد في غرب بغداد تموز/ يوليو 2006، فبعد يوم واحد من حادث تفجير حسينية للشيعة في ذلك الحي المختلط هاجمت الميليشيات الحي، وقتلوا بحسب شاهد عيان تسعة من موظفي الوقف السني قبل أن يبدؤوا بمداهمة البيوت وقتل من يثبت أنهم سنة. وكان أغلب القتلى من النساء والأطفال والمسنين. واتهم رئيس ديوان الوقف السني العراقي قوات وزارة الداخلية بالتواطؤ مع الميليشيات، قائلًا: "ما يؤلمني أن بعض الحوادث تتم على مرأى من قوات وزارة الداخلية". أما نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن (السابق) عبد السلام الزوبعي فنسب ما حدث إلى مليشيات مزدوجة، متحدثًا عن تواطؤ عناصر من قوات المغاوير كان "يجب أن تحاكم، بدل أن تناط بها مسؤوليات"، وهو تصريح نأى عنه مكتب رئيس الوزراء المالكي، قائلًا إنه "لا يعكس وجهة نظر الحكومة". انظر: الجزيرة نت، 9 تموز/ يوليو 2006:

http://bit.ly/2DWCWfc.

2 International Crises Group, Iraq Civil War. The Sadrists and The Surge, Middle East, Report No.72 – 7 February 2008.

كان هذا الاستحواذ قد أثر جديًّا في قدرة المقاومة على التحرك في بغداد. وفي النهاية انحصر نطاق عملها في أجزاء محددة من العاصمة تقع على الأغلب في أحيائها الغربية، عند بوابات الطريق نحو محافظة الأنبار التي كانت آنذاك نطاق العمل الأساسي للمقاومة وكذلك لتنظيم القاعدة، إلى جانب محافظات أخرى في مقدمتها بعد الأنبار محافظة صلاح الدين، وبلدة العظيم التابعة لمحافظة ديالى بجهة الشرق، وكذلك مناطق الأغلبية العربية السنية في كركوك، مثل الحويجة والشرقاط، ومناطق متعددة في نينوى وعاصمتها الموصل.

كانت مديات وقدرات عمل المقاومة ما زالت متسعة، برغم ما تعانيه من ضغوط في بغداد وحزامها، لكن تحدي تنظيم "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين" لها كان قد بدأ يشتد، مع رفض الفصائل الانخراط ضمن تشكيلات "الدولة الإسلامية في العراق" التي أعلنها خليفة الزرقاوي في قيادة القاعدة أبو عمر البغدادي مع نهاية عام 2006. لكن ذلك لم يكن التهديد الوحيد؛ ففصائل المقاومة بدأت تواجه مع اشتداد حملة ميليشيا جيش المهدي، وقبلها فرق الموت ضد المجتمع السني، تساؤلات من عناصرها وجماهيرها حول أولوياتها في التركيز على التصدي لقوات الاحتلال، بدلًا من العدو الجديد المتمثل في الميليشيات وأجهزة الأمن المتماهية معها، في حين كانت القاعدة قد حسمت هذا الجدل منذ البداية باعتبار هذين الطرفين أهدافًا أساسية لها.

لقد شكل هذا الأمر مشكلة جدلية ومبدئية بالنسبة إلى فصائل المقاومة؛ فغالبيتها لم تشأ الخوض في نزاع داخلي طائفي، قد يمنح قوات الاحتلال زمام المبادرة من جديد، بعد مسلسل إخفاقات جدية تعرضت لها هذه القوات خلال عامي 2004 و2005 على الخصوص. غير أن حسابات الميدان والضغوط الخارجية والداخلية، جعل بعض الفصائل توسع من دائرة استهداف القوات الأمنية الحكومية التي كانت توغل في إيذاء السكان السنة في بغداد ومحيطها، وكذلك في ديالى ومناطق أخرى.

وتشير طبيعة العمليات المسلحة التي رصدت خلال شهر آذار/ مارس 2007، بحسب البيانات الصادرة عن الفصائل، إلى أن عدد هذه العمليات بلغ 796، منها 439 ضد القوات الحكومية والميليشيات الشيعية، و357 ضد القوات الأميركية، وكانت حصة القاعدة

(الدولة الإسلامية في العراق) 17 في المئة فقط من هذه العمليات مجتمعة، وغالبيتها ضد قوات الأمن والميليشيات. لكن الجيش الإسلامي تفوق عليها في عدد العمليات مجتمعة، وتوجهت 68 في المئة من عملياته ضد القوات الحكومية والميليشيات، في حين توجهت بقية العمليات نحو القوات الأميركية[1].

ورغم أن معظم الفصائل الأخرى، باستثناء أنصار السنة، واصل التركيز في عملياته المسلحة على قوات الاحتلال، فإن تغييرًا في فلسفة المقاومة بدأ يتشكل بفعل الواقع على الأرض، وصارت إعادة النظر في الأولويات أمرًا مطروحًا بقوة، بعد أن توسعت الحرب الطائفية بشراسة، وهددت جديًّا الوجود السني في بغداد برمتها، إن لم تكن نجحت بالفعل في تعديل الوضع الديموغرافي وخريطة التوزيع الطائفي والعرقي في العاصمة ومحيطها، ومناطق في محافظات أخرى أبرزها محافظة ديالى، ومناطق جنوب صلاح الدين (بلد، ويثرب، والضلوعية، وسواها).

وبحسب الإحصائية السابقة للعمليات المسلحة في آذار/ مارس 2007، فإن عددًا من الفصائل الأساسية إما أنه واصل التركيز على قوات الاحتلال بعدد أقل من الهجمات ولم يقم بمهاجمة القوات الأمنية، وإما أنه فضّل عدم القيام بأي عملية. ومن بين هذه الفصائل "جبهة المقاومة الإسلامية في العراق- جامع"، و"جيش الراشدين"، و"جيش الفاتحين"، و"كتائب ثورة العشرين"[2].

ونجحت خيارات المقاومة في إبقائها خارج دائرة الصراع الطائفي ولو مؤقتًا، لكنه أفاد القوات الأميركية ولم يجنب فصائل المقاومة تداعياته وآثاره. فلقد تمكنت الميليشيات والقاعدة في تعزيز الاستقطاب الطائفي على نحو حاد وعنيف. وإذا كانت الميليشيات قد قدمت نفسها على أنها حامية السكان الشيعة ومقدساتهم، فإن القاعدة سعت لتقديم نفسها بذات الطريقة بالنسبة إلى السكان السنة. ولقي هذا الأمر قبولًا عند سكان يائسين وخائفين،

---

1 Anthony H. Cordesman, Iraq's Sunni Insurgents: Looking beyond Al Qaida: Center for Strategic and International Studies, Arleigh A. Burke Chair in Strategy, July 16, 2007, p. 5-7.

2 Ibid.

وجعل "القتال الطائفي في تكتيكات القاعدة يبدو مقبولًا ومفيدًا أكثر في الصراع مع عدو شيعي قوي"[1].

وقد أسهم مسار الأحداث وقرار حكومة المالكي في إعدام الرئيس صدام حسين في فجر عيد الأضحى في اليوم الأخير من عام 2006 في شحن جديد للمشاعر. فقد وجد السنة في توقيت الإعدام عملًا مقصودًا وإهانة ليوم مقدس عند المسلمين، فضلًا عن كونه مخالفة للقانون الجنائي العراقي، الذي يمنع صراحة تنفيذ أحكام الإعدام في العطل الرسمية وأيام الأعياد بالنسبة إلى الديانة التي ينتمي إليها المحكوم[2].

1 95-International Crises Group, Iraq after the Surge I: The New Sunni Landscape, Middle East & North Africa, Report No.74, 30 April 2008.

2 تنص المادة (290) من قانون أصول المحاكمات الجزائية المرقم (23) والصادر في 1971، والذي يعمل به حاليًا، على عدم جواز تنفيذ أحكام الإعدام في العطل الرسمية وأيام العيد بالنسبة إلى الديانة التي ينتمي إليها المحكوم. وقد جرى تنفيذ حكم الإعدام بحق الرئيس صدام حسين فجر يوم السبت أول أيام عيد الأضحى، بعد أربعة أيام فقط من قرار محكمة التمييز بتثبيت حكم الإعدام الذي قضت به محكمة خاصة على تهمة إعدام نحو 200 شخص من أبناء بلدة الدجيل "الشيعية"، شمال بغداد. وحُكم بالإعدام أيضًا في القضية نفسها على كل من برزان التكريتي وعواد البندر، كما رفعت محكمة التمييز الحكم على طه ياسين رمضان إلى الإعدام بدلًا من المؤبد.
وكانت "محكمة الثورة" محكمة خاصة، قضت في عام 1982 بإعدام عدد من سكان بلدة الدجيل، بعد إدانتهم بتهمة المشاركة في محاولة اغتيال الرئيس صدام حسين أثناء زيارة تفقدية للبلدة في العام نفسه. وقد أظهرت وقائع محاكمة الرئيس صدام حسين التي عرضت في وسائل الإعلام، أن بعض الضحايا المفترضين من سكان الدجيل ما زالوا أحياء ولم يعدموا. كما شاب المحاكمة العديد من الانتهاكات والمخالفات بحسب تقييم المنظمات الدولية. وحول ذلك أصدرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" تقريرًا عقب إعدام الرئيس صدام حسين قالت فيه: "كانت وقائع الإعدام والجدل الذي أثير حولها بمنزلة نهاية لإجراءات تقاضي جنائية لم توفر ضمانات المحاكمة المنصفة الأساسية التي يقدمها القانون الدولي الإنساني". ويضيف التقرير: "استنتجت هيومن رايتس ووتش أن القضية التي تقدم بها الادعاء وقضاة التحقيق تشوبها ثغرات كبيرة، تشير إلى فهم قاصر لعناصر الأدلة المطلوبة لإثبات المسؤولية الجنائية الشخصية كما يقتضي القانون الجنائي الدولي"، للتفاصيل، انظر:

Human Rights Watch: The Poisoned Chalice, a Human Rights Watch, Briefing Paper on the Decision of the Iraqi High Tribunal in the Dujail Case, June 22, 2007.

وقد زاد من حدة المشاعر الشريط الذي صُوّر بجهاز هاتف أحد المشاركين في واقعة الإعدام، وظهر فيه الرئيس الراحل وهو يواجه آخر لحظاته بشجاعة وهدوء، ونطق الشهادتين، بينما حاول الحاضرون الإساءة إليه والشماتة به.

ترك إعدام صدام حسين بصماته على مسيرة الأحداث المتفجرة أصلًا، فهو جاء في سياق استقطاب طائفي حاد ودموي، وفي يوم مقدس، تبدت في اختياره معالم حقد وثأر واضحين. كما أن استذكار الرئيس الراحل لفلسطين والعراق ونطقه الشهادتين بوضوح والحبل حول رقبته أثار مشاعر مؤيديه، وجعل حتى معارضيه السابقين من المقاومين الإسلاميين السنة يتفاعلون مع الواقعة. ومنذ ذلك اليوم أشارت "إعلانات وبيانات إلى أن عدة مجموعات مسلحة باتت مستعدة للتقرب من القاعدة، وبالطبع فإن دافعها هو الحصول على التمويل، لكن الأهم من ذلك هو أنها مصممة على مواجهة النفوذ المتنامي للميليشيات الشيعية التي تحقق انتصارات في بغداد". ونسب تقرير لمجموعة الأزمات الدولية إلى صحافي عراقي، وصفًا لواحد من تداعيات إعدام الرئيس صدام حسين، يقول فيه: "أعرف عن مجموعة صغيرة تضم نحو ثلاثين مقاتلًا كانت تعمل في الفلوجة، عندما سمعوا في البداية أبا مصعب الزرقاوي يعلن حربًا شاملةً ضد الشيعة تخلوا عن المقاومة، وقالوا إنهم لا يريدون أن يتعاطوا مع ذلك النوع من العقلية، أما الآن فأراهم يبحثون عن الأسلحة لمتابعة القتال من حيث توقف"[1].

في نهاية آب/ أغسطس 2007 أعلن مقتدى الصدر تجميد جيش المهدي لمدة ستة أشهر، في أعقاب معارك له مع قوات الأمن في كربلاء، وشمل التجميد الهجمات على القوات الأجنبية في العراق، ثم في 22 شباط/ فبراير 2008 أمر الصدر بتمديد التجميد ستة أشهر أخرى[2]. لكن جيش المهدي كان قد خرج حتى عن سيطرة قيادته، وواصل صراعه المسلح مع الأحزاب الشيعية في مناطق نفوذها التقليدية في محافظات جنوب العراق، للسيطرة على الموارد وعمليات تهريب النفط والسيطرة على الموانئ، لا سيما في البصرة، المنتج الأساسي

1 International Crises Group, Iraq after the Surge , Op. Cit.

2 BBC ARABIC, 29 August.2007 and: BBC ARABIC, 22 February, 2008.

للنفط في العراق، وميناءه الوحيد. وفي آذار/ مارس 2008 تدخلت حكومة المالكي ضد "جيش المهدي" بشن عملية عسكرية في البصرة سميت "صولة الفرسان" ساندتها القوات الأميركية، انتهت بعد ثلاثة أسابيع من القتال الضاري ومشاركة الطائرات بتسليم "جيش المهدي" أسلحته، واستعادة السيطرة على المحافظات الجنوبية وبغداد.

كانت تلك المعركة نذيرًا لانتهاء فصل دموي من الحرب الطائفية، التي شغلت المقاومة وامتصت جزءًا مهمًّا من زخمها وقدراتها، ووجهتها بعيدًا عن هدفها الأساسي في مواجهة قوات الاحتلال. لكن نهاية هذا الفصل من مسيرة المقاومة العراقية، لم يكن يعني العودة إلى نقطة البداية، فقد جرت خلال أكثر من عامين من الصراع الأهلي أحداث كثيرة، قويت فيه شوكة تنظيم القاعدة على حساب المقاومة الوطنية، وتخلخل الوضع في المحيط السني، بعد مقاربة أميركية جديدة للوضع في العراق، تضمن إرسال قوة تقدر بأكثر من 21000 جندي إضافي للسيطرة على الأوضاع الأمنية، والبدء في بناء علاقات جديدة مع القيادات السنية المحلية وشيوخ العشائر وبعض قوى المقاومة، وإنشاء ميليشيات سنية برعاية أميركية مهمتها مقاتلة تنظيم القاعدة تحت اسم "الصحوات".

تغير الوجهة

في كانون الثاني/ يناير 2007، صدق الكونغرس على تعيين الجنرال ديفيد بتريوس قائدًا جديدًا للقوات الأميركية في العراق، في خضم انهياره الأمني، ومع بداية تنفيذ قرار الرئيس بوش بإرسال قوات إضافية للسيطرة على الأوضاع.

كان بتريوس قد شارك في غزو العراق عام 2003 قائدًا للفرقة 101 المحمولة جوًّا، وكان مسؤولًا عن احتلال الموصل. وجاء قرار إعادته إلى العراق قائدًا عامًّا هذه المرة، محاولة لإنقاذ وضع قوات الاحتلال التي فشلت في حماية نفسها أو في فرض الاستقرار، مع طغيان الميليشيات وتنامي قوة القاعدة إلى جانب المقاومة التي كانت مستمرة.

وفضلًا عن خبرته السابقة في العراق وخدمته الطويلة، فإن اختيار بتريوس كان على ما يبدو بسبب اعتقاد قدرته على تنفيذ الرؤية الجديدة لإدارة بوش، المتضمنة مقاربات مختلفة للتعامل مع الوضع في العراق. تدور هذه المقاربة الجديدة حول محور مركزي، هو ضرب كل

من القاعدة والمقاومة المسلحة من خلال "نقيضها النوعي" داخل بيئاتها المحلية، واستخدام الجهد الاستخباري على نحو مكثف بدلًا من القوة العسكرية الضخمة والمدمرة.

كان أمام واشنطن في تلك الفترة برنامجها القديم الذي طبقته في فيتنام خلال ستينيات القرن الماضي، الذي سمي في حينه "برنامج فينكس"، وتضمن قيام القوات الخاصة الأميركية بالتعاون مع قوى من فيتنام الجنوبية، وقوى محلية في فيتنام الشمالية، بتدمير "البنية التحتية" للمقاومة الفيتنامية (الفيتكونغ)، وذلك من خلال عمليات نوعية تضمن مطاردة واعتقال أو اغتيال عناصر المقاومة أو المؤيدين لها، وكذلك المعارضين للولايات المتحدة، وفي عام 1972، كان برنامج فينكس قد نتج منه مقتل أو تحييد أو اعتقال أكثر من 80 ألف شخص[1].

وجد بتريوس الظروف في العراق مهيئة لتطبيق نسخة فينكس مع تعديلات تلائم الوضع العراقي. ففي بداية عام 2007، كان ميدان عمل المقاومة يشهد اضطرابًا مهمًّا ومؤثرًا، والسبب الجوهري كان يتمثل في تنامي قوة القاعدة وطغيانها على المجتمعات السنية وقواها المحلية أو قياداتها التقليدية، وسعيها لفرض نسختها "الجهادية" على سائر فصائل المقاومة، لا سيما بعد إعلان أمير "قاعدة العراق" الجديد أبي عمر البغدادي "دولة العراق الإسلامية"، ومطالبته ببيعة فصائل المقاومة في نهاية عام 2006.

أثار هذا الخلل توترًا شديدًا في المناطق السنية سواء في بغداد أو خارجها، لا سيما في محافظة الأنبار؛ فالقوى التقليدية المحلية المتمثلة خصوصًا في شيوخ القبائل ورجال الدين، وجدت أن سلطاتها ومصالحها بدأت في الذوبان بسبب هيمنة القاعدة، واتخاذ عناصر القاعدة سواء من العراقيين أو الأجانب أدوارًا قيادية، اصطدمت فورًا بالإرادات القيادية لشيوخ العشائر، وكذلك بمصالحهم الاقتصادية، مع محاولة القاعدة فرض السيطرة على

1 Colonel Andrew R. Finlayson, A Retrospective on Counterinsurgency Operations: The Tay Ninh Provincial Reconnaissance Unit and Its Role in the Phoenix Program, 1969-70, C.I.A. Web Site: https://goo.gl/1wt2xc

كثير من مصادر التمويل[1] التي كانت تعدّ من المداخيل النمطية لقوى عشائرية معروفة، إلى جانب الخلاف الشديد مع رجال الدين، وهم جزء أساسي من القيادات المحلية، بسبب تناقض الرؤية الدينية والفقهية المتشددة للقاعدة مع رؤية رجال الدين العراقيين السنة المعتدلين بطبيعتهم.

وزاد في تعقيد الأمور أن القيادات المحلية للقاعدة كانت تتعرض للقتل باستمرار، فيحل مكانها أشخاص حديثو عهد بالتدين، وليست لديهم مرجعيات فقهية مقنعة لعناصرهم وللجمهور العام، فكانوا يستعيضون عن العلم الفقهي بمزيد من القسوة والبطش لإخضاع المجتمعات المحلية السنية.

تسبب ذلك في حالة نفور عام في المناطق السنية من تنظيم القاعدة وأفكاره المتطرفة وبطشه بالسكان، وقياداتهم المحلية، وخرقه للتقاليد السائدة، وكذلك صدامه مع فصائل المقاومة التي كانت أقل منه تمويلًا وقدرات على التجنيد وتوفير الأسلحة، لكنها أكثر منه احترامًا للنظام الاجتماعي وأكثر ارتباطًا بالسكان، وقد أدت هذه الظاهرة إلى خلق فرصة للأميركيين الذين كانوا يراقبون الوضع وينتظرون نضوجه، كي يتدخلوا بوصفهم "منقذين" للسنة من بطش القاعدة.

وتكرر الأمر في الأحياء السنية في بغداد، حيث دخلت القاعدة في صدام مسلح مع الجيش الإسلامي في حي العامرية السني غرب بغداد، وكان ذلك من أسباب تعاون القائد المحلي للجيش الإسلامي في الحي (أبو العبد) مع الأميركيين لمواجهة القاعدة، واستعادة السيطرة على الحي، فأدمج العديد من أعضاء المجموعات المسلحة الأخرى في مجموعته،

---

1 من أبرز مصادر التمويل فرض الضرائب على الشاحنات التي كانت تنقل السلع على الطريق السريع الذي يخترق صحراء الأنبار بين بغداد وعمان، حيث كانت تقوم بذلك على نحو غير رسمي وخارج إطار القانون عشيرة "البو ريشة"، التي أصبح زعيمها الشيخ عبد الستار بازغ فتيخان الريشاوي، والمعروف بستار أبو ريشة، أول من تعاون علنًا مع القوات الأميركية في كانون الثاني/ يناير 2007، واستمال معه عددًا من شيوخ العشائر. راجع بهذا الخصوص:

International Crises Group, Iraq after the Surge I, Op. Cit. p.9.

وقد استخدمت القوات الأميركية الجانب الاقتصادي لاستمالة شيوخ العشائر، من خلال إغرائهم بعقود البناء في حال التخلص من هيمنة القاعدة والمسلحين.

وعندما انتصر في المعركة ضد القاعدة برز كمحرر، وتمتع بدعم شعبي، ودعا المتطوعين للعمل معه؛ فانضم إليه آلاف المسلحين من فصائل أخرى. وقد تعلمت قوات الاحتلال درسًا من هذه التجربة وطبقتها في مناطق أخرى[1].

في هذه الأجواء تأسست "الصحوات" التي نمت كميليشيات مرتبطة بالأميركيين، تتلقى منها الدعم والتسليح، ويحظى زعماؤها بدعم مالي كبير، يتولون هم توزيعه كمرتبات للمتطوعين في الصحوات، ويحتفظون لأنفسهم بغالبية الأموال. ويقدر أحد المحللين حجم التخصيصات المالية الأميركية للمجموعات العشائرية بنحو 150 مليون دولار، على أن يأخذ "شيخ العشيرة" 20 في المئة من تخصيص كل متطوع يحتفظ بها لنفسه، وهو ما يساوي أكثر من 100 ألف دولار سنويًا يجنونها لكل 200 مقاتل[2].

فتح هذا النمط "المربح" من العلاقة مع قوات الاحتلال أفقًا جديدًا لشيوخ العشائر والآلاف من السكان لتوفير دخل مادي ملائم، تحت لافتة تحقيق الاستقرار في المناطق السنية، ولا سيما أن مجريات الاستهداف المباشر للسكان السنة من قبل فرق الموت، والأجهزة الأمنية الحكومية والميليشيات الشيعية، تحت أنظار الأميركيين خلال العامين 2005 و2006، خلقت بيئة نفسية واجتماعية وضغطًا اقتصاديًا، جعلت من تصدي هذا الاستهداف أولوية قصوى تراجعت معها أولوية مقاومة الاحتلال.

وفي الوقت ذاته، فإن طغيان الهيمنة الإيرانية على مواقع النفوذ والسلطة في العراق، بدءًا من حكومة الجعفري ومن بعده المالكي، كان سببًا آخر لنشر فكرة أن إيران عدو أخطر من الولايات المتحدة، ينبغي أن تتوجه إليه أدوات المقاومة وسلاحها، حتى لو جرى بدعم قوات الاحتلال الأميركي، وفي خضم هذا الواقع تجاوز كثيرون حقيقة أن التدخلات الإيرانية في العراق جرت في الأساس برضا أميركي.

---

1 Ibid.

2 Steven Simon, "The Price of the Surge. How U.S. Strategy is astening Iraq's Demise", Foreign Affairs, vol.87, No.3, (May-June 2008).

تسبب الانقسام المتزايد في أوساط المقاومة، وانضمام عدد مهم من السكان إلى الصحوات المتحالفة مع القوات الأميركية، في تراجع ملحوظ للعمليات المسلحة ضد القوات الأميركية أو الحكومية بنسبة بلغت نحو 70 في المئة، ما بين حزيران/ يونيو 2007 وحتى فبراير/ شباط 2008، بحسب الإحصاءات الرسمية الأميركية، وتقلصت هجمات المقاومة من نحو 180 هجمة يوميًا في يونيو/ حزيران 2007 إلى نحو 60 يوميًا في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، ثم إلى 50 في فبراير/ شباط 2008 [1].

في نهاية المطاف طردت القاعدة من المناطق السنية وخسرت السيطرة على الأرض، لكنها واصلت عملياتها الدموية ضد الأهداف المدنية الرخوة مثل الأسواق وأماكن التجمع السكاني، واستهدفت المناطق الشيعية على نحو خاص، في سعي دائب لاستثارة الحرب الطائفية من جديد، حيث يمكنها أن تستعيد سطوتها وقدرتها على استقطاب السنة بوصفها المنقذ والمدافع عن مصالحهم، لكن أجواء عام 2008 كانت قد اختلفت، وأسهمت الصحوات إلى حد بعيد في منع القاعدة من العمل بحرية، كما أن الأميركيين لم يكونوا راغبين في حرب طائفية جديدة، بعد أن تحققت لهم رغبتهم في استدراج جزء كبير من المجتمع السني إلى منطقة التعاون معهم بدلًا من مقاتلتهم.

ورغم أن الصحوات السنية وقياداتها تعرضت إلى هجمات كبيرة من قبل القاعدة، تضمنت قتل عوائل عناصر الصحوة بكاملها بمن فيهم الأطفال والنساء في سبيل خلق مناخ رعب يحطم أسس هذا المشروع، فإن المصالح المحلية والشخصية كانت قد تشابكت مع الأميركيين أو مع السلطة ممثلة في حكومة المالكي الأولى، ولذلك اجتهدت عناصر الصحوة برغم كل خسائرها في إثبات الولاء للقوات الأميركية، ومضى هذا الولاء ليتجاوز محاربة القاعدة إلى العداء لفصائل المقاومة ذاتها.

بعد طرد القاعدة من المناطق السنية، تغوّلت ميليشيا الصحوات وأصبحت لديها القوة والإمكانيات لفرض أجندات الاحتلال في مناطقها. وفي حين كانت الأموال ومشاريع

1 Iraq Significant Activities (SIGACTS), Global Security.org. June 2008: https://goo.gl/5qTCei

الإعمار المقدرة بملايين الدولارات والمناصب الحكومية تنهال على قيادات الصحوة، ظهر التناقض الصارخ والجدي بينها وبين المقاومة التي بدا لها أن خروج القاعدة سيعيد لها فرصة العمل من جديد. لكن ذلك كان صعبًا ومعقدًا في مناخ اجتماعي وأمني وعسكري صار مختلفًا، ومع وجود نقيض نوعي من المجتمع ذاته يعرف دقائق المقاومين وتفاصيلهم، وعناوينهم وأساليبهم ومواقع تخزين أسلحتهم وعتادهم، ومصادر تمويلهم والطرق التي يسلكونها والأهداف التي يفضلونها، إلى الدرجة التي اختنقت فيها الفصائل اختناقًا حقيقيًّا، وتعرضت عناصرها وعوائلهم إلى قمع شديد، بلغ حد التهجير ومصادرة الأموال والتسليم للسلطات والقتل. وبسبب الصحوات، ارتفع عدد مخازن أسلحة المقاومة التي تعثر عليها القوات الأميركية أو الحكومية من 50 في مطلع عام 2007 إلى 150 في شباط/ فبراير 2008 [1].

اضطرت قوى المقاومة بسبب هجمات الصحوات والقوات الحكومية إلى العمل خارج بيئاتها الحاضنة الطبيعية، أو بعيدًا على الأقل عن مراكز قوة الصحوات، أو أن بعض عناصرها قرروا وقف أنشطتهم والبقاء في حالة انتظار كخلايا نائمة. لكن كل ذلك كان يؤشر على تحولات مهمة في مسيرة المقاومة ورحلتها، من الانطلاق المبكر والقوة الكبيرة التي عصفت بالأميركيين حتى كادت تجبرهم على إعلان الهزيمة في العراق، حتى وصول المشروع إلى مرحلة الحصار والنقص الحاد في الموارد والتسليح والرجال.

لكن ما يوازي ذلك أهمية هو نجاح الاحتلال ودعايته في إقران كل عمل مسلح بالقاعدة، ومن ثم بالإرهاب. وبطبيعة الحال فقد ساعدهم كل من الصحوات أو السلطة وأجهزتها في ترويج هذا الربط وتعميقه، حتى أصبح الإرهاب صفة ملازمة لكل المقاومين، وهو ما منح عناصر الصحوات فرصة مطاردتهم بصفة "قانونية" من جهة، وأجبر كثيرًا من المقاومين على وقف أنشطتهم المسلحة؛ بسبب تغير المزاج العام في داخل مجتمعاتهم من جهة ثانية. فقد كان المقاومون يندفعون للتضحية بلا مقابل، لكنهم كانوا مهتمين بالتقدير الاجتماعي لهم ولعوائلهم، باعتبار أن ما يقومون به كان يعدّ أعمالًا بطولية. فلما

1 Ibid.

أشاعت عناصر السلطة وعناصر الصحوات فكرة الإرهاب بدل المقاومة، وسادت رغبة شبه عامة في الحاجة إلى الاستقرار وتأمين الجانب الاقتصادي المتفاقم، ووقف الصدام الأمني مع القوات الحكومية وقوات الاحتلال، لم تعد فكرة المقاومة بذاتها مشجعة للبعض على الاستمرار.

في عام 2010 تسلم نوري المالكي رئاسة الوزراء لولاية ثانية، وفي هذه المرة، وبعد أن وجد أن الأمور قد استقرت في المناطق السنية لمصلحة أجهزة السلطة، وتراجعت المقاومة المسلحة؛ انقلب على الصحوات، ومنع عنهم المرتبات، وجردهم من السلاح، وتراجع عن وعوده بإدماجهم في قوات الجيش والشرطة، واعتقل كل من يخرج منهم عن المحددات التي وضعها والتي تنهي وجودهم عمليًّا.

في نهاية المطاف، انتهت الصحوات بعد أن أدت دورها في محاربة المقاومة وتدمير بنيتها التحتية، ومنح قوات الاحتلال الوقت والفرصة للعمل كما تشاء، وكذلك توفير الفرصة للرئيس بوش للظهور كرئيس مقتدر، قبل تسليمه البيت الأبيض لخلفه باراك أوباما. وبالطبع فقد تخلت أميركا ذاتها عن وعودها للصحوات، ولم تعد إلى الحديث عنها وعن أهميتها وعن مصالح السنة وحقوقهم المسلوبة، إلا بعد أن استولى "تنظيم الدولة الإسلامية" على ثلث مساحة العراق في أواسط عام 2014. وحينها فقط تذكرت واشنطن أن سياسات نوري المالكي ضد العراقيين العرب السنة، ومنها التنكيل بالصحوات، كانت سببًا مباشرًا في تنامي ظاهرة هذا التنظيم، وعثوره على موطئ قدم في مجتمعات جربت التعاون مع الأميركيين لكنها تعرضت للخديعة.

عودة إلى السلاح

اختفت المقاومة العراقية بعد أن فقدت زخمها وقوتها في خضم الأحداث والتحديات الصعبة التي واجهتها، وتفرق غالبية رجالها الأحياء بين السجون والمنافي، ونجح الاحتلال في تكريس الواقع الذي أراد، حتى انسحابه الرسمي في نهاية عام 2011.

كان هذا الانسحاب يعني ضمنيًّا انتهاء ذريعة وجود المقاومة، فضلًا عن فرصتها في الظهور من جديد. ولذلك كان على أبناء المناطق التي احتضنت المقاومة من قبل، ثم أنتجت

من بين أفرادها ميليشيات الصحوات، أن تبحث عن نمط مختلف من الاحتجاج على السياسة الحكومية الطائفية؛ فقامت بحملة الاعتصامات مع نهاية عام 2012، على أساس أنه احتجاج سلمي لن يخالف القانون أو ينتهك الدستور، وقد يحقق للناس في المحافظات ذات الغالبية السنية ما لم يحققه السلاح.

أخفقت هذه الاعتصامات على اتساع حجمها وطول مدتها في دفع السلطة في قبول أي مطلب من مطالبها، واكتشف القائمون بها أن الأمر لا يتعلق بشكل الاحتجاج أو توافقه مع القانون، بل إنه يتعلق بإرادة النظام الحاكم والمهيمن، برغم أن تلك المطالب كانت خالية من أي نزوع للمشاركة في إدارة الدولة أو تقاسم النفوذ عليها.

من غير الممكن الافتراض أن إصرار حكومة المالكي على التعامل باستخفاف وعدوانية مع حركة الاعتصامات هو نتيجة خلل قيادي؛ فتلك الاحتجاجات دامت سنة كاملة، كانت كافية للمراجعة وتنظيم آلية ملائمة تمتص زخم الغضب والاحتقان وسط السكان السنة. وهكذا فالفرضية الغالبة تعود إلى شخصية المالكي الاستحواذية، ومشروع طائفي قام على إنجازه، وكان مصممًا على فرضه بالقسر والإرغام.

تسبب هذا الموقف في عودة التفكير وسط السكان السنة بالعودة إلى خيار السلاح لأخذ الحقوق بعد فشل الطرق السلمية. وبدأت بالفعل حركة دائبة منذ ربيع عام 2013 لبناء تشكيلات مسلحة تواجه السلطة بالقوة، مع أفق أوسع من الأهداف يصل إلى قلب النظام الحاكم والسيطرة على بغداد.

بدأت فكرة "المجالس العسكرية" في أيار/ مايو 2013، بعد أيام من هجوم القوات الحكومية على مخيم الاعتصام في مدينة الحويجة جنوب غربي كركوك، وقتل 45 مدنيًّا وجرح 150.

كان ذلك الهجوم والخسائر التي نجم عنها قد تسبب في ردة فعل سريعة من قبل أفراد مسلحين من أبناء العشائر العراقية في تلك المناطق وسواها، فجرت هجمات مختلفة ضد القوات الحكومية في الأنبار وصلاح الدين وكركوك، وسقط عشرات القتلى من الجانبين.

ولم يدم زخم الهجمات الانتقامية طويلًا، فقد كانت ردود فعل غير مخطط لها، لكن شعور الناشطين السنة بالخطر والمهانة تعاظم بشدة بعد ما وصفوه بـ"مجزرة الحويجة"، وتعزز اعتقاد أن الخيار المسلح هو الملائم في التعامل مع الحكومة في بغداد.

في ذلك المناخ المحتقن، بدأت مناقشات سرية طويلة بين ضباط سابقين وسياسيين معارضين وعناصر من المقاومة "السابقة"، انتهت إلى تشكيل تلك المجالس والإعلان رسميًّا عنها في مطلع عام 2014، بعد الهجوم الحكومي على مخيم الاعتصام في الرمادي في اليوم الأخير من عام 2013.

وبحسب الناطق بلسان المجالس العسكرية في ذلك الوقت، فإن "القناعة قد استقرت على أنه لا تغيير في أوضاع العراق المزرية إلا بقوة السلاح، خاصة بعد مماطلة المالكي وتسويفه وعدم استجابته لمطالب المتظاهرين، فقد حصل تمازج بين إرادة المقاتلين وغالبيتهم من رجال فصائل المقاومة والسياسيين المعنيين بهذا المشروع، وبين قناعة كبار ضباط الجيش الوطني العراقي السابق، لذا لم تكن هناك صعوبات في تأسيس هذه المجالس"[1].

وقد ظل الطرف الذي كان وراء فكرة المجالس العسكرية غير معروف أو أنه لم يعلن عن نفسه. لكن مجموع المنخرطين هذه المجالس التي زاد عددها على عشر مجالس كان يتنوع بين ضباط سابقين وبعثيين وإسلاميين وشخصيات معارضة، وغالبيتهم كانوا من الذين شاركوا في المقاومة أو دعموها. لكن الكتلة القتالية الأساسية تتمثل في الشباب من العشائر العربية السنية. وكان هدف المجالس يتمثل في "التغيير وتحرير العراق من عملاء إيران وحكومات المحتل"[2].

وقدرت دراسة أميركية عدد المقاتلين المنضمين إلى هذه المجالس بنحو 57 ألف شخص، تمركزوا في محافظات نينوى وكركوك والأنبار وصلاح الدين وديالى، وهي جميعًا محافظات

---

1 الناطق باسم المجالس العسكرية اللواء مزهر القيسي، الجزيرة نت، 03/ 6/ 2014:
http://bit.ly/2nuKEW7

2 المرجع نفسه.

ذات غالبية سنية، كما انتشرت المجالس العسكرية في مناطق "حزام بغداد"، وهي أيضًا سنية على الأغلب.

لكن هذه المجالس وُجدت أيضًا في مناطق ذات غالبية شيعية في جنوب العراق وأبرزها كربلاء وذي قار وميسان. كما أن عددًا مهمًّا من الضباط الكبار المشاركين في تأسيس هذه المجالس كانوا منفيين، ويقيمون في دول مختلفة من أبرزها: تركيا، والأردن، والسعودية، ولبنان، والإمارات العربية المتحدة[1].

قامت "المجالس العسكرية" بعمليات محدودة لكنها مؤثرة، ومنها قصف مطار بغداد بمدافع الهاون؛ ما تسبب في إغلاقه أمام حركة الطائرات. لكن الهدف الأبرز لهذه المجالس كان السيطرة على العاصمة بغداد، حيث كان بعض قادتها يعتقدون إمكانية تحقيق ذلك من غير اتضاح معالم خطته التفصيلية. لكن الرؤية العاجلة آنذاك اتجهت نحو مرحلة أولى تجري فيها السيطرة على الجزء الغربي من بغداد المسمى "جانب الكرخ"، ليكون نهر دجلة حاجزًا طبيعيًّا في مواجهة القوات الحكومية.

ولا يمكن الجزم بمدى واقعية هدف السيطرة على بغداد أو جزء منها؛ إذ حرص قادة تلك المجالس على إخفاء معظم الحقائق المتعلقة بمدى قوتها وتسليحها ومصادر تمويلها. كما أن العمر القصير للمجالس العسكرية أسهم أيضًا في الوقف المبكر للتقصي عنها.

ورغم ذلك، فقد كانت تجربة المجالس العسكرية جدية ومهمة على صعيد الإعداد الذي استفاد من تجارب المقاومة، أو من خلال التعاون بين قوى مختلفة أيديولوجيًّا مثل البعثيين والإسلاميين، أو ما بين العسكريين الذين تسلموا زمام القيادة والسياسيين الذين قبلوا أن يظلوا في الصفوف الخلفية. غير أن تأثير كل ذلك في تحقيق إنجاز استراتيجي على الأرض، ولا سيما في بغداد، هو بالتأكيد أمر نظري وافتراضي لا يمكن الجزم به، بعد أن ضاعت تجربة

1 Nicholas A. Heras, The Tribal Component of Iraq's Sunni Rebellion: The General Military Council for Iraqi Revolutionaries, Terrorism Monitor Volume: 12 Issue: 13, (JAMESTOWN FOUNDATION) ،Washington, June 26, 2014.

هذه المجالس وسط الجلبة العنيفة التي أحدثها "تنظيم الدولة الإسلامية" فجأة، ومن دون سابق إنذار.

الأوراق تختلط

سيطر تنظيم الدولة على الفلوجة في الوقت نفسه الذي أعلنت فيه المجالس العسكرية عن نفسها. وقد تسبب ذلك في خلط كبير لدى عامة الناس ولدى السلطة بين الطرفين، بل إن مقاتلين من المجالس افترضوا أن الطرفين سواء، وشمل ذلك وسائل إعلام خلطت من دون قصد بين التنظيمين.

كانت قلة المعطيات حول تنظيم الدولة وخلطه مع تنظيم القاعدة قد تسببت في خطأ تقييمه على الصعيد الإعلامي والرسمي، وانسحب أيضًا على إدراك قوى المعارضة ومنها المجالس العسكرية التي كانت تستعد آنذاك للشروع في عملياتها المسلحة. ومما زاد في خلل هذا الإدراك، أن الجسم الأساسي لتنظيم الدولة كان من المسلحين العراقيين بما في ذلك قياداته، ومنهم بالطبع أبو بكر البغدادي الذي كان معروفًا لدى فصائل المقاومة بوصفه زعيمًا لتنظيم القاعدة، وقبل ذلك بحضوره خلال تسعينيات القرن الماضي في أوساط طلاب الدراسات الإسلامية؛ حيث حصل على الدكتوراه في الشريعة من جامعة بغداد، وعرف بتبني السلفية الجهادية التي لم يخفها حينما كان إمامًا وخطيبًا في عدة مساجد في سامراء وضواحي بغداد الشمالية، قبل أن تعتقله قوات الأمن في نهاية تسعينيات القرن الماضي بسبب خطبه ذات الطبيعة المتشددة، وليبقى في السجن حتى قبيل الغزو الأميركي.

كان "الخلط" بين تنظيم الدولة والقاعدة ومرجعيات مقاتليه وهوياتهم المعروفة سببًا في إرباك المشهد أمام مقاتلي المجالس العسكرية وقياداتها، فتخيلت "المجالس" عند سيطرة التنظيم على الفلوجة في كانون الثاني/ يناير 2014 أنها أمام زخم قتالي يضاف إلى قوتها ويصب في مصلحتها، في مواجهة القوات الحكومية التي كانت لتوها قد فضّت بالقوة المسلحة العنيفة ساحات الاعتصام في الرمادي، وحسمت أمرها في انتهاج سياسة طائفية

مباشرة وعلنية ضد السنة في العراق؛ الأمر الذي ألهب المشاعر في مناطق العراق السنية، وخلق حالات احتقان قوية بين السكان، ولا سيما أن الهجوم على مخيمات الاعتصام في الرمادي حصل بعد بضعة أيام فقط من خطاب طائفي صارخ للمالكي في كربلاء، تحدث فيه عن أتباع يزيد وأتباع الحسين[1]. وقد تلقف مناصرو المالكي هذا الخطاب ليروجوا فكرة أن المعتصمين في الأنبار هم أتباع يزيد[2].

في ظل هذه الأجواء الضاغطة، لم يبق للمسلحين الذين كانوا يستعدون للشروع في تنفيذ خطة التحرك العسكري فرص تمحيص مرجعيات هذه القوة الجديدة، التي عبرت فجأة عن دور مؤثر بمقاتلين غالبيتهم عراقيون، هم ضباط في الجيش السابق أو عناصر عرفوا بانتمائهم السابق إلى فصائل المقاومة أو القاعدة. لكن خلال الأشهر الستة التي سيطر فيها "تنظيم الدولة" على الفلوجة، قبل استيلائه على الموصل، تنبه مقاتلو المجلس العسكري في المدينة وفصائل من المقاومة استعادت حضورها وفاعليتها، إلى أن هذا التنظيم لم يكن موافقًا على مشاركة أي قوة أخرى سواه، بل قام بتجريد العناصر غير المنتمية إليه من سلاحها، وحصلت مواجهات في المدينة تسببت في مقتل بعض المسلحين العراقيين في "جيش المجاهدين"، رفضوا الانصياع لأوامر أمير التنظيم في المدينة. ورغم ذلك، ظلت الخيارات محدودة أو معدومة، فسوى هذا التنظيم لم يكن هناك غير القوات الحكومية التي كانت تعدّ الفلوجة برمتها هدفًا عسكريًّا، فضلًا عن المقاتلين فيها بغض النظر عن انتمائهم.

ولم يكن لتجربة مجلس الفلوجة العسكري ومقاتلي الفصائل مع تنظيم الدولة أثر كبير في السلوك اللاحق مع التنظيم بعد سيطرته على الموصل. فبالنسبة إلى كثيرين، كان المسلحون العراقيون السنة أفضل في كل الحالات من الجيش الحكومي الطائفي الذي أوغل في إيذاء

1 خطاب نوري المالكي في كربلاء بتاريخ 25/ 12/ 2013 في:

https://goo.gl/e1DhSW

2 علي الكاش، **اغتيال العقل الشيعي: دراسات في الفكر الشعوبي**، إصدارات أي كتب، نيسان/ أبريل 2015، لندن، ص 10-11.

المدنيين وإهانتهم في سائر المدن، ومن أبرزها الموصل. وفي هذه المدينة خصوصًا، وضع المالكي ما يقرب من نصف الجيش العراقي، وقد سمح للجنود بالتعامل السيئ مع السكان واستخدام لغة طائفية على أوسع نطاق، وتعمد إهانة معتقدات الناس الدينية، في محاولة على ما يبدو لإخضاع الموصل التي تعدّ أهم الحواضر المدنية العراقية السنية، والمركز الأساس للضباط العراقيين من الجيش السابق، ولدى أهلها اعتداد تاريخي بأنفسهم ومدينتهم.

كانت قوة المسلحين الكامنة في الموصل قبل انهيار الجيش تتوزع ما بين المجلس العسكري وبين مقاتلي "جيش الطريقة النقشبندية"، وهو فصيل من المقاومة نشط في محافظات العراق الشمالية، ولاسيما نينوى وكركوك وصلاح الدين، ويرتبط بعلاقات وثيقة مع حزب البعث بقيادة عزة إبراهيم الدوري نائب الرئيس الراحل صدام حسين.

واجهت القوتان مشكلة في التعامل مع تنظيم الدولة الذي سيطر على المدينة فجأة وخارج الحسابات. ولم تكن مشكلتهم هذه تختلف عن مشكلة الفصائل مع التنظيم في الفلوجة؛ فرفع السلاح في وجه التنظيم كان يعني الانتصار لجيش منهار ومنهزم ومكروه. ومثل هذا الاقتتال كان يعني أيضًا تشجيع حكومة المالكي التي طالما عدّها أهل الموصل حاقدة عليهم، على إعادة السيطرة على الموصل واستباحتها هذه المرة، كما أن تنظيم الدولة لم يكن قد خضع بعد لأي تجربة تحمل على رفضه؛ فهو يضم بين عناصره شباب من أهل الموصل، وقياداته عراقية، وهو لم يتجاوز في الفلوجة مثلًا حدود ما تقره فصائل المقاومة في طريقة إدارة الأمور، مع استثناءات معلومة، ولكن يمكن قبولها بحسب مقتضيات ذلك الوقت. أما الشعور بالعداء تجاه حكومة بغداد وإيران فكانت عنصرًا مشتركًا قويًّا للاتحاد وتجاوز أسباب الخلاف الأخرى.

كانت هذه الأسئلة والمراجعات تشغل المجالس العسكرية والفصائل في كل المناطق التي اجتاحها تنظيم الدولة بعد الموصل خلال بضعة أيام. يشمل هذا جميع المناطق تقريبًا التي كانت تنشط فيها المجالس العسكرية وتعدّها حواضن طبيعية لها، وفي جميع الحالات كانت الرؤية ذاتها والقرار ذاته وهو "عدم الاصطدام" مع هذا التنظيم.

لم يكن الموقف الذي اختاره المسلحون بالأمر الغريب عليهم، فقد كان أضعف الإيمان في تجربة فصائل المقاومة المسلحة ضد القوات الأميركية. وتوقع المسلحون حينما وجدوا أنفسهم في زاوية حرجة أنها الخيار الأفضل مع تنظيم "من بيننا" لن يختلف عمن سبقه، أو هذا ما توقعوه للوهلة الأولى، قبل أن يكتشفوا أنهم أمام تنظيم "مختلف" لا يشبه المقاومة ولا حتى القاعدة، وأنه لا يقبل شركاء في الميدان.

وضع تنظيم الدولة مسلحي الفصائل والمجالس العسكرية أمام واحد من خيارات ثلاثة: فإما أن تبايعه وتقاتل تحت قيادته وتعمل بأجندته لا تحيد عنها، وإما أن تكون عدوًّا له تقاتله ويقاتلك، أو إن شئت تتخلى عن سلاحك وكل ما خططت له وترحل. ولم يكن أمام الفصائل والمجالس العسكرية خيارات كثيرة أو وقت طويل للمناورة. اختارت تسليم سلاحها، وضاعت فجأة ومن حيث لم تحتسب جهود طويلة وشاقة بذلها المئات من الرجال لتحقيق ما اعتقدوا أنها "الفرصة الأخيرة" لإنقاذ البلاد.

لقد فضلت "المجالس العسكرية" والمسلحون من أبناء العشائر أن يتركوا سلاحهم على أن يكونوا جزءًا من أجندة مجهولة. كان ذلك قرار وقت مضطرب، لكنه كان الوحيد المتاح في ظل وجودهم أمام سلطة كانت تعدهم أعداء لا يختلفون عن تنظيم الدولة.

غير أن هذا القرار كانت أيضًا له خلفيات من وقائع ضاع خبرها بين الأحداث. فبعد سيطرة تنظيم الدولة على الموصل وسائر المدن الأخرى، لا سيما الحويجة وتكريت، قام باعتقال العشرات من الضباط الكبار الذي كانوا من قادة المجالس العسكرية والطريقة النقشبندية ومن أعضاء المكتب العسكري في حزب البعث. حينها أرسل عزة الدوري إلى مسؤولي تنظيم الدولة في تكريت وفدًا برئاسة عضوين في القيادة القطرية للحزب، هما سيف الدين المشهداني وفاضل المشهداني، للتفاوض حول الإفراج عن الضباط المحتجزين، لكن تنظيم الدولة احتجز الوفد بدلًا من أن يتفاوض معه.

وبعد معركة الموصل ببضعة أسابيع وفي غمرة معاناة الحزب في تلك الفترة، خرج عزة الدوري في خطابه السنوي التقليدي في أواسط تموز/ يوليو 2014 بذكرى تسلم

حزب البعث للسلطة عام 1968؛ ليقدم إشادة بتنظيم الدولة والقاعدة إلى جانب فصائل المقاومة والمجالس العسكرية. وكان مما قاله الدوري: "تحية إلى جيش الطريقة النقشبندية ومقاتلي الجيش الوطني الباسل ومقاتلي القيادة العليا للجهاد والتحرير ومقاتلي الجيش الإسلامي ورجال كتائب ثورة العشرين الأبطال ومقاتلي جيش المجاهدين وبعض مجاميع أنصار السنة، وفي طليعة هؤلاء جميعًا أبطال وفرسان القاعدة والدولة الإسلامية"[1].

لم يكن اعتقال تنظيم الدولة للضباط والقادة البعثيين معروفًا أو معلنًا حتى في داخل الحزب ذاته. لذلك تسببت إشادة الدوري بالتنظيمين في إحداث بلبلة كبيرة في أوساط المؤيدين للحزب أو عناصر المقاومة التي لم يكن يلائمها وضعها في خانة واحدة مع القاعدة وتنظيم الدولة، كما تسببت في اتهام الحزب من قبل خصومه بالتعاون مع الإرهاب.

بعد وقت من ذلك البيان، وحينما انكشف أمر عدائية تنظيم الدولة لحزب البعث، اتضح أن عزة الدوري كان يريد بخطابه توفير فرصة للتفاوض مع التنظيم حول القيادات البعثية الرهينة لديه، لكن حتى تلك "التضحية" التي قدمها الدوري وكادت تتسبب في انشقاق في صفوف الحزب لم تشفع للمحتجزين البعثيين؛ حيث لم يجر بعد ذلك البتة معرفة مصيرهم بوضوح، وانتشر على نطاق واسع قيام التنظيم بقتل القياديين البعثيين ومعهم نحو 52 ضابطًا كبيرًا من الجيش السابق.

كان هذا السلوك صادمًا وشاذًّا وغير مسبوق حتى من قبل القاعدة. ولذلك كان كافيًا لتأكيد عدم جدوى التعامل مع تنظيم الدولة أو حتى الدخول معه في مواجهة عسكرية غير مضمونة النتائج وبلا استعداد أو خطة. وهكذا هجر مسلحو العشائر والمقاومة هذا التنظيم سريعًا من دون أن يشاركوه في القتال. لكنه مع ذلك ظل قادرًا على تجنيد شباب جدد من

---

1 نص خطاب عزة الدوري الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، شبكة البصرة، 14 تموز/ يوليو 2014، في: https://goo.gl/3oiSLq

أبناء المناطق الخاضعة له، بعد أن استقر له الأمر وأعلن "الخلافة"، وصار قوة ترغم السكان على تنفيذ ما يريده بالبطش والقسر من جهة، وتوفير مصدر المال الوحيد لعيشهم من جهة أخرى، أو أنه كان ربما يقدم للشباب الغاضب فرصة للانتقام وقتال سلطة يراها إجرامية وطائفية وغير شرعية.

الفصل الرابع
الموصل وما بعدها.. العودة إلى المربع الأول

قبل انتصاف ظهيرة 10 حزيران/ يونيو 2014، أصبحت مدينة الموصل ذات المليوني نسمة بالكامل تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، كما يسمي نفسه، أو ما بات يعرف إعلاميًّا بتنظيم "داعش". انهارت القوات العراقية المكونة من عدة فرق من الجيش والشرطة الاتحادية، وانسحبت من دون نظام أو تنظيم، وترك الجنود والضباط أسلحتهم في المقرات العسكرية أو حتى في الشوارع، وقايضها البعض مع السكان بملابس مدنية تعينهم على الهرب ولا تكشف عن هوياتهم.

سقطت الموصل، أكبر حواضر العراق المدنية بعد العاصمة بغداد، في يد مئات من المسلحين بعد قتال في مركز المدينة استمر ساعات، وفي ضواحيها استمر ثلاثة أيام فقط.

كانت الموصل خزانًا كبيرًا للأسلحة والمعدات والجنود؛ فقد كان يتمركز فيها ثلاث فرق تابعة للجيش، وفرقة تابعة للشرطة الاتحادية، وكانت جميعًا تنسق مباشرةً مع مكتب القائد العام للقوات المسلحة، وهو ذاته رئيس الوزراء نوري المالكي.

كان المالكي قد أغرق العراق بالأسلحة والذخائر، ودفع إلى الموصل كميات كبيرة من هذه الأسلحة الأميركية الحديثة والمتطورة. وتذكر منظمة العفو الدولية أن الجزء الأكبر من ترسانة الأسلحة الهائلة، التي ساعدت على تحوّل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)

إلى أقوى منظمة متطرفة في العالم جاءت من العراق؛ حيث كانت بغداد قد اشترت أسلحة خلال عام 2014 فقط بقيمة تصل إلى مليار دولار. وأوضح تقرير المنظمة أن تدفق الأسلحة "غير المسؤول" إلى العراق شكّل مصدرًا أساسًا لتسليح تنظيم داعش، مشيرًا إلى أن التنظيم حصل على كميات كبيرة من الأسلحة المصنعة في الخارج عند سيطرتهم على مدينة الموصل العراقية في حزيران/ يونيو 2014 [1].

ومن بين هذه الأسلحة استولى التنظيم على 2300 عربة همفي مدرعة[2]، بحسب ما أعلن حيدر العبادي رئيس الحكومة العراقية الذي خلف المالكي، وتم استخدام هذه العربات على نطاق واسع بعد ذلك في المئات من التفجيرات الانتحارية التي نفذها تنظيم الدولة ضد القوات العراقية.

وفضلًا عن الأسلحة المتقدمة وآلاف الأطنان من الذخائر، استولى التنظيم على نحو 500 مليار دينار (نحو 450 مليون دولار)، إلى جانب 80 مليون دولار كانت في خزانات فرع الموصل للبنك المركزي العراقي، فضلًا عن الأموال المودعة في فروع المصارف المنتشرة في المدينة، لم يجر تقديم إحصائية رسمية بها[3].

في اليوم التالي 11 حزيران/ يونيو، تقدم مقاتلو التنظيم جنوبًا وسيطروا على قضاء الحويجة وناحيتي الزاب والرياض غربي كركوك. وفي الوقت نفسه تقدمت مجموعات أخرى من التنظيم وسيطرت خلال ساعات على قضاء الشرقاط شمال محافظة صلاح الدين. ثم سيطروا على مدينة بيجي ومصفاها النفطي الضخم، قبل الدخول، من دون أي مواجهات إلى مدينة تكريت عاصمة المحافظة، التي تبعد نحو 210 كيلومترات جنوب الموصل و190 كيلومترًا شمال بغداد.

---

1 الحياة، بالأرقام: ماذا نعرف عن أسلحة تنظيم داعش ومن أين أتت؟ 8 أغسطس 2015.

2 The Guardian, Isis captured 2,300 Humvee armoured vehicles from Iraqi forces in Mosul, 1 June 2015.

3 تصريحات محافظ البنك المركزي العراقي علي العلاق إلى فضائية الموصلية العراقية، في:
https://goo.gl/J8JVhU

قطع مسلحو تنظيم الدولة مئات الكيلومترات خلال يوم واحد، وسيطروا على مئات القرى وعشرات البلدات دون أن يواجهوا أي مقاومة. لقد اختفى فجأة عشرات الآلاف من الجنود العراقيين. وفي كل مدينة أو بلدة كان حجم الغنائم من الأموال والأسلحة يزداد، بما في ذلك آبار نفط وصوامع حبوب استراتيجية مخصصة لكل العراق.

اعتقل التنظيم في تقدمه السريع والصادم أكثر من 2000 جندي وطالب في كلية القوة الجوية بتكريت، التي باتت تعرف باسمها الأميركي "قاعدة سبايكر"، وفي اليوم نفسه، 21 حزيران/ يونيو، أعدم غالبيتهم ودفنهم في مقابر جماعية.

تسببت "مجزرة سبايكر" التي تقدر أرقام ضحاياها بنحو 1700 قتيل، والتقدم السريع لتنظيم الدولة، في حالة من الذهول والخوف في عموم العراق، ولا سيما بين السكان الشيعة؛ فقد أسفر التنظيم عن وجه طائفي مباشر، وأعدم في سبايكر الجنود الشيعة فقط بينما أطلق سراح السنة منهم. وكذلك فعل في سجن بادوش في الموصل؛ حيث اتُّهم بقتل أكثر من 600 سجين أغلبهم من الشيعة والأكراد، من بين نحو 1500 سجين تم إطلاق سراحهم بعد هرب حراس السجن في 10 حزيران/ يونيو[1].

خلال يومين فقط، كانت تنظيم الدولة قد تمكن من الاستيلاء على مساحات شاسعة من العراق، وتمكن من نشر الرعب وتقديم صورة خارقة لقدراته. وقبل نهاية عام 2014 كان التنظيم قد سيطر على مدن رئيسة ومئات القرى والبلدات، في محافظات ديالى والأنبار وصلاح الدين وكركوك ونينوى ومناطق جنوب شرق بغداد، تعادل نحو ثلث مساحة العراق. وتمركز مسلحوه على بعد عشرات من الكيلومترات فقط من العاصمة. وخلال هذه المدة كان قد أعلن عن قيام دولة "الخلافة"، وأزال الحدود مع سورية التي سيطر على نحو نصف أراضيها من الرقة إلى حلب، مؤسسًا كيانًا جغرافيًّا تحت سيطرته في البلدين بحجم مساحة بريطانيا، يضم ملايين السكان وثروات ضخمة من حقول نفط وأراض زراعية ومواقع آثار، وسدودًا على دجلة والفرات، تاركًا المجتمع الدولي في ذهول وتساؤلات

1 Human Rights Watch, 30 October 2014: https://goo.gl/c5EBDd

لا تنتهي عن أسباب ما جرى، وعن سر هذا الانهيار الضخم والسريع لدول أساسية في قلب العالم[1].

البحث عن السر

رغم أن العالم تفاجأ بما حصل في الموصل يوم 10 حزيران/ يونيو، فإن الحكومة العراقية لم تتفاجأ بوجود مسلحي تنظيم الدولة في المدينة. فبالنسبة إلى المسؤولين العسكريين ورئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري المالكي، لم يكن هذا التنظيم مجهولًا، ولم يأت مسلحوه من العدم، أو ربما قدموا من الصحراء أو من سورية كما ذهبت بعض السيناريوهات، بل إنهم كانوا موجودون بالفعل في الموصل طوال الوقت، وحصلوا يوم الهجوم الذي كان متوقعًا على دعم من خارج المدينة.

كان مسلحو تنظيم الدولة موجودين في الموصل وضواحيها، ويسيطرون على مناطق وأحياء فيها قبل ذلك بشهور أو ربما بسنوات، بل إنهم كانوا يأخذون "ضرائب" من أصحاب المحلات التجارية في تلك الأحياء مقابل عدم التعرض لهم[2]. وقبل السيطرة على الموصل بستة أشهر، كان رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني قد أبلغ رئيس الوزراء نوري المالكي في رسالة رسمية بخطر الأوضاع في الموصل واحتمال هجوم تنظيم الدولة.

حول ذلك يقول سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني فاضل ميراني: "إن رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني أبلغ المالكي كتابيًّا منذ مطلع عام 2014 بخطورة الوضع الأمني في الموصل، وفقد الحكومة سيطرتها على المدينة، واستياء الناس هناك من سلوك

---

1 في مطلع عام 2015 قدر روري ستيوارت رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان البريطاني مساحة الأراضي التي سيطر عليها تنظيم الدولة في العراق وسورية بما يعادل مساحة المملكة المتحدة، انظر:

The Guardian, Britain must play a greater role in fighting Islamic State in Iraq, say MPs, 5 February 2015.

وللتفصيل بشأن الأراضي التي سيطر عليها تنظيم الدولة منذ 1 حزيران/ يونيو 2014 في العراق وسورية، راجع الخريطة التفاعلية في: https://goo.gl/Z6vkhB

2 مقابلة خاصة للمؤلف مع السيد فاضل ميراني سكرتير الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، أربيل، 25 كانون الثاني/ يناير 2014.

الشرطة الاتحادية الآتية من خارج الموصل". لكنه تعامل مع التحذير بطريقة غريبة، فبدلًا من أن يحقق في الأمر ويدعم قواته هناك، رد على البارزاني بقوله: "أبو مسرور اهتم أنت بشؤون كردستان فكل شيء تحت السيطرة في الموصل"[1].

وأكد السياسي العراقي أحمد الجلبي هذه المعلومات لمجلة **دير شبيغل** الألمانية بقوله[2]: "ما حدث في الموصل كان متوقعًا. قبل ستة أشهر من هجوم تنظيم الدولة على المدينة، كان لدينا بالفعل مؤشرات واضحة على أن الدولة الإسلامية تستعد للهجوم. وقد فرض التنظيم منذ فترة طويلة ضرائب خاصة بهم في الموصل، بلغ مجموعها نحو 5 ملايين دولار شهريًّا. وفي مطلع كانون الثاني/ يناير، حذر رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني الحكومة من كارثة وشيكة في المدينة [...] غير أن حكومة نوري المالكي لم تحرك ساكنًا؛ لأن المالكي كان ينظر إلى تنظيم الدولة الإسلامية على أنه وسيلة لممارسة الضغط، وكانت رسالته تقول إذا لم تعيدوا انتخابي سيكون مصيركم الإرهاب".

حقيقة الأمر أن المالكي كان ينشط آنذاك للحصول على ولاية ثالثة قبل الانتخابات التي جرت في نيسان/ أبريل 2014. وكان يستخدم كل وسائل الضغط على القوى السياسية، بما في ذلك استخدام الاتهامات بالإرهاب أو الفساد ليجبر خصومه على القبول باستمراره في السلطة. وجرى كل ذلك وسط أجواء سياسية مشحونة ضده بسبب سياساته الطائفية المباشرة، وتردي علاقاته مع إقليم كردستان الذي ظل حليفًا سياسيًّا تقليديًّا للشيعة في العراق منذ الغزو عام 2003.

كان المشهد عشية كارثة صيف 2014 عبارة عن صراع سياسي في بغداد، أو بينها وبين إقليم كردستان، وهيمنة للتمييز الطائفي على سياسات الحكومة ضد السنة، لا سيما بعد قمع معسكرات الاعتصام في المحافظات السنية في آخر يوم من عام 2013. وقد أسفر كل ذلك عن تمزق النسيج الوطني، وفشل حكومة المالكي في التعامل مع تهديد تنظيم الدولة بجدية؛ فهي لم تهمله فقط، لكنها أرادت أن تستخدمه لإخضاع خصومها السنة والأكراد،

1 الجزيرة نت، 7 تموز/ يوليو 2014، في: https://goo.gl/f3kfdG

2 *Der Spiegel*, Spiege Online, Aeptember 16, 2014: https://goo.gl/piV5AC

والتنكيل بمدينة كبيرة مثل الموصل التي تعدّ أكبر تجمع سكاني حضري للسنة العرب في العراق، والسماح لـ"الإرهاب" في الوقت نفسه بتهديد أربيل القريبة من الموصل.

لكن المالكي لم يهمل فقط تحذيرات شركائه أو خصومه السياسيين، بل إنه تعامل بلا مبالاة مثيرة للريبة مع معلومات متتالية وردت إليه من دائرة المخابرات في الموصل حول تحركات تنظيم الدولة. ومنها تقرير أرسله مدير مخابرات الموصل أحمد الزركاني إلى بغداد في 52 شباط/ فبراير 2014، وفيه معلومات عن استعداد داعش للقيام بعمل "كبير"، أعدّ له ستة معسكرات تدريب خارج الموصل، تمكنت الطائرات العراقية بالفعل من رصدها، لكنها لم تقم بقصفها كما طلب الزركاني.

وفي يوم 18 أيار/ مايو تلقى الزركاني معلومات جديدة عن الهجوم المرتقب لداعش، وتأكدت هذه المعلومات بعد أيام من أن الهجوم سيتم فجر يوم 6 حزيران/ يونيو. وأبلغ المسؤول الأمني بغداد ثانية بالأمر مع تفاصيل إضافية تتضمن الأسلحة والمركبات التي سيستخدمها التنظيم، وكذلك مشاركة جميع قياداته في العملية. لكن الجهات التي يفترض أن تتعامل مع هذه التحذيرات تجاهلتها مرة أخرى.

أخيرًا وفي يوم 5 حزيران/ يونيو، أبلغ مدير فرع المخابرات في الموصل رؤساءه في بغداد وقائد عمليات نينوى، أن داعش يعتزم دخول الموصل في صباح اليوم التالي من اتجاهين مختلفين على ضفتي نهر دجلة، باستخدام ما بين 700 و1000 مقاتل، من بينهم تسعة مفجرين انتحاريين أجانب. وسوف يرتدي المهاجمون الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفة الزي العسكري على غرار الزي الرسمي للجيش العراقي. وتضمن تقرير مخابرات الموصل معلومات عن تجمع مقاتلي التنظيم في قرية "الشيخ يونس"، على بعد نحو عشرة كيلومترات خارج الموصل، لكن وللمرة الثالثة جرى تجاهل التحذير[1].

ويشير تحقيق استقصائي أجرته وكالة رويترز، ونشرته في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، إلى أن قوات الأمن في الموصل اعتقلت في أواخر أيار/ مايو 2014، سبعة أعضاء في تنظيم

1 *Independent*, Fall of Mosul: fateful tale of ignored intelligence, 26 February 2016.

الدولة الإسلامية، وعلمت منهم أن التنظيم يخطط لشن هجوم على المدينة في أوائل حزيران/ يونيو. غير أن القيادة العسكرية تجاهلت التحذير أو لم تتعامل معه بجدية. كما تلقت الحكومة في بغداد التحذيرات نفسها من سفارات أجنبية، لكن الرد كان أن "قوات عراقية خاصة ترابط في الموصل وفي إمكانها التعامل مع أي تطورات"[1].

وسط هذا الفشل في التعامل الصحيح مع التحذيرات القادمة من الموصل، أو ربما تعمد إهمالها والتهوين منها، شنّ تنظيم الدولة في 4 حزيران/ يونيو هجومًا واسعًا على مدينة سامراء (130 كيلومترًا شمال بغداد)، وتمكن من السيطرة على مقرات للأجهزة الأمنية ونقاط تفتيش وأبراج حماية، ووصل إلى مسافة لا تتعدى 150 مترًا من "المرقد العسكري" المقدس لدى الشيعة، قبل أن تنسحب عناصره من المدينة في اليوم التالي بعد أن تكبد الطرفان خسائر كبيرة[2].

حقق تنظيم الدولة بالهجوم على سامراء هدفًا مزدوجًا، فهو من ناحية صرف الأنظار عن الموصل وما يدور فيها من استعدادات له، وأرغم القوات الحكومية على توجيه احتياطاتها القتالية إلى هذه المدينة عالية الأهمية "مذهبيًّا"؛ ومن ناحية ثانية رفع من معنويات مقاتلي التنظيم وكشف هشاشة القوات الحكومية أمام الجمهور السني، وهيأه لدعم التحرك المقبل في الموصل، مستغلًا غضب هذا الجمهور من السياسات الطائفية لبغداد.

وإذا كانت القيادة العسكرية تعاني في الأصل فشلًا في ترصين أوضاع قواتها في الموصل بعد ما وصلها من تحذيرات؛ فإن هجوم سامراء جعلها في وضع أشدّ اضطرابًا وفوضوية، ولم تعد في وارد التعاطي الجاد مع الأوضاع في الموصل حتى إن أرادت ذلك.

ظلت القيادة العسكرية العراقية تحت صدمة ما جرى في سامراء، وكانت تعتقد أن عليها استبقاء المزيد من القوات في المدينة لاحتمال معاودة تنظيم الدولة هجومه، وكذلك للقيام

1 وكالة رويترز، كيف سقطت الموصل؟ ضابط كبير يشكك في رواية بغداد، تشرين الأول/ أكتوبر 2014: https://goo.gl/W33xF4

2 Reuters, Iraq dislodges insurgents from city of Samarra with airstrikes, 5 June 2014: https://goo.gl/aWRHdw

بعمليات تمشيط واعتقالات واسعة جرت في المدينة، حتى إن نائب قائد الفرقة الثانية ومقرها في الشطر الشرقي من الموصل، كان قد تحرك مع لواء من الفرقة إلى سامراء لمعالجة الوضع هناك. وكان ما يزال في المدينة حينما جرى الهجوم على الموصل، وتم استدعاؤه على عجل يوم 8 حزيران/ يونيو لقيادة الفرقة بدلًا من القائد الأصلي الذي رفض القتال وتنفيذ الأوامر[1].

عقدة الموصل

تلقى "مكتب القائد العام" التابع للمالكي، على نحو مباشر، التحذيرات القادمة من الموصل. لكن ليس معروفًا على وجه التحديد أسباب تجاهل هذه التحذيرات أو التعامل معها بلا جدية أو كفاءة.

وفي تفسير ذلك هناك فرضيات عدة، فمن ناحية يمكن إرجاع الأمر إلى الإهمال أو البيروقراطية، أو قلة الخبرة أو سوء الإدارة والتنظيم. وكل من هذه الأسباب ممكن ومقبول بالنظر إلى طبيعة "مكتب القائد العام" الذي يضم ضباطًا ميزتهم الأساسية هي الولاء لا الخبرة. لكن التفسير الآخر يتعلق بما يمكن اعتباره محاولة التنكيل بالموصل من خلال السماح لمجموعات (إرهابية) بدخولها، على افتراض أن هذه المجموعات لن تحقق أكثر من الاستيلاء على بعض الأحياء، ومن ثمّ سيكون هجومها "تحت السيطرة"، وسيوفر للسلطة في بغداد فرصة إطلاق عملية عسكرية لـ"تطهير" المدينة، تسمح بعملية استعراض قوة، وتقدم ذرائع لشن حملة واسعة لتصفيات واعتقالات لكل من يعدّه المالكي من خصوم النظام تحت غطاء محاربة الإرهاب.

ولم تكن مثل هذه الفرضية غريبة أو مغرقة في الخيال أو الاتهام بلا دليل للمالكي؛ فقد تعامل مع الموصل وسكانها كخصوم، حتى إنه عرض على رئيس الجمهورية السابق جلال الطالباني في عام 2012 أن يضم المدينة بالكامل إلى إقليم كردستان مقابل استمراره في

---

1 مقابلة تلفزيونية مع قائد القوات البرية علي غيدان بتاريخ 24 حزيران/ يونيو 2017:
https://goo.gl/DVX7fg

السلطة، وحينها وصف أهالي الموصل بقوله: "هم أعداء لنا، وسيظلون رغم كل شيء سنة وقومجية عربان، وملجأ للبعث وللمتآمرين على حكمنا"[1].

وإلى جانب ذلك، فالموصل كانت في الأصل مقرًّا لفصائل مهمة قاومت الاحتلال الأميركي، وكثير من هذه الفصائل احتفظ ببنيته وقدراته، مستفيدًا من طبيعة المدينة وكثافتها السكانية وطبيعة أهلها، وضعف الصحوات فيها، وجوارها لإقليم كردستان، وكل ذلك خلق انطباعًا مستمرًّا عند المالكي بخطورة هذه المدينة على النظام الذي أراد تكريسه. ولذلك وضع فيها قوة عسكرية ضخمة من أربع فرق عسكرية، بينها فرقة بخمسة ألوية من الشرطة الاتحادية، جميع أفرادها من خارج المحافظة.

هذه الفرضية إذن هي الأقرب إلى تفسير ذلك التجاهل المتعمد للتحذيرات العديدة بشان الموصل، وهي الأقرب أيضًا إلى الطريقة التي تعامل فيها المالكي مع مسؤولياته خلال ولايتَي حكمه؛ فهو يتعامل مع السياسة على أنها مهارة التلون للبقاء في السلطة. ولذلك تمكن من تقديم نفسه لكل من الإيرانيين والأميركيين على أنه ضامن لمصالح كل منهما. كما أنه كان يقدم نفسه للعراقيين في كل مرة بحسب ما يقتضي الموقف؛ ففي انتخابات عام 2010، قدّم نفسه مرشحًا لدولة مدنية في قائمة أسماها "دولة القانون"، اضطرته للخروج من التحالف الشيعي، ليكون مقبولًا من المزاج الشعبي الرافض للطائفية وسيطرة الأحزاب الدينية، وهو ما ساد العراق آنذاك بعد حرب طائفية مريرة وقاسية. لكنه عاد في انتخابات عام 2014، وبعدما عاد المشهد الطائفي إلى المجتمع، ليقدم نفسه مرشحًا شيعيًّا متطرفًا، يسميه أنصاره "مختار العصر"[2]. ويكرر الحديث عن حرب "يزيد ضد الحسين"، في استدعاء

---

1 نقل هذا النص عن المالكي فخري كريم مستشار الرئيس السابق جلال طالباني، مؤكدًا أنه كان حاضرًا في اللقاء الذي أدلى به المالكي بهذا التعليق للطالباني، راجع: جريدة المدى، 11 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

2 تشير عبارة "مختار العصر" إلى المختار بن عبيد الله الثقفي الذي ولد في العام الأول للهجرة، وهو شخصية جدلية كتبت عنها روايات متناقضة، لكن التراث الشيعي ينظر إليه بإجلال خاص؛ كونه، بحسب هذا التراث، قاد ثورة سميت باسمه ضد يزيد بن معاوية، طلبًا لدم الحسين بن علي بعد استشهاده. قام المختار بمطاردة وقتل عدد من قتلة الحسين، وينسب إليه مقولة "يا لثارات الحسين"، وهي شعار أساسي ما زال الشيعة يرددونه حتى اليوم.

مباشر لحوادث ورموز تاريخية تقوم عليها عمليات التحشيد الطائفي، يمكن أن يتولاها ويستفيد منها الطامحون للشعبوية بوصفها منصة للقوة السياسية. لكن المالكي تميز من غيره من السياسيين الشيعة في التاريخ المعاصر، باستخدامه الشخصي المباشر لما توفره الميثولوجيا الشيعية من عناصر نفسية قوية، تصلح منصاتٍ دعائيةً مؤثرةً وبسيطةً وجاهزةً على الدوام. لكن استخدامها على المستوى الشخصي لا المؤسسي يتطلب قدرًا كبيرًا من "الجرأة"؛ كونها سلاحًا خطرًا ذا حدين، يمكن أن يتسبب على الفور بتهم الطائفية الفاقعة في مجتمع مختلط ومتنوع مثل المجتمع العراقي.

مثل هذه النفعية التي ميزت المالكي، توفر الكثير من المصداقية لفرضية تغاضيه المتعمد عن تحركات تنظيم الدولة؛ فهو كان يريد معاقبة مدينة الموصل وتبرير استباحتها، وربما توقع أن تكون تلك فرصته للقضاء على ما كان يعتقد أنها مواطن قوة في المناطق السنية، وقد كانت الموصل بالذات من المدن الصعبة التي لم يتمكن من إخضاعها وبناء كيانات قوية مؤيدة له هناك خلال ولايتَي حكمه.

قد تكون هذه الفرضية واحدة من عدد محدود من التبريرات لفشل قيادي مؤكد يرقى إلى مستوى التفريط في الأمانة، بل حتى الخيانة. لكنها الأقرب إلى المنطق، وربما كانت ستحقق أغراضها، لولا أن نفس المستوى من الفشل كان قد أصاب المؤسسة العسكرية التي بناها الأميركيون، فانهارت أمام مئات من المسلحين، وخرجت لعبة المالكي عن السيطرة.

المالكي ورجاله

كان نوري المالكي منذ توليه رئاسة الوزراء عام 2006 قد أنشأ قيادة عسكرية ملحقة بمكتبه باسم "مكتب القائد العام"، ترتبط به قيادات القوات في مختلف مناطق العراق، وقوات النخبة المسماة قوات مكافحة الإرهاب وسواها من القوات الأمنية، وكان هذا المكتب يضم عشرات الضباط برتب كبيرة، وهو المكتب الذي يتولى توجيه القيادات والرد على طلباتهم باسم القائد العام، ومن غير علم وزارة الدفاع أو رئاسة الأركان.

اعتمد المالكي في سيطرته على القوات المسلحة على ضباط موالين له بغض النظر عن خبراتهم العسكرية. وقد أغدق في منح الترقيات العسكرية لكسب الولاء، حتى أصبح

عدد الضباط برتبة فريق ممن هم قيد الخدمة الفعلية عشية سقوط الموصل، في منتصف عام 2014، أكثر من 100 ضابط، 70 في المئة منهم يعملون في وظائف إدارية غير قتالية[1]. ومقابل هذا الرقم لا يوجد في الجيش المصري مثلًا سوى 3 ضباط فقط برتبة فريق، هم قادة الأسلحة، وواحد برتبة فريق أول هو وزير الدفاع. كما أن عدد من حصل على رتبة فريق في الجيش العراقي منذ تأسيسه في عام 1921 حتى عام 2003، كان 81 ضابطًا فقط، بحسب وزير الدفاع العراقي السابق.

ويؤكد هذا الوزير أنه حتى عام 2015 كان في الجيش العراقي 1924 ضابطًا برتبة عميد، في حين أن الجيش الأميركي بكامله لا يملك أكثر من 240 ضابطًا بهذه الرتبة. كما شهد الجيش العراقي في السنين الماضية ترفيع ضباط برتبة مقدم إلى رتبة فريق أو فريق أول، من دون المرور بسلم التراتبية العسكرية المعروفة لأسباب عدة، من بينها التوسط والعلاقات وضمان الولاءات المختلفة، بينما تم منح الترقية لبعض الضباط مرتين متتاليتين، وهو أمر مخالف للقانون العراقي[2].

كانت الترقيات السريعة وغير العادلة إحدى وسائل الرشوة وكسب الولاء الشخصي، حتى لو كانت ستتسبب في ترهل الجيش وخلق قيادات غير مؤهلة. لكن ذلك لم يكن إلا واحدًا من أساليب عديدة للسيطرة أشاعت الفساد وعدم المهنية.

وفي حكاية الموصل، يرتبط يوم 10 حزيران/ يونيو بثلاثة شخصيات صنعها المالكي، أو على الأقل وضعها في صدارة المشهد العسكري، وكانت تدين له بالولاء الشخصي على امتداد ولايتَي حكمه.

أول هؤلاء الضباط هو الفريق أول الركن عبود قنبر المالكي، وهو ضابط قديم ترك الخدمة بعد حل الجيش السابق، وكان حينها برتبة لواء ركن. لكن ميزته كانت صلة قرابته

---

1 الجورنال نيوز، 29 كانون الثاني/ يناير 2017، في: https://goo.gl/ZvgKNR

2 مقابلة تلفزيونية مع وزير الدفاع العراقي السابق خالد العبيدي، 1 آذار/ مارس 2015: https://goo.gl/SLKAtf

بالمالكي؛ فأعاده الأخير إلى الخدمة بعد توليه رئاسة الحكومة عام 2006، وتجاوز تاريخه في الجيش السابق وتكريمه الخاص على يد الرئيس الراحل صدام حسين، ليستفيد منه في تكوين هيكل عسكري مواز للمؤسسة التقليدية الممثلة في وزارة الدفاع ورئاسة الأركان. كانت أولى مهمات قنبر تأسيس "مكتب القائد العام"، وأصبح أول مدير له، قبل أن يحصل على رتبتين إضافيتين ويتولى مهماتٍ عسكرية مختلفة، كان آخرها معاون رئيس الأركان وقائد العمليات المشتركة، وهو منصب يجعله عمليًا أهم قائد عسكري ميداني في العراق عندما سقطت الموصل.

كان الضابط الثاني هو الفريق أول الركن علي غيدان، وهو بدوره ضابط قديم ترك الخدمة في عام 2003 بعد حل الجيش السابق. وقد أعاده المالكي إلى الخدمة وعينه قائدًا للقوات البرية في حزيران/ يونيو 2006 بعد أسابيع من توليه رئاسة الحكومة، وقاد في عهده الكثير من العمليات الأمنية، واتهم إلى جانب كثير من القادة الآخرين المحيطين بالمالكي بانتهاكات لحقوق الإنسان. ومن بين ذلك مسؤوليته المباشرة عن هجوم القوات الحكومية في 13 نيسان/ أبريل 2011 على معسكر (أشرف)، الخاص بمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية في شمال بغداد؛ ما تسبب في مقتل 34 شخصًا بينهم 8 نساء، وإصابة 350 آخرين، بحسب تأكيدات الأمم المتحدة[1]. وكذلك مسؤوليته عن الهجوم على مخيم الاعتصام في الحويجة جنوب غرب كركوك في 21 نيسان/ أبريل 2013، وقتل أكثر من خمسين مدنيًّا وجرح 150 آخرين[2]. وقد حصل غيدان من المالكي على أعلى رتبة عسكرية في الجيش العراقي، وكان ما يزال في منصبه حينما سقطت الموصل.

أما الضابط الثالث فقد كان شخصًا مثيرًا للجدل، خدم في الحرس الجمهوري في الجيش العراقي السابق. لكنه يختلف عن قنبر وغيدان في أن الاحتلال الأميركي، وليس المالكي، هو من اختاره في عام 2004 ليعود إلى الخدمة، واستثناه من الاجتثاث والحظر.

---

1 Famous fix, Ali Chadian Majid: http://www.famousfix.com/topic/ali-Ghaidan-majid.

2 Geneva International Centre for Justice, Urgent Appeal on the massacre of Iraqi demonstrators in Hawija: https://goo.gl/9QdpCT

اختارت القوات الأميركية الفريق مهدي الغراوي بعد شهور من حل الجيش السابق كي يعود إلى الخدمة لأسباب غير واضحة، واعتمدت عليه للمشاركة في قيادة جهاز الشرطة الذي كان يجري تأسيسه آنذاك. ظل الغراوي يفخر بعلاقته الخاصة مع الأميركيين، ويعلق بزهو صورة تجمعه مع وزير الدفاع الأميركي الأسبق دونالد رامسفيلد على جدار بيته في بغداد.

تحولت الشرطة العراقية التي أسسها الأميركيون إلى أداة مباشرة للقمع منذ عام 2005، في وزارة إبراهيم الجعفري (2005-2006) ووزير داخليته بيان جبر صولاغ. وفي تلك السنوات تولى الغراوي مهمات قيادية أساسية في هذه الوزارة، وهو يتهم بالعلاقة المباشرة بالإيرانيين، وكذلك بمسؤوليته المباشرة عن انتهاكات حقوق الإنسان، والعمليات القمعية التي شملت إقامة سجون سرية وعمليات تعذيب وابتزاز لعوائل السجناء وإعدامات خارج القانون.

وفي نهاية ولاية الجعفري، حقق مسؤولون أميركيون وعراقيون مع الغراوي لمسؤوليته عن تعذيب سجناء، و"بيعهم" لواحدة من أكبر الميليشيات الشيعية وأشدها وحشية. لكنه بقي في الخدمة، وفي أواخر عام 2006 تحرك المسؤولون الأميركيون لوقف أعمال القتال، وضغطوا على المالكي لصرف الغراوي من الخدمة ومحاكمته بتهمة التعذيب. لكن رئيس الوزراء كلف الغراوي بمهمة أخرى ولم يشأ أن يحاكمه[1].

ظل الغراوي طليقًا، لكن الأميركيين ظلوا يصرون على أن يبقى بعيدًا عن أي منصب بسبب "دمويته" وفساده، حتى إن السفير الأميركي السابق رايان كروكر قال عنه عام 2010: "من دواعي شعوري بخيبة الأمل، وهي كثيرة، عدم الإيقاع بهذا الفاشل البائس"[2]. وفي اللحظة التي كانت قوات الاحتلال تستعد فيها للانسحاب من العراق في نهاية عام 2011، قرر المالكي إعادة الغراوي إلى الواجهة من جديد.

---

1 رويترز، مرجع سبق ذكره.

2 المرجع نفسه.

عاد مهدي الغراوي إلى الأضواء من جديد بتعيينه قائدًا لفرقة الشرطة الاتحادية في الموصل، وتولى على نحو مباشر عمليات قمع وتمييز طائفي واسعة النطاق ضد السكان، حتى أصبحت هذه الفرقة تحت قيادته على عداء كامل مع أهالي تلك المدينة، وقد كان ذلك واحدًا من أهم أسباب تسهيل مهمة تنظيم الدولة في السيطرة على الموصل بوصفه "منقذًا" للمدينة وسكانها. وفي آذار/ مارس 2014، قرر المالكي ترقية الغراوي من لواء إلى فريق وتعيينه قائدًا لقوات نينوى؛ حيث أصبح حاكمًا عسكريًّا لها بصلاحيات كاملة، وذلك قبل ثلاثة أشهر فقط من سقوط المدينة بالكامل في يد التنظيم.

في نهاية المطاف تحمل الغراوي وزر الهزيمة، واتُّهم بالخيانة بعد هروبه إلى خارج العراق، لكنه عاد وحُكم عليه بالإعدام قبل أن يعفو عنه المالكي، وهو يصر على أنه كان مجرد "كبش فداء" للهزيمة، وأن مسؤولية انهيار القوات وإصدار أوامر الانسحاب يتحملها واحد من ثلاثة: عبود قنبر، أو علي غيدان، أو نوري المالكي.

ما قبل الموصل

في مؤسسة كبيرة مثل الجيش العراقي، لا يمكن أن يكون شخص واحد، مهما كان دوره القيادي محوريًّا، سببًا في كل ما حدث في الموصل وما بعد الموصل. لقد كان الخلل يتعلق بالمنظومة بكاملها، منظومة الأمن والحكم وآليات القيادة واختيار القادة والمسؤولين، سواء في القوات المسلحة أو في مرافق الدولة الأخرى.

ومن أوجه فساد المنظومة العسكرية أن عدد القوات الفعلي على الأرض في الموصل وقت سقوط المدينة، كان يعادل أقل من نصف العدد النظري المفترض لهذه القوات أو ربما ثلثه. وتنقل وكالة رويترز عن مسؤولين أمنيين في الموصل قولهم إنه "كان من المفترض أن يكون عدد رجال الجيش والشرطة في المدينة ما يقرب من 52 ألفًا. أما في الواقع فلم يكن العدد يزيد في أحسن الأحوال على عشرة آلاف"[1]. أما قائد عمليات نينوى فقد أكد لاحقًا أن عدد قواته الفعلي لم يكن يتجاوز سبعة آلاف جندي[2].

---

1 المرجع نفسه.

2 مقابلة تلفزيونية لقائد عمليات نينوى الفريق مهدي الغراوي: https://goo.gl/Uwgamc

كان هذا الفارق الكبير في العدد هو ما يسمى في الشارع العراقي الجنود "الفضائيين" أو الوهميين. وهؤلاء كانوا على نوعين: فهم إما أن يكونوا أسماء غير حقيقية موجودة في سجلات وزارة الدفاع، ليس لهم وجود فعلي، تصرف لها المرتبات ويتقاضاها عنهم أحد الضباط الكبار أو مجموعة منهم؛ وإما أنهم كانوا جنودًا حقيقيين، لكنهم كانوا يمنحون قادتهم المباشرين من الضباط رواتبهم كاملة أو جزءًا كبيرًا منها، مقابل غض الطرف عن تغيبهم عن وحداتهم وقضائهم إجازات غير رسمية طويلة في مدنهم.

وبعد تسلم حيدر العبادي رئاسة الحكومة بأسابيع، كشف أمام مجلس النواب في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 أن مراجعة أولية لأربع فرق عسكرية فقط، كشفت عن وجود 50 ألف "فضائي" أو جندي وهمي، موجودين على الورق فقط، ويسيطر القادة العسكريون على رواتبهم، من دون أن يكون للجنود وجود حقيقي[1].

ولم يكن هذا الشكل من الفساد سوى نتيجة طبيعية لآليات تأسيس الجيش "الجديد" بعد الغزو؛ فالأميركيون حاولوا بناء جيش موال لهم، وقام الحاكم الأميركي بول بريمر بتعيين 1800 ضابط برتب مختلفة[2] وفقًا لمقاييس الولاء لقوات الاحتلال. كما جرى قبول متطوعين تلقوا تدريبات في العراق والأردن، وكانت مقاييس التعيين أيضًا مرتبطة بالولاء للاحتلال، غير أن معركة الفلوجة الأولى في نيسان/ أبريل 2004 أحدثت انتكاسة في مخطط القوات الأميركية لبناء جيش موال؛ حيث رفض عدد كبير من الجنود الجدد تنفيذ أوامر بالهجوم على المدينة، وجرى في حينه اعتقال 200 جندي منهم[3]. وكان ذلك مقدمة لمقاربة مختلفة في آليات وشروط قبول المتطوعين، من بين أبرزها غياب هذا النمط من المشاعر الوطنية التي دفعت الجنود إلى القبول بالطرد والعقوبة، مقابل عدم مشاركة الأميركيين بالهجوم على الفلوجة.

---

1 الزمان، العبادي يكشف عن خمسين ألف جندي وهمي في الجيش العراقي، 1/ 12/ 2014.

2 الشرق الأوسط، تصنيفات جديدة لضباط الجيش والشرطة في العراق تثير مشكلات، 23/ 8/ 2010.

3 الشرق الأوسط، القوات الأميركية تحتجز 200 جندي رفضوا القتال في الفلوجة، 18/ 4/ 2004.

لتحقيق المقاربة الجديدة، استعان الأميركيون على نحور أكبر بالقوى السياسية التي يمكن أن توفر متطوعين لا يتسببون في مشاكل، ولا يكررون ما حصل في الفلوجة. وكان ذلك بداية حقيقية لتشكيل قوات "ملائمة"، بدلًا من تأسيس جيش محترف ومهني.

وحتى نهاية عام 2006، قدرت دراسة أميركية عدد أفراد القوات الأمنية العراقية من الجيش والشرطة بنحو 300 ألف شخص، إلا أنها كانت، حسب الدراسة، غير مجهزة بكامل المعدات والأجهزة اللازمة، وفي بعض الأحيان تنقصها القيادات الفعالة، وتعاني معدلات عالية من هروب الجنود ومن مشكلة الطائفية داخل صفوفها، كما أن العديد من الجنود المدربين تركوا عملهم من دون تسليم سلاحهم ومعداتهم، خصوصًا في قوات الشرطة[1].

وقد كانت هذه النتيجة طبيعية ومتوقعة، ففي نيسان/ أبريل 2006 ومع تكليف نوري المالكي بتشكيل الحكومة، أعلن مشروعه لدمج الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب الشيعية في القوات العراقية[2]. قدم المالكي مشروعه على أساس أنه حل لانتشار السلاح خارج سيطرة الدولة. ورغم تردد الأميركيين في قبول الخطة، فإنهم عدّوه "اقتراحًا جيدًا من حيث المبدأ، لكن المشكلة تكمن دائمًا في التفاصيل"[3].

لم يهتم المالكي بالتفاصيل التي خشي منها الأميركيون، وأدخل الآلاف من أفراد الميليشيات الشيعية في الجيش والشرطة، ومنحهم رتبًا عالية من دون إعداد مهني أو اهتمام بالتدرج الوظيفي. وسرعان ما سادت في الأوساط العراقية عبارة "الدمج"؛ للإشارة إلى الضباط والقادة العسكريين الذين استفادوا من هذا الإجراء، ولم يكونوا يتوفرون على أبسط

1 أنتوني كوردسمان، القوات العراقية غير مؤهلة للعمل بدون قوات التحالف حتى 2008، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واشنطن، تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.

2 القبس الإلكتروني، تكليف المالكي بتشكيل الحكومة: دمج الميليشيات بالقوات المسلحة، 23 نيسان/ أبريل 2006، في: https://goo.gl/crJ4ii

3 الجزيرة نت، حذر أميركي تجاه دمج الميليشيات العراقية بالجيش، 28 نيسان/ أبريل 2006، في: https://goo.gl/3FxQXn

معايير الانتماء إلى القوات المسلحة، فضلًا عن قدرات القيادة والانضباط والولاء للجيش لا للمرجعيات الحزبية والطائفية.

كان هدف المالكي تكريس النفوذ الطائفي الشيعي في الدولة، واستخدام الجيش المعزز بعناصر قيادية شيعية مؤدلجة لا مهنية كعصا غليظة ضد أي محاولة لمواجهة قرار الهيمنة على البلاد ومؤسساتها، وضمان عدم عودة القوى المعارضة لهذا الهدف، سواء كانت مسلحة، مثل فصائل المقاومة التي أنهكتها الحرب الطائفية، أو مدنية ترفض الطائفية.

لكن سعي المالكي هنا ليس مجرد سلوك فردي، ونزعته ليست محض هوى أو شطحة من رجل سياسة طموح، بل هي في واقع الأمر منهج ودور. ولذلك كان المالكي محاطًا دائمًا بأتباع ومعاونين ومؤيدين، من حزبه أو من أطراف أخرى، ترى فيه السياسي المؤهل لمسؤولية تكريس الهيمنة المذهبية في العراق ومنع ظهور أي أسباب، الآن أو في المستقبل، يمكن أن تؤثر في تحقيق هذا الهدف. كان ذلك منهجًا بدأ مع الغزو، ولم يتوقف تنفيذه منذ الأسبوع الأول بعد دخول القوات الأميركية. لكن المالكي أراد لنفسه دور الزعامة في هذا المسعى، وقام بكل ما يمكن لإقناع شارعه السياسي والديني بأنه وحده المؤهل لهذه المسؤولية.

وقد حصل المالكي وأنصاره من دعاة المشروع المذهبي على مبتغاهم، وبنيت القوات المسلحة العراقية خلال ولايتَي المالكي على هذا الأساس، ولم يفعل الأميركيون شيئًا لمواجهة هذا المشروع، بل حرصوا على دعم المالكي سياسيًّا وعسكريًّا. وخلال سنوات تحول الجيش والشرطة العراقية إلى أداة قمع داخلي، يرفع رايات طائفية علنية ويعلن ولاءه للمالكي على نحو مباشر.

هذه القوات من الجيش والشرطة الاتحادية التي كان عصبها الأساسي عناصر "الدمج"، هي من تولى السيطرة على الموصل، وهي من اصطنعت كل أسباب العداوة مع السكان، ولا سيما من خلال الشحن الطائفي وإهانة المعتقدات الدينية في المدينة السنية المحافظة، والتعدي على كرامة الأفراد، وهي القوات نفسها التي كانت هناك حينما هجم تنظيم الدولة، وهربت أمام مئات من المسلحين.

انهيار الجيش

في مثل هذا المناخ المضطرب من الفساد والتواطؤ والعداوة ما بين سكان الموصل والقوات الحكومية المرابطة في المدينة، وكذلك بالتخطيط المحكم للتنظيم لا سيما في عملية التمويه الواسعة التي جرت في سامراء، بدأ تنظيم الدولة هجومه يوم 6 حزيران/ يونيو، مستهدفًا أحياء في غربي المدينة، فيما يسمى الساحل الأيمن. وقد استمر القتال هناك ثلاثة أيام، كانت كافية بالمعايير العسكرية لإرسال تعزيزات أو مشاركة الطيران لحماية مركز المدينة. لكن "مكتب القائد العام" بدلًا من تقديم الدعم بجنود وسلاح، أرسل الجنرالين عبود قنبر وعلي غيدان إلى الموصل لإدارة المعركة على نحو مباشر.

وصل الضابطان الكبيران إلى الموصل يوم 7 حزيران/ يونيو، وحينها كانت الخطوط الدفاعية للجيش تنهار في غربي المدينة (الساحل الأيمن)، قبل أن يصل القتال في اليوم التالي إلى فندق الموصل المهجور على ضفة نهر دجلة. لكن نحو 40 جنديًّا ظلوا يقاتلون وحدهم هناك، حتى بعد ظهر 9 حزيران/ يونيو، من دون أن تصلهم أي إمدادات.

قبيل الساعة الرابعة والنصف من عصر ذلك اليوم، هاجم انتحاري بصهريج مفخخ فندق الموصل، وتسبب انفجار الصهريج في تدمير الفندق والقضاء على القوة المدافعة عنه، كما تسبب الانفجار الهائل في انكسار الجيش والشرطة في الموصل. بعد ذلك ذاب الخط الدفاعي في غرب المدينة فلم يعد له وجود. وبعد نحو ثلاث ساعات، ومع انتشار التقارير عن قيام الشرطة الاتحادية بحرق معسكراتها والتخلص من الزي العسكري، رفض "القادة الثلاثة" طلبًا من محافظ الموصل لاستقدام قوات من الجانب الشرقي من الموصل التي لم تدخل بعد في أي قتال لشن هجوم المضاد. وقبيل الساعة التاسعة والنصف مساءً أبلغ قنبر وغيدان قائد قوات نينوى مهدي الغراوي بأنهما سينسحبان إلى الجانب الآخر من النهر.

وبحسب رواية الغراوي لوكالة رويترز فإن قنبر وغيدان "قالا: مع السلامة فحسب. لم يقدما لي أي معلومات أو أي سبب". ويقول الغراوي وضباط آخرون إن الجنرالين أخذا من قوات الغراوي 64 رجلًا و41 شاحنة بيك أب وعربة همفي، أي معظم ما لدى وحدته الأمنية، ونقلا القيادة الرئيسة إلى الجانب الشرقي من المدينة (الساحل الأيسر).

تسبّب انسحاب القادة الكبار في خلق انطباع لدى الجنود بأن الساحل الأيمن على وشك السقوط. ويقول الغراوي إن قافلة غيدان وقنبر المتقهقرة قدمت تصورًا بأن قوات الجيش العراقي تهجر الميدان. وأضاف: "هذه هي القشة التي قصمت ظهر البعير. هذا هو أكبر خطأ". وقال محافظ نينوى الأسبق أثيل النجيفي لرويترز إن الجنود افترضوا أن قادتهم هربوا، وخلال ساعتين كان أغلب رجال الفرقة الثانية في شرق المدينة قد هربوا من الخدمة، رغم أن ذلك الشطر لم يكن قد شهد أي قتال بعد.

وتنقل رويترز عن الفريق أول بابكر زيباري رئيس هيئة أركان القوات المسلحة السابق قوله: إن غيدان وقنبر غادرا الموصل خلال الليل، ووصلا إلى كردستان في 10 حزيران/ يونيو. ويتساءل زيباري: "طبعًا بمجرد أن يترك القائد الجنود ويرحل، فلماذا تريد أن تحارب؟ القائد الكبير هو العقل المحرك للعملية. ما إن يهرب حتى يصاب الجسد كله بالشلل". ويقول زيباري، وهو الضابط الكردي الذي كان المالكي قد أبقاه بعيدًا عن أي مشاركة في إدارة القوات، إنه لا يعرف من أصدر الأمر بالرحيل. وقال لرويترز إن غيدان وقنبر يتصرفان من دون علم وزارة الدفاع، ويرفعان تقاريرهما مباشرة إلى المالكي. وفي فجر 10 حزيران/ يونيو انحشر الغراوي ورجاله في خمس عربات واتجه صوب النهر. وعلى الضفة الشرقية أشعلت النار في العربات الخمس، وظل هو ورجاله يتفادون طلقات الرصاص والحجارة. لقي ثلاثة من الرجال مصرعهم بالرصاص. وقال الغراوي إن المسألة أصبحت أن يحاول كل واحد النفاذ بجلده.

وفي الجزء الشرقي من الموصل، قال الغراوي إن ثلاثة من رجاله استولوا على عربة مدرعة كانت إطاراتها فارغة من الهواء، واتجهوا بها شمالًا إلى إقليم كردستان بحثًا عن الأمان، تاركين خلفهم آلاف الجنود والضباط الهائمين الذين تركوا كل شيء وراءهم، ليفروا بأرواحهم أمام المئات من مسلحي داعش[1].

لكن الفريق أول الركن علي غيدان قائد القوات البرية آنذاك يقدم رواية مختلفة، إذ يؤكد أن قائد عمليات نينوى مهدي الغراوي كان "ركيكًا وكاذبًا" في جميع مراحل التعاطي مع

---

1 رويترز، مرجع سبق ذكره.

تلك الأحداث، ولم يكن مسيطرًا على قواته، ولم يكن يعرف أن داعش كان في الموصل قبل يوم الهجوم. كما أن جميع القادة في المدينة الذين جمعهم قائد العمليات المشتركة عبود قنبر، لم يكونوا يعرفون ما يجري حتى يوم 8 حزيران/ يونيو، حينما كان عناصر التنظيم قد سيطروا على أجزاء واسعة من الساحل الأيمن.

ويؤكد غيدان أن الساحل الأيمن أو الشطر الغربي من الموصل كان ساقطًا على نحو عملي منذ يوم 7 حزيران/ يونيو؛ حيث اختفى عشرات الآلاف من عناصر الشرطة المحلية في ذلك اليوم. وبعد يوم انهارت الشرطة الاتحادية التي كانت تسيطر على ذلك الشطر بأعداد كبيرة تقدر بخمسة ألوية، وبدأت في حرق مقراتها ومعداتها أو تركتها حيث هي وهربت. وفي يوم 9 حزيران/ يونيو "تسرب" جميع الجنود من الساحل الأيمن، ولم يعد لبقاء القادة في ذلك المكان أي أهمية أو فائدة. لذا قرروا العبور إلى الساحل الأيسر أو شرق الموصل[1].

لم يبق غيدان وقنبر في الساحل الأيسر سوى يوم واحد، غادرا بعده إلى إقليم كردستان القريب للنجاة، وظلا هناك من دون أن يواصلا ممارسة مسؤوليتهما في قيادة القوات العراقية، أو تنظيمها لمنع المسلحين من الامتداد خارج الموصل. وفي تلك الأثناء كانت الفرقة الثانية المرابطة في الشطر الشرقي من المدينة تنهار من دون خوض أي معركة، وهرب جنودها ذعرًا حينما شاهدوا زملاءهم الفارين بأرواحهم من الشطر الغربي وهم يرتدون ملابس مدنية، وقد تركوا كل شيء خلفهم.

سقطت الموصل بسرعة، وتسبب الذعر في انهيار شامل لبقية وحدات الجيش العراقي من دون قتال حقيقي، بل حتى من دون أن يرى الجنود عدوهم. وفشلت المؤسسة التي دربها الأميركيون وبناها المالكي على مقاساته السياسية والشخصية والحزبية في الصمود أمام مئات من المسلحين.

وكانت المشكلة اللاحقة هي انهيار الوحدات العسكرية جنوب الموصل، وحيثما كان يتجه مقاتلو تنظيم الدولة.

---

1 مقابلة تلفزيونية مع قائد القوات البرية السابق الفريق أول الركن علي غيدان.

مساء اليوم نفسه (10 حزيران/ يونيو)، قطع مقاتلو التنظيم 180 كيلومترًا جنوبًا ليسيطروا على مدينة الحويجة غرب كركوك، ومعها العديد من البلدات القريبة منها، وكاد التنظيم يسيطر على مدينة كركوك ذاتها وحقولها النفطية الغنية، لولا أن قوات البيشمركة الكردية سبقته في ذلك.

بعد 24 ساعة فقط وصل التنظيم إلى مدينة تكريت، مركز محافظة صلاح الدين التي تبعد نحو 230 كيلومترًا جنوب الموصل و160 كيلومترًا شمال بغداد. وسيطر عليها بالكامل بسهولة، وقبل ذلك كان قد سيطر على مدن أخرى في طريقه، وأهمها مدينة بيجي ومصفاتها النفطية التي تعدّ الأكبر في العراق.

بعد يومين كان التنظيم يقاتل في محافظة ديالى شمال شرق بغداد، ويستولي على مناطق تبعد عن الموصل أكثر من 320 كيلومترًا مثل بلدتَي جلولاء والسعدية القريبتين من الحدود مع إيران. وقبلهما مدينة العظيم التي تقع على طريق استراتيجي يربط ديالى بكركوك، وتقع حولها العديد من البلدات مختلطة الأعراق بين عرب وتركمان على وجه الخصوص.

وخلال عشرة أيام بعد الموصل سيطر التنظيم على معظم محافظة نينوى، وعلى مدن محافظة الأنبار الغربية الواقعة في حوض الفرات، ومنها خصوصًا مدينة القائم الحدودية، ليستكمل سيطرته على الحدود مع سورية، ويقطع الطريق الواصل إلى الأردن، في حين كانت عناصره تنتشر في صحراء الأنبار ليؤسس التنظيم لاحقًا نقطتَي تفتيش خاصتين به في منطقتي الرطبة (الطريق الدولي باتجاه بغداد)، والنخيب (الطريق القديم باتجاه كربلاء)، تقومان باستيفاء ضرائب عن كل حركة التجارة البرية بين العراق والأردن، ومن ضمنها ناقلات النفط وقوافل المسافرين، وبلغ مجموع الضرائب ملايين الدولارات أسبوعيًّا[1].

خلال أسبوعين، استقر التنظيم في المدن الكبرى في خمس محافظات. ومع نهاية الشهر أعلن قيام "الخلافة الإسلامية" وتنصيب أبي بكر البغدادي "خليفة للمسلمين في كل مكان"،

1 الحياة، داعش في محيط بغداد: ينتظر اكتمال حبات السبحة قبل رأسها، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

وأعلن العدناني أن حدود "دولة الخلافة" تمتد من حلب غربًا إلى ديالى شرقًا، وطلب البيعة من كل المسلمين لـ"الخليفة الجديد"[1].

صدمت هذه التطورات المتسارعة الجميع، وتخيل كثيرون أن هذا التنظيم لا يمكن أن يخرج من الأراضي التي سيطر عليها، بل إنه ربما سيسيطر على المزيد. وكانت بغداد تشعر منذ الأيام الأولى بعد سقوط الموصل أنها الهدف التالي. واستغل التنظيم هذا الذعر ليصدر في غمرة إنجازاته السريعة والمتلاحقة تسجيلًا يوم 12 حزيران/ يونيو، تحدث فيه الناطق باسم التنظيم أبو محمد العدناني (قتل في نهاية آب/ أغسطس 2016 بغارة في سورية)، داعيًا مقاتلي التنظيم إلى التقدم نحو بغداد وكربلاء. قال العدناني في ذلك التسجيل: "المعركة لم تحتدم بعد، ولكنها ستحتدم في بغداد وفي كربلاء. كونوا على أهبة الاستعداد وازحفوا إلى بغداد". ثم وجه كلامه إلى رئيس الحكومة نوري الذي وصفه بـ"بائع الشعارات" قائلًا: "لا يوجد شخص مجنون أكثر منك إلا الذين يقبلون بك رئيس حكومة وقائدًا". وأضاف: "لقد خسرت فرصة تاريخية لشعبك في السيطرة على العراق، وإن الشيعة سيلعنونك مدى الدهر"[2].

لكن ذلك الوعيد لم يتحقق قط؛ فالتنظيم لم يحاول دخول بغداد أو كربلاء، بل ركز عملياته في مناطق سهل نينوى باتجاه أربيل، ودخل في معارك مع البيشمركة ليسيطر على مناطق مخمور وسنجار وسد الموصل، وبات يقاتل على حدود إقليم كردستان. كان تهديد مدينة أربيل البداية الفعلية لبدء تدخل عسكري دولي وإيراني مباشر وواسع النطاق في آب/ أغسطس، من خلال تسليح الأكراد، وشن عمليات جوية ضد تنظيم الدولة في مناطق مختلفة شمال بغداد.

---

1 موقع بي بي سي العربي، "داعش" يعلن إقامة "الخلافة الإسـلامية" ويبايع زعيمه خليفة للمسلمين، 30 حزيران/ يونيو 2014، في: https://goo.gl/6LwNnT

2 الجزيرة نت، تنظيم الدولة يدعو أنصاره للتقدم نحو بغداد وكربلاء، 21 حزيران/ يونيو، في: https://goo.gl/LZFftc:2014

وفي غمرة الانهيار الذي حصل وسط الجيش والدولة، وتراجع المعنويات وعدم استعداد أحد للقتال، سادت تساؤلات عن سبب إحجام التنظيم عن الاستمرار في التقدم نحو بغداد وانشغاله بمعارك على حدود كردستان. وكان قد ساد آنذاك اقتناع بأن هذا التنظيم كان قادرًا على دخول العاصمة، وربما السيطرة على جانبها الغربي في أقل تقدير. لكن تلك الانطباعات ظلت مجرد فرضيات لم يجر اختبار دقتها، ولم تنتبه إلى أن الإنجازات السريعة والصادمة للتنظيم لم تكن تعني قدرات غير محدودة؛ فقوته البشرية كانت محدودة، وبحسب التقديرات فإن عدد عناصره حينما كان بالقرب من بغداد راوحت بين 3000 و5000 مسلح[1]، سيطروا خلال أسابيع على مساحة تقدر بنحو 55 ألف كيلومتر مربع[2]. وبطبيعة الحال، ووفقًا لأي تصور عسكري، كان تثبيت السيطرة على هذه الأراضي، وفيها مدن كبيرة ومهمة، هدفًا ذا أولوية مطلقة، يتجاوز في أهميته دخول مدينة كبرى مثل بغداد.

أغلب الظن أن التنظيم فطن إلى أن العاصمة كانت هدفًا صعبًا من الناحية العسكرية الصرف، فهي أكبر كثيرًا من قدراته البشرية مع سكانها الذين يقترب عددهم من سبعة ملايين. وهي كانت ستمتص زخمه، أو أنه قدر أنها ستكون فخًّا كبيرًا يقضي عليه مبكرًا، فلم يستجب للمغريات باقتحامها، وربما اعتبر بغداد مجرد هدف مؤجل.

وقد كان واضحًا أن سر التقدم الحاسم والسريع لتنظيم الدولة يعود، في الأساس، إلى انهيار القوات العراقية وضعف القيادة وفساد الجيش، وكذلك بسبب السياسات الحكومية الطائفية التي قضت على الثقة بين السلطة وسكان المناطق السنية. وقد حاول تنظيم الدولة الاستفادة من كل ذلك ليحقق إنجازات ربما شكلت مفاجأة له ولغيره. لكنه لم يكتف بذلك، بل استثمر تقدمه السريع ليقدم نفسه دعائيًا بصورة التنظيم "الذي لا يقهر"، وليخلق حاجز رعب مع أعدائه. وقد برع في ذلك من دون أن يهتم بصورته بوصفه تنظيمًا وحشيًّا يقتل

1 BBC NEWS, Militants seize Iraq's second city of Mosul, 10/6/2014: https://goo.gl/qoySQ5

2 CNN, ISIS FAST FACTS, 12 December 2017, https://goo.gl/VaspSG

خصومه، ومنهم مدنيون وأسرى بطرق بشعة، فقد اهتم بأن ينتصر بالرعب، بل إنه حسب أن هذه القسوة والوحشية ستكون عنصر جذب لمزيد من المتطوعين.

لقد كان واضحًا أن عمليات القتل الجماعية والفردية التي أقدم عليها التنظيم، واستخدامه وسائل الذبح والحرق وتصوير كل ذلك بتقنيات هوليوودية، كان مبرمجًا ومقصودًا لإحاطة نفسه بهالة من الذعر والهلع، ونشر الكراهية ضد كل القوى الإسلامية المتشددة الأخرى في المنطقة وفي العالم، على أمل أن يسهم ذلك في إشاعة صراعات داخلية، وجعل التنظيم وأراضي "الخلافة" ملاذًا لكل الهاربين من بطش بلدانهم، وكذلك تعزيز الصراع الطائفي بين السنة والشيعة في العراق والمنطقة، وهو ما طمح إليه من مجزرتي سبايكر وسجن بادوش وغيرهما من العمليات.

وخلال تقدمه لم يبرر التنظيم البتة طريقته في اختيار أهدافه، واعتمد على الحرب النفسية عنصرًا أساسيًّا في استراتيجيته القتالية، وأبقى بغداد تحت التهديد من خلال البيانات والإصدارات المرئية التي برع فيها. لكنه اختار تكثيف عملياته القتالية لتثبيت وجوده في المحافظات السنية والسيطرة على المواقع المهددة لها، وكذلك السيطرة على الحدود الغربية التي تؤمن له التواصل مع مناطقه في سورية. وقد هيأ ذلك للسلطة في بغداد أن تستعيد أنفاسها، وأن تستفيد من الرعب العالمي لتحصل على الدعم، وتعيد تنظيم القوات الحكومية المنهارة للدفاع عن بغداد.

إعادة إنتاج النظام

تسببت هزيمة القوات الحكومية أمام تنظيم الدولة في هزة عنيفة على المستويات الرسمية والشعبية، وجرى تبادل واسع للاتهامات بين الأطراف السياسية والعسكرية. وكانت أولى النتائج المباشرة لتلك الهزيمة خسارة المالكي الولاية الثالثة التي كان يسعى لها، رغم حصول حزبه على أعلى عدد من المقاعد النيابية في الانتخابات البرلمانية التي جرت قبل أسابيع من

سقوط الموصل[1]. وقد فشل المالكي في استيعاب آثار هزيمة قواته أو تبرئة نفسه منها، فتم اختيار حيدر العبادي القيادي في حزب الدعوة لتولي رئاسة الحكومة.

وقد جرت عقب تلك الهزيمة القاسية دعوات لمحاسبة المسؤولين عن ذلك الانهيار، وتشكلت تحت الضغط لجنة تحقيق في مجلس النواب مؤلفة من 26 عضوًا، توصلت بعد نحو عام من التحقيقات إلى مسؤولية رئيس الوزراء "السابق" نوري المالكي عن الكارثة، إلى جانب عشرات آخرين من القيادات العسكرية والمدنية ومن المسؤولين المحليين في الموصل. وقدمت في 16 آب/ أغسطس 2015 تقريرها الرسمي إلى مجلس النواب على نحو نهائي، على أساس أن يتولى القضاء استكمال الإجراءات لمحاسبة المتهمين[2]، لكن رئيس الوزراء الجديد حيدر العبادي أغلق هذا الملف ووضع تقرير اللجنة النيابية في الأدراج من دون سبب واضح[3].

ورغم أن سقوط الموصل تسبب في سقوط عشرات الآلاف من الضحايا ونزوح الملايين وتدمير مئات المدن والبلدات، وخسارة العراق أكثر من 100 مليار دولار[4]، وتسبب في تداعيات متتالية وخطرة حتى على الصعيد العالمي، فإنها مثل كثير من القضايا الخطرة الأخرى، مضت من دون محاسبة أحد أو التفتيش وراء الأسباب الحقيقية لما حدث.

---

1 حصل "ائتلاف دولة القانون" الذي يتزعمه المالكي على أعلى عدد من المقاعد في مجلس النواب في انتخابات عام 2014، وكان يفترض، بحسب الدستور، أن يشكل الحكومة لولاية ثالثة، لولا أن سقوط الموصل حال دون ذلك بعد محاولات طويلة منه لتجاوز هذه العقبة. راجع تقرير المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على موقعها الإلكتروني الرسمي، في: https://goo.gl/MXdoWu

2 الشرق الأوسط، لجنة الزاملي تتهم 81 مسؤولًا مدنيًّا وعسكريًّا على رأسهم المالكي بسقوط الموصل، 17 آب/ أغسطس 2015.

3 قال العبادي في حديثه الأسبوعي للصحفيين في أواسط حزيران/ يونيو 2017 إنه "لن يفتح ملف التحقيق بشأن سقوط الموصل، إلا بعد الانتهاء من دحر تنظيم داعش الإجرامي وإنهاء وجوده على الأراضي العراقية". راجع: الإباء، العبادي: لن نفتح ملف تحقيق سقوط الموصل إلا بعد الانتهاء من داعش، 14/ 6/ 2017، في: https://goo.gl/FLArzt

4 RT On Line, War on ISIS cost Iraq over $100 billion, 12 November 2017: https://goo.gl/mhCzbB

وقد جرت في حينه مقارنة بين "دفن" نتائج التحقيق النيابي حول سقوط الموصل، وبين التحقيقات التي جرت في أواسط عام 2013، حينما تعرض سجنا أبو غريب (غرب بغداد) والتاجي (شمالها) إلى هجومين مسلحين في الوقت ذاته مساء 12 تموز/ يوليو 2013، وتم تهريب نحو 1200 سجين من سجن أبو غريب وحده، وصف معظمهم بأنهم "من قيادات تنظيم القاعدة"، أسهموا فورًا في تعزيز تنظيم الدولة وقوته. وفي حينه اتهم وزير العدل العراقي صراحة وزارة الداخلية (التي يرأسها المالكي نفسه) و"رؤوسًا كبيرة" في الدولة، بالمشاركة والتواطؤ في تهريب السجناء[1]. وتعرضت لجنة نيابية مكلفة بالتحقيق إلى عراقيل وضغوط لوقف تحقيقاتها، وواجهت إخفاءً متعمدًا للأدلة والشهود. وهذه المرة كانت الاتهامات موجهة أيضًا إلى المالكي ومضت بلا طائل[2].

والحقيقة أن منهج التعمية والتجاوز عن ملفات الإهمال والفساد، حتى الخيانة، ليست نمطية في العراق بعد الاحتلال. لكنها كذلك بالنسبة إلى الجزء الشيعي من الطبقة السياسية أو ما يرتهن لها ويتعاون معها (مع استثناءات خاصة بالتيار الصدري). حدث ذلك مع وزراء اتهموا بالفساد، وضباطًا اتهموا بالتقصير، ورجال سياسة ومسؤولين في الدولة اتهموا بالإرهاب، وتم التعامل مع كل هذه الاتهامات وسواها بحسب المرجعية الطائفية وحجم الولاء للنظام الطائفي وقوانين اللعبة في داخله.

وعلى أساس هذا النمط، جرى الاكتفاء بإحالة الضباط الذين اتهموا بالمسؤولية المباشرة عن سقوط الموصل إلى التقاعد، ولم يحاسب أحد ممن وردت أسماؤهم في نتائج التحقيق النيابي، وأبرزهم المالكي، الذي اكتُفي بمنعه من تولي الولاية الثالثة في رئاسة الحكومة. لكن البرلمان اختاره واحدًا من ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية، وظل في مكانه زعيمًا لحزب الدعوة

1 تصريحات وزير العدل العراقي حسن الشمري لقناة الحرة بتاريخ 25 تموز/ يوليو 2013، في:
https://goo.gl/2Hvczt
وكذلك تصريحه لقناة الرشيد الفضائية العراقية بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 2014، في:
https://goo.gl/8J3onD

2 العربي الجديد، 24/ 12/ 2014.

الحاكم، وأعاد تسويق نفسه بوصفه زعيمًا سياسيًّا، وظلت عينه على موقع رئاسة الوزراء وقد هيأ نفسه لذلك في انتخابات عام 2018.

غير أن مثل هذا "النمط" واجه في حقيقة الأمر تحديًا خطرًا مع سيطرة تنظيم الدولة على ثلث العراق؛ حيث دارت في حينه تساؤلات جدية عن قدرة هذا النظام على حماية البلاد، فضلًا عن إدارتها، وبدا أن كثيرًا من المدافعين عن النظام بفروعه السياسية والقضائية والتشريعية ورموزه وشخصياته، لم يعودوا قادرين على مواصلة هذا الدور، لولا أن ظروف التهديد المباشر الذي مثله تنظيم الدولة فرضت نوعًا من الاتفاق أو الاضطرار إلى تأجيل استحقاقات المراجعة الوطنية للنظام السائد. وكان ذلك كافيًا ليتمكن هذا النظام من إعادة إنتاج نفسه بذات الشروط والخصائص من دون تغيير يذكر.

قوة الميليشيات

لم يكن الزمن المستقطع وظروف الحرب ضد تنظيم الدولة، هي وحدها ما منح النظام قدرة الالتفاف على ما تسبب فيه من مشكلات كبرى وصلت حد التفريط بالأرض، وما نجم عن ذلك من أزمات وخسائر، لكن هذا النظام استفاد على نحو ماهر من متغير جديد فرض نفسه بقوة في مرحلة التصدي لتنظيم الدولة، هو "الحشد الشعبي" الذي أصبح أبرز أدوات الحفاظ على النظام القائم، بل تعزيزه، ومنحه قوة جديدة.

ظهر الحشد الشعبي نتيجةً سريعةً لفتوى "الجهاد الكفائي" التي دعا إليها المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني يوم 31 حزيران/ يونيو 2014؛ لمواجهة تقدم تنظيم الدولة الذي كان آنذاك يمثل تهديدًا جديًا لبغداد وسائر المدن العراقية. وعلى الفور جرى تحريف فتوى السيستاني؛ فقد دعت الفتوى إلى التطوع في "القوات الأمنية" حصرًا، لكن حكومة المالكي آنذاك تلقفت الفتوى لتقيم كيانًا مسلحًا موازيًا للجيش، مكونًا من ميليشيات غير قانونية، أحيط بهالة من "القداسة" على أساس أن أمر تأسيسه صدر من المرجع الأعلى، وهو ما لم يكن صحيحًا بالمطلق[1].

---

1 ورد نص فتوى السيد علي السيستاني في صلاة الجمعة يوم 31 حزيران/ يونيو 2014، وألقاها ممثله الشيخ مهدي الكربلائي. وجاء فيها: "من هنا فإن المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعًا عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية". راجع فقرات من نص الخطبة، في: https://goo.gl/CXng7p

تمكنت حكومة المالكي والميليشيات الفعلية التي كانت قائمة أصلًا آنذاك من تفعيل الفتوى بالشكل الذي جرى تقديمها به، ولم يجادل مكتب السيستاني في أمر التحريف. لكن المرجع الشيعي الأعلى تعمد عدم استخدام اصطلاح "الحشد الشعبي" في أي خطبة أو فتوى أو تصريح حول المعارك، منذ صدرت فتوى "الجهاد الكفائي"، بل إن ما سمي "خطبة النصر" التي قرأها ممثل السيستاني في الصحن الكربلائي، يوم الجمعة 15 كانون الأول/ ديسمبر 2017، اكتفت بتقديم الشكر لـ"أبطال القوات المسلحة بمختلف صنوفها وعناوينها"[1]، من دون أي إشارة إلى الحشد الشعبي. لكن الضجيج الذي أثير حول تلك الفتوى وتحريفها كان قد حقق أغراضه، فقد جرى تأسيس الحشد وتنميته وتسليحه بطريقة لا علاقة لها بدعوة السيستاني، وهو اليوم كيان عسكري مواز يراد له أن يكون مماثلًا للحرس الثوري الإيراني ولحزب الله اللبناني.

تطوع عشرات الآلاف من العراقيين الشيعة في الحشد الشعبي، وبحسب دراسة نشرها مركز كارنيغي للشرق الأوسط، فإن نحو 57 في المئة من الرجال بين الثامنة عشرة والثلاثين تطوّعوا للانضمام إلى الحشد الشعبي قبل حلول ربيع عام 2016. وبما أن هناك متطوعين أكثر مما تحتاج الدولة، بقي معظم طالبي التجنيد غير نشطين، ولم يسُجّلوا في القوائم الرسمية للمقاتلين الفعليين. ومع تدفّق سيل من المتطوعين من كل محافظات العراق، جنّد الحشد الشعبي عشرة أضعاف ما جنّدته قوات الأمن العراقية[2]. وخلال عام 2017 أعلن رئيس "هيئة الحشد الشعبي" فالح الفياض أن عدد مقاتليه تجاوز 140 ألف شخص، وأصبح له كيان خاص وقدرات متقدمة[3].

وحسب رئيس الوزراء حيدر العبادي، فإن عدد أفراد الحشد الشعبي الذين يتلقون مرتباتهم من وزارة المالية يبلغ 120 ألف متطوع، وهناك أكثر من 30 ألف متطوع يتقاضون

---

1 المرجع نفسه، في: https://goo.gl/E5szGT

2 ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 28 نيسان/ أبريل 2017.

3 موقع قناة NRT: الفياض: عدد مقاتلي الحشد الشعبي تجاوز الـ 140 ألفًا وقد يتضاعف، 9 شباط/ فبراير 2017، في: https://goo.gl/5WLXms

مرتباتهم من مكاتب المرجعيات في النجف وكربلاء، ونحو 30 ألف آخرين يتلقون مرتبات من مؤسسات عسكرية ومخابراتية ودينية إيرانية، وقرابة ثلاثة آلاف يتلقون مرتبات من تركيا وهم حشد نينوى، وأقل من ثلاثة آلاف يتلقون مرتبات من حكومة إقليم كردستان وهم من قبائل عربية وإيزيدية و كاكائية موالية لأربيل، وبذلك يتجاوز العدد الكلي 180 ألف متطوع[1].

انضمت إلى الحشد الشعبي فور تشكيله ميليشيات شيعية قديمة كانت قائمة بالفعل، في حين نشأ بعضها أو نشط في نهايات ولاية المالكي الثانية، وكان أبرزها: "منظمة بدر"، و"عصائب أهل الحق"، و"كتائب حزب الله"، و"كتائب سيّد الشهداء"، و"حركة حزب الله النجباء"، و"كتائب الإمام علي"، و"كتائب جند الإمام". واستحوذت هذه الميليشيات على العدد الأوفر من المقاتلين، إلى جانب "سرايا السلام" التابعة للتيار الصدري، والتي تأخذ أوامر مباشرة من زعيم التيار مقتدى الصدر. إلا أن الميليشيات تكاثرت بعد تشكيل الحشد الشعبي، حتى وصل عددها إلى نحو 66 ميليشيا شيعية، ونحو 43 ميليشيا سنية، و12 ميليشيا تابعة لأقليات دينية وعرقية[2].

تتوزع فصائل الحشد الشعبي الشيعية على ثلاث مجموعات رئيسة تمثل قوته الأساسية: أولها مجموعة تضم الفصائل التي تدين بالولاء للمرجع الشيعي السيد علي السيستاني؛ ومجموعة ثانية تتكون من فصائل تتبع التيار الصدري؛ أما المجموعة الثالثة فهي الميليشيات التي تدين بالولاء لإيران، وتعدّ التيار الأقوى داخل الحشد، وهي تحافظ على علاقات وثيقة ومتينة مع طهران، وتدين بالولاء للمرشد الأعلى الإيراني علي الخامنئي. وتتكون على نحو أساسي من مجموعتين: الأولى تشمل "منظمة بدر" و"عصائب أهل الحق"، وهما تمثلان الجناح اليميني المتشدد داخل الحشد، وتحظيان بموارد مالية وعسكرية ضخمة، بما في

---

1 هشام الهاشـمي، الحشد الشعبي: التحديات والمعالجات، سياسات إستراتيجية، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية، العدد 1، إسطنبول، نوفمبر، 2017، ص 59.

2 المرجع نفسه، ص 65.

ذلك السلاح الثقيل والطائرات من دون طيار والمستشارين العسكريين الإيرانيين، وكلتاهما مُمثلتان في البرلمان العراقي.

أما المجموعة الثانية من "التيار الإيراني" فتضم تشكيلات شبه عسكرية صغيرة نسبيًّا، أسستها إيران لتكون أذرعًا لوحدات الحرس الثوري الإيراني ولجهاز المخابرات الإيراني "إطلاعات". ويفاخر قادة هذه التشكيلات علنًا بالعمل لمصلحة طهران، ويعلنون ولاءهم الديني لآية الله الخامنئي ولمبدأ ولاية الفقيه، بدلًا من اعتبار السيستاني في النجف مرجعيتهم. وتشمل هذه المجموعة على سبيل المثال "سرايا الخراساني"، و"كتائب حزب الله"، و"كتائب أبو الفضل العباس"، وغيرها[1].

أسهم الحشد الشعبي بفاعلية في مواجهة تنظيم الدولة في مناطق عديدة. وقد حظي في المناطق الشيعية بتقدير خاص، بعد أن جرى تقديم الجيش في هذه المناطق بطريقة سيئة كقوة مهزومة وغير قادرة على أداء واجباتها. وكما جرى تحريف فتوى السيستاني، فقد تم إضفاء صفة "القداسة" على الحشد؛ كي لا يكون قابلًا للنقد أو المساءلة. وليس لأحد أن يجادل في دوره وحدود صلاحياته، بما في ذلك غياب شرعيته القانونية، استنادًا إلى الدستور العراقي الذي يحظر تأسيس ميليشيا عسكرية خارج إطار القوات المسلحة[2].

جرى توفير غطاء قانوني للحشد الشعبي قبل نهاية عام 2016، بعد أكثر من عامين على تأسيسه. لكن ذلك لم يكن مفيدًا لتقديم صورة وطنية للحشد؛ إذ تكرس بوصفه ميليشيا شيعية ذات هوية طائفية علنية، برغم انخراط الآلاف من المقاتلين السنة فيه تحت

---

1 الحشد الشعبي ومستقبل العراق.

2 تنص المادة 9 الفقرة ب من الدستور العراقي على ما يلي: "يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة". راجع نص الدستور العراقي، الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، في:

http://www.cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=2

وقد تم منح الغطاء القانوني للحشد الشعبي بإصدار قانون خاص به من قبل مجلس النواب في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، وسط مقاطعة النواب السنة في البرلمان. راجع نص القانون في الموقع الرسمي للحشد الشعبي، في:

https://goo.gl/Dth2PR

لافتة "الحشد العشائري". والأهم أنه مارس تحت هذه اللافتة الطائفية نطاقًا واسعًا من الانتهاكات ضد المواطنين السنة في مختلف المناطق التي قاتل فيها أو كان له فيها وجود.

وتقول منظمة العفو الدولية إنه "منذ حزيران/ يونيو 2014، أعدمت ميليشيات الحشد الشعبي خارج نطاق القضاء، أو قتلت على نحو غير مشروع، وعذبت واختطفت آلاف الرجال والصبيان. وجرى اقتياد الضحايا من بيوتهم أو أماكن عملهم، أو من مخيمات النازحين، أو لدى مرورهم بحواجز التفتيش، أو من أماكن عامة أخرى. وعثر على بعضهم لاحقًا قتلى.

بينما لا يزال الآلاف منهم في عداد المفقودين، رغم مرور أسابيع وأشهر وسنوات على اختطافهم. وقد وثقت منظمة العفو الدولية مثل هذه الانتهاكات على يد ميليشيات "الحشد الشعبي" في بغداد ومحيطها، وفي محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك"[1]. وتؤكد منظمة هيومن رايتس ووتش أن "ميليشيات شيعية تحارب داعش، مثل "فيلق بدر" أو "عصائب أهل الحق" أو "كتائب الإمام علي"، ارتكبت انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لا سيما هدم المنازل والمحال التجارية في المناطق السنية التي استعادت السيطرة عليها"[2].

ويسعى الحشد الشعبي ليبعد عن نفسه التهم بارتكاب انتهاكات ذات بعد طائفي ويعزوها إلى "ممارسات فردية". لكن النمط المتكرر لهذه الأفعال وحجمها وتأثيراتها، لا توفر الكثير من الفرص لاعتبارها مجرد "استثناءات" يمكن تفهمها في إطار حرب شرسة داخل المدن، ولا سيما أن الأمر لا يتعلق فقط بجرائم قتل على الهوية الطائفية، لكنه يشمل أيضًا الكثير من الوقائع المتعلقة بعمليات اعتقالات واسعة خارج القانون، لا يمكن أن تتم بهذه الصور الجماعية من دون أوامر عليا من قادة الحشد أو الميليشيات المنضوية تحتها.

---

1 Amnesty International, Iraq: Turning a blind eye, The arming of Popular Mobilization units, London, 2017, P. 4.

2 Human Rights Watch, Iraq Events of 2015: https://goo.gl/thJZmx

إلى جانب عمليات تطهير طائفي واسعة في المناطق المختلطة طائفيًّا في ما يبدو أنه جزء من عمليات منهجية لأغراض التغيير الديموغرافي[1].

حظي الحشد الشعبي بالأضواء والعناية والتسليح، وبدأ قادة الحشد يتحدثون عن أنه صار القوة الأولى في العراق التي لا تضاهيها قوة، بما في ذلك طبعًا قوة الجيش[2]. وبحسب مؤيديه فقد بات جزءًا من حل أزمة العراق. لكن منتقديه يرون فيه سببًا لمشكلة كبيرة جديدة، وهو بالنسبة إلى مؤيديه بات الأداة الخشنة للحفاظ على الاستقرار ومواجهة "الإرهاب"، وعدم السماح بأي تطلع لتغيير قواعد السلطة التي تكرست بعد الاحتلال، وتحقق فيها لقوى الإسلام السياسي الشيعية السيطرة على البلاد. وبالنسبة إلى بعض هذه القوى، فالأمر يمتد إلى الاندماج في إطار المشروع الإيراني في المنطقة، بما في ذلك قيام الحشد بتشكيل جسر بري عبر العراق يسمح لإيران بالامتداد إلى البحر المتوسط[3].

وفي المقابل، يرى منتقدو الحشد أنه خطر حقيقي على فرص تحقيق مشاركة سياسية حقيقية في المستقبل، فهو معد ليكون قوة طائفية أيديولوجية، تعمل على ضمان استمرار

---

1 يذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية أن ميليشيات "الحشد الشعبي" قامت في 3 حزيران/ يونيو 2016 باختطاف ما يقُدّر بنحو 1300 رجل وصبي أثناء فرارهم من الصقلاوية الواقعة شمالي الفلوجة. وبعد ثلاثة أيام ظهر 605 رجال وعليهم علامات تعذيب، بينما لا يزال مصير 643 آخرين في طي المجهول. وتوصلت لجنة تحقيق شكلها محافظ الأنبار إلى أن 49 رجلًا قتُلوا رميًا بالرصاص أو حرقًا أو فارقوا الحياة نتيجة للتعذيب. وشكل رئيس الوزراء العبادي لجنة للتحقيق في الانتهاكات، لكن السلطات لم تكشف عن أي نتائج للتحقيق، أو تعلن عن أي إجراءات جنائية ضد الجناة. راجع بهذا الخصوص: الموقع الرسمي لمنظمة العفو الدولية، العراق 2016-2017، في: https://goo.gl/c1MbF9

كما اتهم الحشد الشعبي أيضًا بالقيام بعمليات تطهير طائفي في محافظة ديالى، من خلال حرق المنازل وتجريف البساتين وممارسة عمليات قتل وإخفاء قسري لإجبار السكان على النزوح، وتغليب فئات طائفية على أخرى من أجل تغيير الواقع السكاني في المحافظة لمصلحة غلبة عدد الشيعة فيها. راجع في هذا الخصوص: الموقع الرسمي لمركز جنيف الدولي للعدالة، جرائم الحشد الشعبي في العراق، في:

https://goo.gl/dm3Ajj

2 الجزيرة نت، العامري: الحشد الشعبي هو الأقوى في العراق، 2/ 9/ 2016، في:

https://goo.gl/12dncp

3 Seth J. Frantzman, Will Iraq's Shia Militias Give Iran a 'Road to the Sea"? The National Interest, 7 June 2017.

هيمنة القوى الدينية الشيعية، وعدم السماح للقوى السنية ولا العلمانية بالوصول إلى مراكز النفوذ والقرار. ورغم أن ذلك لم يختبر بعد، فإن الحقيقة الماثلة والمؤكدة أن الحشد هو كيان مسلح قوي بني على أسس طائفية. وقد حصل على سلطات واسعة، بما في ذلك السلطات الأمنية. كما أن معظم كياناته في الأصل ميليشيات شيعية كبيرة لا تخفي ولاءها لإيران، ومن ثم الدفاع عن مصالحها وأتباعها في العراق، وضمان استمرار السيطرة الطائفية الشيعية على السلطة.

لكن دور الحشد في تأمين الهيمنة الطائفية المطلقة ليس نهاية المخاوف، فالتطرف الشيعي المسلح مجسدًا بهذه الميليشيات وقادتها يهدد بخلق تطرف سني مضاد، قد يتخذ شكل القاعدة أو تنظيم الدولة، أو ربما شكلًا جديدًا للتنظيمات المتشددة، وهذه المرة سيكون التنظيم أشد حذرًا وقدرة على البقاء وربما أشدّ تطرفًا وقسوة. وفي طبيعة الحال، قد يجد عند السكان السنة اليائسين من يقبل به ويوفر له البيئة الحاضنة، أو ربما ينخرط معه، ما دام هؤلاء السكان يواصلون الشعور بالظلم والتهميش والمهانة، وهي من بين أسباب رئيسة تسببت في ظهور تنظيم الدولة ونموه وانخراط العراقيين فيه، قادة ومقاتلين.

وفي النهاية، لا يبدو أن النظام السياسي في العراق قد استفاد من الدرس القاسي والدموي الذي خلفه الصراع مع تنظيم الدولة؛ فقد استمر الاستقطاب الطائفي الحاد، وارتفعت وتيرة الاستقواء بالميليشيات على السكان السنة بعد انهيار التنظيم، واتسعت عمليات الانتقام من هؤلاء السكان للاشتباه بعلاقتهم بالتنظيم، وفشل النظام السياسي والقضائي والحكومي في حل مخاوفهم من الاستهداف، أو مشكلاتهم الأساسية المتعلقة بعلاقتهم بالدولة وحقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقوق مئات الآلاف في العودة إلى ديارهم أو معرفة مصير ذويهم الذين اختطفتهم ميليشيا الحشد، أو الحصول على تعويضات عن الخراب الذي طال ممتلكاتهم.

ومع نهاية "دولة الخلافة" في خريف عام 2017، بدا المشهد في العراق كأنه يعود إلى المربع الأول وسط توتر عام في المنطقة، ومحاولة من أطراف إقليمية ودولية عديدة لإنتاج واقع جيوبوليتيكي جديد، لا تبدو له ملامح واضحة، وقد يستغرق الأمر وقتًا طويلًا آخر حتى يستقر على حال. وأثناء ذلك، ستكون دول المنطقة ومنها العراق في خضم هذه

المتغيرات والصراعات المصنوعة أو المفروضة، وقد يكون مقدرًا على شعوبها أن تدفع المزيد من التكاليف الإنسانية القاسية والضخمة، من دون أن تعرف: لماذا؟ وإلى متى؟

مراجع الكتاب

الكتب

ابن الحسين، عبد الله الثاني، **فرصتنا الأخيرة: السعي نحو السلام في زمن الخطر**، دار الساقي، بيروت، 2011.

أندرسون، ليام وغاريث ستانسفيلد، **عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية، تقسيم**، ترجمة رمزي بدر، مراجعة وتقديم وتعليق ماجد شبر، دار الوراق للنشر، لندن، 2005.

أوترمان، مايكل وآخرون، **محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011.

بريمر، بول، **عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.

بطاطو، حنا، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط 2، بيروت، 1995.

الحمداني، رعد مجيد، **قبل أن يغادرنا التاريخ**، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، 2007.

الخزرجي، نزار، **الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

دايار، جوين، **الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق**، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

الزبيدي، وليد، **البركان: قصة انطلاق المقاومة العراقية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

سيمونز، جيف، **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

__________، **عراق المستقبل: السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، دار الساقي، لندن، 2004.

عبد المجيد، سامان، **سنوات صدام**، إعداد وتحرير كريستيان شينو وجورج مالبرونو، ترجمة مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.

العزاوي، دهام محمد، **الاحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، الدار العربية للعلوم ناشرون- مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة-بيروت، 2009.

عيسى، حامد محمود، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.

غالبريث، بيتر، **نهاية العراق**، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، 2007.

الكاتب، أحمد، **تطور الفكر السياسي الشيعي**، الدار العربية للعلوم، ط 3، بيروت، 2005.

الكاش، علي، **اغتيال العقل الشيعي: دراسات في الفكر الشعوبي**، إصدارات أي كتب، نيسان/ أبريل 2015.

كيسنجر، هنري، **النظام العالمي**، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015.

مجموعة من المؤلفين. **الاحتلال الأميركي للعراق: صوره ومصائره**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

مجموعة من المؤلفين. **موسوعة حرب الخليج: اليوميات - الوثائق - الحقائق**، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

المنجرة، المهدي، **الحرب الحضارية الأولى**، الطبعة العربية السابعة، الطبعة المصرية الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة، 1995.

هيكل، محمد حسنين، **الإمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق**، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، 2003.

البحوث والدراسات

الدراسات والبحوث باللغة العربية

الهاشمي، هشام، الحشد الشعبي: التحديات والمعالجات، سياسات إستراتيجية، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية، العدد 1، إسطنبول، تشرين الثاني/ نوفمبر، 2017.

كوردسمان، أنتوني، القوات العراقية غير مؤهلة للعمل بدون قوات التحالف حتى 2008، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واشنطن، تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.

مجموعة الأزمات الدولية، تفكيك العراق: عملية دستورية تتعثر، تقرير الشرق الأوسط، 19 أيلول/ سبتمبر 2005.

__________، سيناريوهات متكررة: الأزمة السياسية المتفاقمة في العراق، تقرير الشرق الأوسط رقم 126، 30 تموز/ يوليو 2012.

__________، القتال أو الهرب: محنة ويأس جيل 2000 في العراق، تقرير رقم 169، آب/ أغسطس 2016.

منصور، ريناد وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 28 نيسان/ أبريل 2017.

البحوث والدراسات باللغة الإنكليزية

Anthony H. Cordesman, Iraq's Evolving Insurgency and the Risk of Civil War, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2007.

Anthony H. Cordesman, Iraq's Sunni Insurgents: Looking beyond Al Qaida: Center for Strategic and International Studies, Arleigh A. Burke Chair in Strategy, July 16, 2007.

Baker, James A. III, and Lee H. Hamilton, The Iraq Study Group Report, Vintage books, A Division of Random House, Inc. New York, December 2006.

Seth J. Frantzman, Will Iraq's Shia Militias Give Iran a 'Road to the Sea"? The National Interest, June 7 2017.

International Crises Group, In Their Own Words: Reading the Iraqi Insurgency, Middle East Report N°50 – 15 February 2006.

International Crises Group, Iraq Civil War. The Sadrists and The Surge, Middle East Report No.72 – 7 February 2008.

International Crises Group, Iraq after the Surge I: The New Sunni Landscape, Middle East & North Africa, Report No.74, 30 April 2008.

International Crises Group, Failing Oversight: Iraq's Unchecked Government, Report No. 113, Middle East & North Africa 26 September 2011.

International Crises Group, Déjà Vu All Over Again: Iraq's Escalating Political Crisis, Report No.126, Middle East & North Africa 30 July 2012.

Jonathan F. Keiler, Who Won the Battle of Fallujah? The Naval Institute, Military.com, January 2005.

Pete Moore, Christopher Parker, the War Economy of Iraq, Middle East Research and Information Project, (MERIP).

Simon, Steven, the Price of the Surge, Foreign Affairs Vol. 87, No. 3,

May/June 2008.

Woods, Kevin, James Lacey, and Williamson Murray, Saddam's Delusions, the View from the Inside, Foreign Affairs, May/June 2006 Issue.

الوثائق باللغة العربية

مركز جنيف الدولي للعدالة

جرائم الحشد الشعبي في العراق: طعن المدنيين وضربهم:

https://goo.gl/cBxfHQ

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق:

https://goo.gl/DV4GKi

منظمة العفو الدولية

643 عراقيًا مفقودًا منذ عام كامل: أين هم؟

https://goo.gl/KBY9qV

منظمة العفو الدولية

عقد من الانتهاكات في العراق:

https://goo.gl/6yvTAs

موقع السيد علي السيستاني

خطبة ممثل السيد علي السيستاني في كربلاء، 13/ 6/ 2014:

https://goo.gl/P9Tung

موقع السيد علي السيستاني

خطبة ممثل السيد علي السيستاني في كربلاء، 15/ 12/ 2017:

https://goo.gl/q6TTwL

الموقع الرسمي للحشد الشعبي في العراق

تفاصيل قانون الحشد الشعبي:

https://goo.gl/Dth2PR

الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي

نص الدستور العراقي:

https://goo.gl/J5aTQj

الوثائق الإنكليزية

Amnesty International

Iraq: Turning a blind eye, the arming of Popular Mobilization units: https://www.amnestyusa.org/files/iraq_report_turning_a_blind_eye.pdf

- C.I.A. Web Site: Retrospective on Counterinsurgency Operations

https://www.cia.gov/library/center-for-the-study-of-intelligence/csi-publications/csi-studies/studies/vol51no2/a-retrospective-on-

- Fallen Heroes of Operation Iraqi Freedom:

https://www.fallenheroesmemorial.com/oif/profiles/bohrjrjeffreye.html

- Geneva International Centre for Justic

Urgent Appeal on the massacre of Iraqi demonstrators in Hawija:

http://www.gicj.org/un-special-procedures-appeals/iraq/245-gicjurgent-appeal-on-the-massacre-of-iraqi-demonstrators-in-hawija

- Human rights watch

Iraq: events of 2015:

https://www.hrw.org/world-report/2016/country-chapters/iraq

- Human Rights Watch

Iraq: ISIS Executed Hundreds of Prison Inmates

https://www.hrw.org/news/201430/10//iraq-isis-executed-hundreds-prison-inmates

- Human Rights Watch

The Poisoned Chalice,

https://www.hrw.org/report/200722/06//poisoned-chalice/human-rights-watch-briefing-paper-decision-iraqi-high-tribunal

- Human Rights Watch

Leadership Failure

https://www.hrw.org/report/200522/09//leadership-failure/firsthand-accounts-torture-iraqi-detainees-us-armys-82nd

UNHCR

Supplementary Appeal Iraq Situation Response

http://www.unhcr.org/partners/PARTNERS/45a296f24.pdf

UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), Human Rights Report 1 July – 31 August 2005.


منتدى العلاقات العربية والدولية

سنوات عاصفة

قراءة جديدة في احتلال العراق

لا يمكن عدّ غزو العراق واحتلاله مجرد صفحة تاريخية طُويت، بل هو ماضٍ حيّ ما زال يؤثر في حياتنا، وفي كل أجيالنا الحالية التي عاشت التجربة أو شهدت آثارها واكتوت بنارها. وقد صار من المهم العودة إلى تحليل ما حدث وليس مجرد روايته؛ فكل ما حدث في العراق كان ضمن سياق أوسع زمانًا ومكانًا، وأسهم في صنع سياقات أحداث أخرى تالية، وهو ما يسعى له هذا الكتاب، ليقدم رؤية جديدة للغزو والاحتلال، تدرس هذه الواقعة ضمن سياق تاريخي يسبق الغزو ويليه، ويُحلل الأحداث التي تلته وصولًا إلى وقتنا الحاضر.

لا يعالج الكتاب غزو العراق واحتلاله من خلال سرد تفاصيل الحرب ومجريات الغزو وما تلاه، فذلك على أهميته صار من كلاسيكيات التاريخ المعاصر، لكنه اهتم بتحليل السياق التاريخي للغزو وتداعياته، والشكل الذي أثر فيه على مجمل الأوضاع اللاحقة في العراق، بما في ذلك ظهور المقاومة المسلحة وما انتهت إليه، وفشل العملية السياسية في بناء الدولة، وكذلك ظروف نشأة ظاهرة الإرهاب والتطرف وما منحهما قدرة الانتشار وأسباب القوة.

وأخيرًا، فإن فهم ما حدث في العراق منذ الغزو هو في واقع الأمر درس تاريخي بالغ الأهمية، لكن الأكثر من ذلك أنه جزء جوهري من أي جهد لدراسة مستقبل هذه المنطقة، ومآلات دولها وشعوبها، وعلاقتها بالآخر، وقدراتها على التحكم في ثرواتها ومقاديرها وحتى في خرائطها.



السعر:
20 ريالاً قطرياً - 6 دولارات

ISBN: 978-9927-126-50-5

9 789927 126505

هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231
الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org
العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدوحة، قطر